جامعة الموصل
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

موقف المعارضة الداخلية من النظام السياسي في تركيا(١٩٢٣-١٩٦٠م)

محفوظ خلف صالح نزّال

رسالة ماجستير

التاريخ/التاريخ الحديث

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

نمير طه ياسين الصائغ

١٤٤٣ هـ
٢٠٢١ م

موقف المعارضة الداخلية من النظام السياسي في تركيا (١٩٢٣-١٩٦٠م)

رسالة قُدّمت

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة الموصل

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير

في العلوم الانسانية/ التاريخ الحديث

من قبل الطالب

محفوظ خلف صالح نزّال

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

نمير طه ياسين الصائغ

١٤٤٣ هـ ٢٠٢١ م

موقف المعارضة الداخلية من النظام السياسي في تركيا

(١٩٢٣-١٩٦٠م)

رسالة قُدّمت

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة الموصل

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير

في العلوم الانسانية/ التاريخ الحديث

من قبل الطالب

محفوظ خلف صالح نزّال

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

نمير طه ياسين الصائغ

١٤٤٣ هـ ٢٠٢١ م

بِسْمِ اللهِ الرّحْمَنِ الرّحِيمِ

" وَقُلْ رَبّ زِدْنِي عِلْماً "

صَدقَ الله العَظيم

سورة طـــه : الآية/ ١١٤

الإهداء

إلى رسولنا محمد (صلى الله عليه وسلّم)، وآله وصحبه أجمعين.

إلى العراق العزيز

بلدي المفدّى.

إلى الأرواح الطاهرة

شهداء العراق.

إلى روح أبي المتوفى

رحمه الله تعالى.

إلى نبع الحب الذي لا ينضب

والدتي الحنون.

إلى الأوفياء عزوتي في الدنيا

إخوتي و أخواتي.

إلى مَن حرمتهم كثيراً وقصّرت في حقهم

زوجتي و أطفالي.

إلى رفاق الدّرب و الأيام

زملائي و أصدقائي.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

الباحث

شكر وعرفان

بعد منِّهِ تعالى في إنجاز هذه الرسالة ، أتوجّه بخالص الشكر والتقدير إلى مشرفي وأستاذي الفاضل الأستاذ المساعد الدكتور نمير طه ياسين الصائغ لقبوله الإشراف على رسالتي، وما بذله من جهود طيبة وتوجيهات علمية ومتابعة دقيقة، في إتمام هذه الرسالة و إخراجها بهذا الشكل، أدعو الله سبحانه وتعالى أن يرزقه الصحة والعافية ودوام التّقدّم والرقيّ.

كما أتقدّم بخالص الشكر والتقدير لعمادة كلية التربية للعلوم الإنسانية، متمثلةً بعميدها الأستاذ الدكتور حازم ذنون إسماعيل، ولرئاسة قسم التاريخ، متمثلةً برئيسه الأستاذ المساعد الدكتور، أحمد صالح عبوش، وأساتذته وموظفيه، وأخصُ منهم بالذكر أساتذتنا الذين درّسونا في السنة التحضيرية الأولى، وهم كل من، الأستاذ الدكتور مجول محمد محمود، والأستاذ المساعد الدكتور نمير طه ياسين، والأستاذ الدكتور عباس عبد الوهاب علي، والأستاذ المساعد الدكتور سعد عبد العزيز مسلط، والأستاذ المساعد الدكتور فتحي عباس خلف، والأستاذ المساعد الدكتور ابراهيم أحمد صالح، للرعاية العلمية التي أحاطونا بها خلال السنة التحضيرية حتى تكلّلت بالنجاح.

كما أتقدّم بخالص الشكر والتقدير ـ وعرفاناً بالجميل ـ إلى الاستاذ الدكتور مجول محمد محمود، والأستاذ المساعد الدكتور، حامد محمد طه السويداني، لدورهما في إختيار عنوان الرسالة، فضلاً عن تزويدي بالمصادر وتقديم المشورة والنصح منذ إختيار الموضوع من قبل الأستاذ المساعد الدكتور حامد محمد طه السويداني.

وأتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المساعد الدكتور سعد عبدالعزيز مسلط الجبوري، وإلى الأستاذ المساعد الدكتور واثق السعدون الباحث في مركز دراسات الشرق الأوسط(مركز أورسام في تركيا)، والأستاذ المساعد الدكتور سرمد عكيدي فتحي العاني في الجامعة العراقية، لبصماتهم الواضحة في تزويدي ببعض المصادر، فكلمات الشكر والثناء لا تفي بحقهم إلا أنَّي أسأل الله أن يمنحهم الصحة والعافية لخدمة طلبة العلم، ولاسيما الباحثين المتخصّصين في تاريخ تركيا المعاصر.

كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور إبراهيم خليل العلاف، وإلى الأستاذ المساعد الدكتور لقمان عمر محمود النعيمي، لما قدّموه لي من نصائح حول موضوع الدراسة، فضلاً عن تزويدي بالمصادر، كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى زملاء دراستي، وموظفي دار الكتب والوثائق الوطنية في بغداد، وموظفي جامعة بغداد والجامعة المستنصرية، وموظفي مكتبات (كلية الآداب، المكتبة المركزية، مكتبة العلوم السياسية في جامعة الموصل، و موظفي المكتبة العامة في الموصل)، والدكتور ضرار محمد حسن المعماري، والأخ حسن صادق ابراهيم، والاخ سالم محمود محمد السبعاوي، والأخ طارق إبراهيم أسود الجبوري، ولكل من مدَّ لي يد العون في توفير المصادر، كلمات الشكر والثناء لا تفي بحقهم، أسأل الله عز وجل أن يمدَّكم بتمام الصحة والعافية .

وأتقدَّم بالشكر والتقدير إلى السيد محمود محمد صادق، لما بذله من جهد في ترجمة المصادر الأجنبية، له منّي وافر الثناء والتقدير، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى المديرية العامة لتربية نينوى .

و في الختام أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تحملهم عناء قراءة هذه الرسالة، وستكون ملاحظاتهم ترصيناً للرسالة، لهم منَّا خالص الثناء والشكر.

الباحث

ثبت المختصرات

الرمز	المدلول العلمي
د. ك . و	دار الكتب و الوثائق
د . م	دون مكان
د . ت	دون تاريخ
ط	طبعة
ج	جزء
ص	صفحة
op.cit.,	المصدر السابق باللغة الانجليزية
Ibid	المصدر نفسه = =
Vol.	جزء = =
p.	صفحة = =
pp.	تعدد صفحات = =
No.	العدد = =
N.pr.	رقم الطبعة = =
A.G.E	المصدر السابق باللغة التركية

A.E	المصدر نفسه = =
S.	صفحة = =
Cilt.	جزء = =
TUSTAV	مؤسسة تاريخ الابحاث الاجتماعي في تركيا
T.B.M.M.	مجلس الأمة التركي الكبير
T.T.D	جمعية التاريخ التركي

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١-٦
التمهيد أوضاع تركيا خلال الحكم العثماني منذ الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية حرب الاستقلال التركية ١٩١٤-١٩٢٢	٧-٣٥
المبحث الأول: أوضاع الدولة العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤--١٩١٨	٧-١٥
المبحث الثاني: ظهور مصطفى كمال على مسرح الأحداث وقيادته حرب الاستقلال التركية ١٩١٩-١٩٢٢	١٦-٣٥
الفصل الأول التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٢٣-١٩٢٤	٣٦-٦٢
المبحث الأول: مؤتمر لوزان وتأسيس حزب الشعب الجمهوري	٣٦-٥٤
أولاً: مؤتمر لوزان ٢٤ تموز ١٩٢٣	٣٦-٤٤
ثانياً: تأسيس حزب الشعب الجمهوري٩ آب ١٩٢٣	٤٤-٥٤
المبحث الثاني: إعلان الجمهورية التركية واصدار دستور ١٩٢٤	٥٥-٦٢
أولاً: إعلان الجمهورية التركية ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣	٥٥-٥٨
ثانياً: دستور ٢٠ نيسان عام ١٩٢٤	٥٩-٦٢

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني دور السياسة التركية في ظهور الأحزاب السياسية المعارضة والحركات الكردية المسلحة ١٩٢٣-١٩٣٨	٦٣-٩٣
المبحث الأول: بروز الأحزاب السياسية التركية المعارضة	٦٣-٧٦
أولاً: مفهوم المعارضة	٦٣-٦٧
ثانياً: تأسيس الأحزاب السياسية المعارضة	٦٧-٧٦
المبحث الثاني: الحركات الكردية المسلحة للمدة ١٩٢٥-١٩٣٧	٧٧-٩٣
أولاً: حركة سعيد بيران ١٩٢٥	٧٧-٨٤
ثانياً: حركة أغري داغ – آرارات ١٩٢٧-١٩٣٠	٨٥-٩٠
ثالثاً: حركة ديرسيم ١٩٣٧	٩٠-٩٣
الفصل الثالث **انعكاسات الأوضاع الداخلية وأثرها على مواقف المعارضة من سياسة الحكومة ١٩٣٨-١٩٥٠.**	٩٤-١١٤
المبحث الأول: المتغيرات السياسية الداخلية في تركيا	٩٤-١٠٢
أولاً : رئاسة عصمت إينونو والحرب العالمية الثانية ١٩٣٨-١٩٤٥	٩٤-٩٩
ثانياً: دور المعارضة التركية في بروز ظاهرة التعددية الحزبية١٩٤٦-١٩٥٠	٩٩-١٠٢
المبحث الثاني: موقف الصحافة والأحزاب والجمعيات اليسارية المعارضة من حكومة عصمت إينونو.	١٠٣-١١٤
أولاً: موقف الصحافة	١٠٣-١٠٥

الموضوع	الصفحة
ثانياً: موقف الأحزاب والجمعيات اليسارية	١٠٥-١١١
ثالثاً : انتخابات عام ١٩٥٠ ونهاية حكومة حزب الشعب الجمهوري	١١١-١١٤
الفصل الرابع موقف المعارضة من سياسة حكومة الحزب الديمقراطي الداخلية ١٩٥٠-١٩٦٠	١١٥-١٣٥
المبحث الأول : المعارضة الدينية والسياسية	١١٥-١٢٣
أولاً : المعارضة الدينية (الطريقة السليمانية نموذجاً)	١١٥-١١٩
ثانياً : صراع السلطة و الأحزاب المعارضة	١١٩-١٢٣
المبحث الثاني : دور المعارضة التركية في انقلاب ٢٧ أيار ١٩٦٠	١٢٤-١٣٥
الخاتمة	١٣٦-١٣٨
الملاحق	١٣٩
ثبت المصادر	١٤٠-١٦٣
ملخص باللغة الانجليزية ABSTRACT	A-B

المقدمة

أ –حدود البحث:

شهدت السنوات الأخيرة من القرن الماضي اهتماماً ملحوظاً من قبل الجامعات العراقية والعربية ومراكز البحوث بدراسة تاريخ تركيا المعاصر، وذلك لأهميته في المجال التاريخي، فضلاً عن إنّها إحدى أهم دول الجوار الإقليمي، إذ إنّ تركيا تُعدّ من الدول المهمة في الشرق الأوسط، لأهمية موقعها الجغرافي ودورها الريادي في المنطقة العربية.

أمَّا سبب اختيار الباحث لعنوان هذه الرسالة (موقف المعارضة الداخلية من النظام السياسي في تركيا١٩٢٣–١٩٦٠م) فأسباب عديدة، منها رغبة الباحث في معرفة موقف المعارضة الداخلية من النظام السياسي التركي بعد تأسيس الجمهورية التركية ١٩٢٣وما رافقها من أحداث وتطورات داخلية أدّت الى حدوث ردود أفعال تمثّلت في بروز معارضة سياسية وأُخرى مسلحة ضد النظام السياسي في تركيا.

ب–أهمية الدراسة:

إذ جاءت دراستنا هذه لتسليط الضوء على مرحلة مهمة من تاريخ تركيا المعاصر منذ تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، والبحث في المتغيرات السياسية، التي أحدثها مصطفى كمال، والتي لامست مختلف الجوانب الاجتماعية في تركيا، وتقصّي ردود الأفعال التي واكبت المتغيرات السياسية والتي منها تأسيس الأحزاب المعارضة، التي وقفت بالضد من النظام السياسي التركي والحركات الكردية و الدينية.

ج–منهجية البحث:

من أجل تحقيق شمولية البحث والإحاطة بجوانبه وتغطيته بالدراسة قدر المستطاع فقد قُسِّم موضوع الدراسة إلى مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة، كما اشتمل كل فصل على مبحثين.

حمل التمهيد عنوان (أوضاع تركيا خلال الحكم العثماني منذ الحرب العالمية الأولى حتى نهاية حرب الاستقلال ١٩١٤ ـ ١٩٢٢)، وقد قُسِّم التمهيد إلى مبحثين، تناول المبحث الأول أوضاع الدولة العثمانية العامة أثناء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨، وتناول المبحث الثاني ظهور مصطفى كمال على مسرح الأحداث و قيادته حرب الاستقلال التركية ١٩١٩ ـ

١٩٢٢، أمّا الفصل الأول الذي حمل عنواناً (التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤)، والذي تناول فيه الباحث أهم الأحداث والتطورات الداخلية والذي قسّم إلى مبحثين أيضاً، تناول المبحث الأول مؤتمر لوزان ودور الشعب التركي البارز فيه من خلال حصولهم على الاعتراف الدولي بتركيا الجديدة، فضلاً عن تأسيس حزب الشعب الجمهوري، الذي أصبح النواة الأولى للقيادة التركية، أمّا المبحث الثاني فقد تناول إعلان الجمهورية التركية و إصدار دستور عام ١٩٢٤، الذي بيّن طريقة إلغاء السلطنة والانتقال إلى تطبيق النظم الغربية، ووضع دستور جديد للبلاد، أمّا الفصل الثاني فقد تناول(دور السياسة الكمالية والأزمة الاقتصاديّة في ظهور الأحزاب السياسيّة المعارضة و الحركات الكردية المسلحة ١٩٢٤ـ ١٩٣٨)، و جاء على مبحثين، تناول المبحث الأول بروز الأحزاب السياسية المعارضة و منها حزب الترقي الجمهوري و الحزب الحر الجمهوري، وبيّن الظروف التي أدّت إلى تأسيسهما، أمّا المبحث الثاني فقد تناول الحركات الكردية المسلحة (١٩٢٥ ـ ١٩٣٧)، ومنها حركة سعيد بيران عام (١٩٢٥) و حركة أغري داغ ـ أرارات (١٩٢٧ ـ ١٩٣٠)، وحركة ديرسيم عام(١٩٣٧)، إذ تناول الباحث أسباب تلك الحركات المسلّحة وكيف استطاعت الحكومة التركية القضاء عليها، فيما تناول الفصل الثالث (تطورات الأوضاع الداخلية وأثرها في المعارضة ١٩٣٨-١٩٥٠)، وجاء بمبحثين، تناول المبحث الأول المتغيرات السياسية الداخلية في تركيا، والذي تضمّن فقرتين،(١ـ حكومة عصمت إينونو و الحرب العالمية الثانية ١٩٣٨ ـ ١٩٤٥، تناول الباحث فيه كيف استطاعت الحكومة التركية تجنيب بلادها الدخول في أتون الحرب العالمية الثانية،٢- دور المعارضة في بروز ظاهرة التعددية الحزبية)، والذي وضّح دور ضغط المعارضة الداخلية والرأي العام العالمي في تأسيس الأحزاب المعارضة لحزب الشعب الحاكم، بينما تناول المبحث الثاني موقف الصحافة و الأحزاب و الجمعيات اليسارية من سياسة حكومة عصمت إينونو، وانتخابات عام (١٩٥٠) و نهاية حكم حزب الشعب الجمهوري، وجاء الفصل الرابع ليتناول موقف المعارضة من سياسة حكومة الحزب الديمقراطي (١٩٥٠ ـ ١٩٦٠)، الّذي تسلّم السلطة بعد هزيمة حزب الشعب الجمهوري، إذ تناول المبحث الأول المعارضة الدينية والسياسية لسياسة الحزب الديمقراطي، وبيّن صراع السلطة والأحزاب المعارضة خلال المدة الواقعة(١٩٥٠-١٩٥٤)، فيما تناول المبحث الثاني دور المعارضة في انقلاب ٢٧ أيار (١٩٦٠).

د-نظرة وتحليل في المصادر

اعتمدت الرسالة على عدد كبير من المصادر المتنوعة التي لها صلة مباشرة بالدراسة ومنها:

١-الوثائق المنشورة :

أولاً : الوثائق العربية و الأجنبية: اعتمدت الدراسة على عدد من الوثائق العربية و الأجنبية غير المنشورة، ومن هذه الوثائق (الوثائق العربية غير المنشورة)، وثائق دار الكتب والوثائق الوطنية في بغداد(ملفات البلاط الملكي)، فضلاً عن عدد من الوثائق الأجنبية المنشورة وغير المنشورة، ومنها وثائق السياسة الخارجية البريطانية، إذ زودت هذه الوثائق الرسالة بمعلومات قيّمة عن تطورات الأوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية في تركيا، كما اعتمدت الدراسة على عدد من الوثائق الصادرة عن وزارة الخارجية البريطانية، المنشورة منها وغير المنشورة.

٣-**الكتب العربية والمعرّبة** : اعتمدت الرسالة على عدد كبير من الكتب العربية والمعرّبة لتوثيق الأحداث التاريخية وتطورها، التي مثّلت وجهة نظر مؤلفيها عن تاريخ تركيا المعاصر، وقد أغنت الدراسة بمعلومات قيّمة استطاع الباحث أن يوظفها في ثنايا الدراسة، وهي :

أ-**الكتب العربية:** تناولت الكتب العربية تاريخ تركيا المعاصر، وكان لها دور مهم في إكمال الدراسة، ومن أبرز هذه الكتب: كتاب العلاقات الدولية في القرن العشرين تطور الأحداث لمدة ما بين الحربين ١٩١٤-١٩٤٥، لمؤلّفه رياض الصمد، والذي أفادت معلوماته بصورة جيّدة الرسالة ولا سيما الفصل الثاني والفصل الثالث، فضلاً عن مؤلفات الباحث الدكتور أحمد نوري النعيمي، ومنها كتابه الحياة السياسية في تركيا الحديثة (١٩١٩-١٩٣٨)، الذي أمدّ الرسالة بمعلومات عن نشأة النظام السياسي في تركيا وتطوره منذ تأسيس الجمهورية وحتى وفاة مؤسسها عام ١٩٣٨، وكتاب النظام السياسي في تركيا، فقد كان لهذه الكتب دور بارز في رفد الرسالة بمعلومات مهمّة على طول فصولها، وكذلك كتاب فاضل حسين المعنون محاضرات عن مؤتمر لوزان و آثاره في البلاد العربية، فضلاً عن عدد من الكتب العربية الأخرى، منها كتاب تاريخ تركيا الحديث ١٩٢٠-٢٠٢٠ لمؤلّفه محمد نور الدين، الذي أمدّ الرسالة بمعلومات قيّمة منذ تأسيس الجمهورية التركية ولغاية انقلاب أيار ١٩٦٠، وكتاب أتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها، لمؤلّفه سليم الصويص المحامي، وكتاب الجيش والحياة السياسية في تركيا لمؤلّفه طارق عبد الجليل، فضلاً عن مجموعة كبيرة من الكتب الأخرى لا يسعنا ذكرها في المقدّمة.

ب- الكتب المعرّبة : استعانت الدراسة بعدد من الكتب المعرّبة، والتي كان لها دور في إثراء الرسالة من التمهيد إلى نهاية الفصل الرابع، منها كتاب مصطفى كمال لمؤلّفه التركي يلماز أوزديل، وكتاب صنع تركيا الحديثة لمؤلّفه فيروز أحمد، وكتاب تاريخ تركيا المعاصر لمؤلّفه

حميد بوز رسلان، الذي تناول تاريخ تركيا منذ تأسيس الجمهورية التركية عام١٩٢٣، فضلاً عن كتاب رجال أتاتورك العسكريون و إدارة السياسات الداخلية والخارجية في تركيا لمؤلّفه ألتر توران، والذي أمدّ الرسالة بمعلومات مهمّة عن سياسة تركيا الداخلية والخارجية، وكتاب إيفانوفيتش دانيلوف، الجيش في تركيا سياسة وانقلابات، فضلاً عن عدد من الكتب التي تناولت الحركات الكردية، منها كتاب الحركة الكردية في العصر الحديث، لمؤلّفه جليلي جليل و آخرون، وكتاب الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، لمؤلّفه وليد حمدي، والذي عرض فيه تفاصيل الحركة الكردية، فضلاً عن عدد من الكتب المعرّبة الأخرى.

٤-الرسائل والأطاريح الجامعية العربية والتركية: استعانت الدراسة بمعلومات مهمة من الرسائل و الأطاريح الجامعية التي تناولت تاريخ تركيا في هذه الحقبة، وأرشدتنا إلى مواطن المعلومات والاطلاع على الأوضاع الداخلية في تركيا خلال مدة الدراسة نظراً لما تحتويه من معلومات مهمّة تم توظيفها في ثنايا الدراسة، فكان للرسائل أهمية كبيرة في رفد الدراسة بمعلومات قيّمة .

استعان الباحث بعدد من الأطاريح والرسائل الجامعية العراقية والعربية ذات الصلة بالموضوع، يأتي في مقدمتها رسالة الدكتور حنّا عزو بهنان، الموسومة بـ(التطورات السياسية في تركيا١٩١٩-١٩٢٣)، والتي أفادت دارستنا في الفصل الأول والثاني، ورسالة الدكتور جاسم محمد شطب رحمه الله، والموسومة بـ(التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية في تركيا١٩٣٣-١٩٣٩)، والتي أغنت الرسالة بمعلومات مهمّة عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية في مدة مهمة من تاريخ تركيا، فضلاً عن رسالة الدكتور قاسم خلف عاصي الجميلي الموسومة بـ(تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية١٩٢٣-١٩٢٨)، ورسالة الدكتور إسماعيل نوري حميد الدوري(حركة التحديث في تركيا١٩٢٣-١٩٣٨)،إذ أمدّت هذه الرسالة رسالتنا بمعلومات قيّمة أثرت بعض مباحثها، كما اعتمدت الدراسة على عدد من الأطاريح العربية والتركية، منها، أطروحة الدكتور عوني عبد الرحمن السبعاوي(تركيا وقضايا المشرق العربي ١٩٤٥-١٩٦٧)، وأطروحة الدكتور هزبر حسن شالوخ (التطورات الدستورية في تركيا وأثرها في السياسة الداخلية١٩٣٧- ١٩٨٣)، وأطروحة الدكتورة نوال عبد الجبّار سلطان ظاهر الطائي(التطورات السياسية الداخلية في تركيا١٩٦٠-١٩٨٠)، إذ أمدت هذه الأطاريح الرسالة بمعلومات وافية.

أمّا الرسائل والأطاريح التركية فقد كان لها نصيب في رفد الدراسة بمعلومات قيّمة، ومن هذه الرسائل والأطاريح (Sarkistiklal Mahkemesi:Seyhsaid Isyana)، للباحث الدكتور Eyup Erturen وأطروحة(Turkiye DE Tek Parti Donemi Ndeiktidar VE Muhalefet)، للباحث Hakki Uyar ، فضلاً عن رسائل أخرى رفدت الدراسة بمعلومات ذات قيمة كبيرة، ولا سيّما إنّ تاريخها حديث جدّاً.

٥-البحوث والدراسات : للبحوث والدراسات دور كبير في رفد الدراسة بمعلومات قيّمة، وقد استخدمنا عدداً منها سواءً المنشورة داخل العراق أو خارجه، لما لها من قيمة علمية كتبها باحثون من ذوي الاختصاص ممن لهم قدرة علمية على تحليل الأحداث والمواقف، ولا سيّما فيما يتعلق بموضوع الدراسة، ومن أهم تلك البحوث البحث الموسوم تركيا بين التوجه العلماني والانبعاث القومي بحث في الاسلام والعلمانية في تاريخ تركيا، الذي سلّط الضوء على أبرز محطات تاريخ تركيا للدكتور عوني عبد الرحمن السبعاوي، وتركيا وسياستها ازاء الدول المتحاربة في الحرب العالمية الثانية للباحث حسين علي الساموك ، والسياسة الخارجية التركية ازاء الامن الاقليمي والتعاون في الشرق الاوسط للباحث ارپين كلايسي أوغلو ، وحكومة الحزب الديمقراطي في تركيا والتداعيات الاقليمية والدولية من الانقلاب العسكري عام ١٩٦٠م ، فضلاً عن أبحاث أخرى صدرت من مراكز مختلفة منها علي فتحي اوكيار ودوره في تأسيس الحزب الحر الجمهوري، للدكتور سرمد عكيدي فتحي العاني، حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا والتداعيات الإقليمية والدولية من الانقلاب العسكري عام١٩٦٠، للباحث علي عبد الواحد حسون الصائغ، فضلاً عن عدد من البحوث التركية، منها(Demokrat Partinin Demokrasi)، للباحث التركي Ozcelik Kaya، إذ امتازت تلك البحوث والدراسات بمادتها العلمية المهمّة والتي أسهمت في إغناء الرسالة بالمعلومات، والتي وزّعت على جميع فصول الدراسة .

٦-الكتب الأجنبية : استعانت الدراسة بعدد من الكتب الأجنبية فهناك العديد من الكتّاب الأجانب الذين سلّطوا الضوء على جوانب مهمّة من موضوع الدراسة أهمها كتاب" The Emergence of Modern Turkey " للباحث البريطاني Bernard Lewis" والذي تحدث فيه عن تاريخ تركيا المعاصر، وكتاب (Contemporary Turkish Politics Challengesto Democrati)، للكاتب التركي Engun Ozbudun، وكتاب(Ikinci Dunya Savasi Yillarinda Serteller Ve Tan Gazetesi 1939-1945) للكاتب التركي Ali Ulvi Ozdemir وكتاب(Yakin Tarihte Gordaklerim Ve Gecirdiklerim1922-1971) Ahmet Emin Yalman، وعدد آخر من الكتب الأجنبية.

٧-الصحف والجرائد والمجلات: أسهمت الصحف والجرائد والمجلات إسهاماً كبيراً في رفد الرسالة، والتي وزّعت على جميع فصولها، ومنها جريدة الاستقلال وجريدة السياسة الدولية وجريدة صدى العهد وجريدة الزمان وصحيفة لسان العرب، فضلاً عن عدد من الصحف التركية، منها صحيفة جمهوريت (Cumhuriyet)، وصحيفة حريت (Hurriyet)، وصحيفة ظفر(Zafer) وعدد من الصحف والمجلات الاخرى التي أغنت الرسالة بمعلومات قيّمة ومفيدة.

٨-**شبكة المعلومات الدولية الأنترنت:** استعانت الرسالة بالمعلومات المنشورة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) من كتب ومقالات ودراسات وغيرها، التي كانت مصدراً مكمّلاً في توفير المعلومات التي أفادت الرسالة.

الصعوبات التي واجهت الباحث:

واجه الباحث جملة من الصعوبات والمعوقات التي تواجه أي مشروع بحثي يكتب في الشأن التاريخي التركي، منها افتقار المكتبات العراقية إلى الكتب التركية المتخصّصة بموضوع الدراسة، فضلاً عن قلّة الدراسات التاريخية التي تناولت موقف المعارضة الداخلية بشكل مفصّل، سواءً المعارضة السياسية منها والمتمثلة بالأحزاب السياسية أو الحركات المعارضة المسلحة ، كما واجه الباحث صعوبة التنقل والسفر إلى تركيا بسبب الظروف الصحية التي شهدها العالم جرّاء وباء كورونا، كذلك صعوبة تطويع المادة العلمية ومحاولة تقريب وجهات النظر حول موضوع الدراسة.

وفي الختام أضع جهدي هذا بين يدي السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الموقرة لتفضلهم في تحمل عناء قراءة الرسالة وتقويمها وتصويبها علمياً، و سأكون ملزماً بها وتعديلها، فلهم مني فائق الشكر والتقدير آملا في تحقيق الغاية المرجوة من هذه الدراسة – التي لا تخلو من الهفوات والكمال لله وحده – والوصول إلى مشارف الحقيقة، وإضافة مرجع متواضع إلى رفوف المكتبة العراقية والعربية وخط انطلاق لطلبة الدراسات العليا لدراسة تاريخية جديدة عن تاريخ تركيا، نسأل الله العظيم أن يوفقنا لخدمة العلم والمعرفة الإنسانية، وأن يلهمنا التوفيق والسداد في الأمور كلها، فهو حسبنا وعليه نتوكل.

الباحث

التمهيد

أوضاع تركيا خلال الحكم العثماني منذ الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية حرب الاستقلال التركية ١٩١٤-١٩٢٢

المبحث الأول: أوضاع الدولة العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨

المبحث الثاني: ظهور مصطفى كمال على مسرح الأحداث وقيادته حرب الاستقلال التركية١٩١٩-١٩٢٢

المبحث الأول: أوضاع الدولة العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨).

تُعدّ المدة التي تلت انقلاب أعضاء جمعية الاتحاد والترقي في تركيا عام١٩٠٨، من أبرز العهود السياسية التي مرت بها تركيا، نظراً للأحداث والتطورات التي شهدتها البلاد في تلك المدة، والتي انعكست سلباً على الأوضاع الداخلية فيها، ولا سيما وإنّ تركيا تمرّ بمرحلة من الضعف والتدهور على الأصعدة كافة، إذ أدّت حروب البلقان إلى إنهاك الدولة العثمانية، تلك الحروب التي كانت إحدى أسباب الحرب العالمية الأولى، التي اندلعت في شهر آب عام ١٩١٤، بعد إغتيال ولي عهد الإمبراطورية النمساوية الأرشيدوق فرانس فرديناند " Franz Ferdinand" وزوجته بتاريخ ٢٨حزيران ١٩١٤ اللذين كانا في زيارة إلى مدينة سراييفو[١]،إذ كانت هذه الحادثة السبب المباشر لاندلاع الحرب بين الدول الأوربية، التي كانت تخطط للاستيلاء على ممتلكات الدولة العثمانية، إذ إنّ الدولة العثمانية قبيل اندلاع الحرب كانت منهكة القوى؛ بسبب الاضطرابات الداخلية والثورات التي شهدتها، فمنذ تسلم الاتحاديين الحكم بعد ثورة عام ١٩٠٨ لم تستقر أوضاعها السياسية بسبب أزمات البلقان، ثم تبعتها الحرب العثمانية-الإيطالية ١٩١١-١٩١٢، التي على إثرها فقد العثمانيون سيطرتهم الإسمية على منطقة طرابلس الغرب[٢]، فضلاً عن استدراجها للدخول في حرب البلقان الثانية١٩١٢- ١٩١٣، إذ أدّت تلك الحـرب إلى استنزاف مقدراتها الاقتصادية والبشرية وفقدانها لأراضيها في أوربا الشرقية[٣]، وفيما يخـص دخول الدولة العثمانية الحـرب، فإنّ قادة الاتحاد والترقي انقسموا إلى قسـمين، قسم يؤيد تطمين فرنسا وبريطانيا بأنّ الدولة العثمانية سوف تقف على الحياد من هذه الحرب، بينما يرى الفريق الآخـر أنّ هذا التطمين شكلي لا أكثر، والأفـضل هـو الوقوف إلى جانب المحور

---

(١) سليم الصويص المحامي، أتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة، مطبعة شلنر، (عمان، ١٩٧٠)، ص٧٢ ؛ فادي ورّاد خليل، العلاقات الدولية في القرن العشرين منذ عام ١٩٠٠ وحتى عام ١٩٤٥، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، ج١ ،(عمان، ٢٠١٥)، ص٦٤.

(٢) هشام سوادي هاشم السوداني، العلاقات الأمريكية-العثمانية (١٩٠٨-١٩٢٠)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، (جامعة الموصل، ٢٠٠٢)، ص١٢٠.

(٣)جمال عبدالهادي و وفاء محمد رفعت و علي أحمد لبن، أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ (الدولة العثمانية) ، دار الوفاء، ج٢، (المنصورة، ١٩٩٥)،ص٦٤.

الذي يضم المـــــانيا والنمسا، فكـــان أكثر المتحمـــــسين لدخـول الحرب إلـــى جانب دول المحـور هـــم الثلاثي أنـــور باشا[١] وطلـــعت باشا[٢] وجمال باشا[٣]، وكان انحيازهم له عدّة أسباب، منها رفض فرنسا وبريطانيا والحلف البلقاني التحالف مع الدولة العثمانية، وحتى ألمانيا رفضت التحالف مع الدولة العثمانية في بداية الأمر خشيةً من خسارتها[٤]، إذ عملت جاهدةً كل من بريطانيا وفرنسا وروسياعن طريق سفاراتهم في إستانبول من أجل ضمان بقاء الدولة العثمانية على الحياد، فيما كان السفير الألماني أوتو ليمان فون ساندرز Otto Liman Van Sanders قد أدّى دوراً بارزاً من خلال حثّهِ للعثمانيين للانضمام إلى جانب ألمانيا[٥]، فضلاً عن ذلك فقد كانت الدولة العثمانية تمرُّ في ضائقة مالية شديدة، ممّا جعلها تضطر إلى طلب المساعدة من

---

(١) أنور باشا : ولد عام ١٨٨١ في مدينة استانبول، أكمل دراسته الثانوية ودخل الكلية العسكرية الحربية في نفس مدينته، تخرج منها برتبة رئيس عام ١٩٠٣، التحق بجماعة الاتحاد والترقي، كان لهُ دور في انقلاب عام ١٩٠٨ ضد السلطان العثماني عبدالحميدالثاني، تم تعيينه في الفيلق الثالث المرابط في سلانيك، قاد انقلاب كانون الثاني عام ١٩١٣، ليتسنم بعدها منصب وزير الحربية في العام ذاته، كان المسؤول الأول عن دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى، هرب بعد نهاية الحرب إلى خارج البلاد، انضم إلى البلاشفة واختلف معهم فيما بعد، قتل في الحرب الأهلية في تركستان في آب عام ١٩٢٢. لمزيد من التفاصيل ينظر: محمود شاكر، التاريخ الإسلامي– العهد العثماني، ج٨ ،(د . م ، د . ت)، ص٢٠٠ ؛ حنا عزو بهنان، التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩–١٩٢٣م، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة بغداد، ١٩٨٩)، ص٨ .

(٢) طلعت باشا : ولد في مدينة أدرنة عام ١٨٧٤، ينحدر نسبه من عائلة غجرية فقيرة، دخل مدرسة الاتحاد اليهودي، ثم بعدها دخل كلية القانون بمدينة سلانيك فترة من الزمن، أصبح رئيساً للكتاب في ولاية سلانيك، ليصبح بعد ذلك مأموراً للبريد، يُعدّ من القادة البارزين لجمعية الاتحاد والترقي، تقلد منصب الصدارة العظمى عام ١٩١٧، تم اغتياله على أيدي الأرمن بتاريخ ١٥ آذار ١٩٢١. ينظر : أحمد نوري النعيمي، أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية، مطبعة جامعة بغداد، (بغداد، ١٩٨٢)، ص ١٠٥–١٠٦؛ منير البعلبكي، معجم أعلام المورد، دار العلم للملايين، (بيروت، ١٩٩٢)، ص٢٧٥.

(٣) جمال باشا : ولد مدينة إستانبول عام ١٨٧٢، من عائلة عسكرية، أكمل الكلية الحربية في إستانبول، وهو من أبرز مؤسسي جمعية الاتحاد والترقي، تقلد منصب الحاكم العسكري في إستانبول بعد انقلاب عام ١٩١٣، فضلاً عن تقلده وزارة الحربية، هرب إلى أفغانستان بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، حمل لقب السفّاح لاعدامه عدد من المثقفين العرب من سوريا ولبنان، تم اغتياله على يد طالب أرمني في تموز عام ١٩٢٢. للاستزادة يراجع : مذكرات جمال باشا، إعداد محمد السعيدي، دار الفارابي، ، ج١ ، (بيروت، ٢٠١٣)، ص٧.

(٤) علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية، المكتب الإسلامي، ط٤، (بيروت،٢٠٠٢)، ص٢٨٧.

(5) U.S.N.A, Roll-12 , 868/ 798,Turky 1914-1920, American Embassy Constantionople, 18 November 1915.

ألمانيا، التي قدمت لها مبلغاً قدره خمس ملايين ليرة، تُسدّد على أقساط، مقابل تعهدها دخول الحرب إلى جانب ألمانيا، فوافقت الحكومة العثمانية على هذا الشرط[١]، أيضاً بسبب تحالف بريطانيا وفرنسا مع روسيا العدو اللدود، فضلت الدخول إلى جانب ألمانيا، وانضمامها هذا وفّر لها فرصة سانحة لاسترجاع مصر وقبرص من قبضة بريطانيا[٢].

عقدت الدولة العثمانية معاهدة سرّية مع ألمانيا في ٢ آب عام١٩١٤، أي بعد إعلان الأخيرة الحرب على روسيا[٣]، وفي ٧ أيلول من العام ذاته أعلن أنور باشا، إلغاء الامتيازات الأجنبية كافة[٤]، إذ كان يهدف من إلغائها حمل دول الحلفاء إعلان الحرب على دولته[٥]، وبالفعل تم إعلان الحرب على الدولة العثمانية لأنّ إلغاء الامتيازات الأجنبية يشكل ضربة قوية لاقتصاد دول الحلفاء ومصالحها في الدولة العثمانية[٦]، فقد وجد العثمانيون أنّ قيام الحرب فرصة مناسبة لإلغاء تلك الامتيازات، فقد عممّت الحكومة العثمانية مذكرة رسمية موجهة إلى سفراء الدول الأجنبية، موقّعة من الصدر الأعظم سعيد حليم باشا (٧)، تضمنت ما يأتي : إنّ نظام الامتيازات يتعارض مع متطلبات القرن العشرين ومبادئ السيادة القومية، وإنّها تعيق تقدم دولتنا العزيزة وتطورها، وإنّ هذا القرار سيكون ساري المفعول في ١ تشرين الأول عام ١٩١٤

---

(١) علي حسون، العثمانيون والروس، المكتب الإسلامي، (بيروت ، ١٩٨٢)، ص٦٨.

(٢) فايزة علوش، مصطفى كمال أتاتورك وموقفه من الخلافة العثمانية١٨٨١-١٩٣٨م، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،(جامعة محمد خيضر-بسكرة)،(الجزائر،٢٠١٥)، ص٦٢.

(٣) أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة: صالح السعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والنشر والفنون والثقافة الإسلامية، ج١، (استانبول، ١٩٩٩)، ص١٣٥.

(٤) الامتيازات الأجنبية: مجموعة من التسهيلات منحت للدول الأجنبية من قبل الدولة العثمانية، طبقاً لاتفاق مسبق بينهما، وتشمل استثمار الاموال ورعاية مصالح مسيحيي الدولة العثمانية، فضلاً عن تلك الامتيازات استخراج المعادن ، والتنقيب عن النفط، أو مد سكك حديدية. لمزيد من التفاصيل ينظر: وليد العريض، " تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها"، مجلة دراسات، المجلد ٢٤، العدد ١، الجامعة الأردنية، (عمان)، ١٩٩٥، ص ١٤٥.

(٥) إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، (الرياض، ١٩٩٦)، ص٢٢٠.

(٦) محمد رفعت ، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، دار المعرّف، (مصر، د . ت)، ص٣٣٢.

(٧) تولّى منصب الصدارة العظمى(رئاسة الوزراء) من عام١٩١٣-١٩١٦، والذي عُرف بمعارضته لدخول تركيا الحرب، حاول الاستقالة عند اندلاعها ولكنه بمنصبه نزولاً عند رغبة رجال حزب(تركيا الفتاة)، أغتيل عام١٩٢١، ينظر: The Editors-of-Encyclopaedia-Britannica/4419

[١]، وبهذه الأسباب دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى بتاريخ ٢٩ تشرين الأول ١٩١٤ إلى جانب ألمانيا، بعد قيام السفينتين الألمانيتين جوبين "Goeben" وبريسلاو"Breslau" بقصف السواحل الروسية بعد دخولهما عن طريق المضايق العثمانية[٢]، وعلى الرغم من الاحتجاج الذي قدمته بريطانيا للدولة العثمانية لطرد البارجتين أو احتجازهما، إلا إنّها أدعت بأنّها قد اشترتهما من ألمانيا و أطلقت عليهما تسمية السلطان ياووز وميديللي على التوالي[٣].

ومن الجدير بالذكر إنّ العثمانيين كانوا في وضع غير مناسب، فخزانتهم خاوية وموظفوهم لم يستلموا رواتبهم لأربعة أشهر سابقة، إلا إنّهم شرعوا في تعبئة قواتهم العسكرية دون النظر في احتياجات وزارات الدولة الأخرى[٤]، فكان أول الأخطاء التي وقعوا بها هو شن هجوم على جبهتين طويلتي المساحة، فكان الأجدر بأنور باشا وضع خطة دفاعية من أجل المحافظة على حدود دولتهِ، فكانت الأولى هي الجبهة الشمالية ضد روسيا القيصرية، وأمّا الثانية هي الجبهة الجنوبية ضد مصر، مُنيت الدولة العثمانية بالهزيمة، وأصبحت في حالة الدفاع عن نفسها، بينما تحولت قوات الحلفاء إلى حالة الهجوم[٥]، وعلى الرغم من تحقيقها الانتصارات في مواقع عديدة على قوات الحلفاء التي كان من أبرزها صدها للهجوم البحري الذي قامت به قوات الحلفاء في ١٩ شباط عام ١٩١٥ على مضيق الدردنيل، والتي عرفت بمعركة جناق قلعة لدى الأتراك، أو ما عرفت بمعركة غاليبولي، وهي تسمية أطلقها الحلفاء على تلك المعركة[٦]، إذ كان هذا الهجوم الهجوم بأمر من وزير البحرية البريطانية ونستون تشرشل "Winston Churchill"[٧]، والهدف

---

(١) أوغلي، المصدر السابق، ص١٣٧.

(٢) حميد بوز رسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: حسين عمر، المركز الثقافي العربي، (أبو ظبي، ٢٠٠٩)، ص٣٢.

(٣) روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة : بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، (القاهرة، ١٩٩٣)، ص٣٠٦.

(٤) سليمان بن صالح الخراشي، كيف سقطت الدولة العثمانية، دار القاسم، (الرياض، ١٤٢٠)، ص ٧٤، أكرم أكرم جمعة صالح الجبوري، العلاقات العثمانية–اليونانية ١٩٠٨–١٩٢٢م ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة الموصل، ٢٠١٥)، ص٧١.

(٥) المحامي، المصدر السابق، ص٧٣.

(٦) شكيب أرسلان، تاريخ الدولة العثمانية، تحقيق: حسن السماحي سويدان، دار أبن كثير للطباعة والنشر،(دمشق–بيروت، ٢٠١١)، ص٤٩٩.

(٧) ونستون تشرشل :ولد عام ١٨٧٤ في أوكسفورد شاير، تخرج من كلية هارو عام ١٨٩٥ برتبة ملازم ثانٍ، عمل ضابطاً في الجيش البريطاني الموجود في الهند، انتخب عضواً في البرلمان عن منطقة أولدام عن حزب المحافظين عام ١٩١١، شارك في الحرب العالمة الأولى(١٩١٤–١٩١٨)، شغل العديد من المناصب=

من هذا الهجوم السيطرة على مدينة استانبول[١]، وأثناء سير المعارك كانت دول الحلفاء تعقد مجموعة من الاتفاقيات السرية، كان في مقدمتها اتفاقية إستانبول ١٨ آذار ١٩١٥[٢]، ومعاهدة لندن في ٢٦ نيسان ١٩١٥[٣]، واتفاقية سايكس بيكو في ١٦ أيار ١٩١٦[٤]، واتفاقية سان دي موريين في ١٧ نيسان ١٩١٧[٥]، إذ كان عقد تلك الاتفاقية حسماً للنزاع الذي حدث بين إيطاليا من جهة، وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى، وفي خضم تلك التطورات الحربية ومجرياتها، تم دخول الولايات المتحدة الامريكية في أتون الحرب في ٦ نيسان ١٩١٧ إلى جانب دول الحلفاء، ممّا أدّى إلى تغيير ميزان القوى لصالح الحلفاء على الرغم من خروج روسيا القيصرية من الحرب[٦]، وأثناء تلك التطورات والأحداث، وقبيل انتهاء الحرب ، وجد قادة الاتحاد والترقي أنفسهم في وضع حرج، نتيجةً للهزائم التي مُنيت بها قوات الجيش العثماني على جميع الجبهات[٧]، ففي جبهتي العراق والشام احتلت بريطانيا بغداد في ١١ آذار ١٩١٧، ثم واصلت زحفها حتى أصبحت على مقربة من مدينة الموصل في مطلع تشرين الأول١٩١٨، أمّا في الشام فقد قامت الثورة العربية، ساعدتها القوات البريطانية بالسيطرة على مدينة دمشق، والإعلان عن

=السياسية في بلاده، ألّف الوزارة القومية عام ١٩٤٠، هُزم حزبه في أول انتخابات بعد الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩-١٩٤٥)، عاد إلى رئاسة الوزراء عام ١٩٥١ بعد فوز المحافظين، توفي عام ١٩٦٥. للاستزادة يراجع: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، دار أسامة للنشر والتوزيع، ج١، (عمان، ٢٠٠٣)، ص ٥٥١-٥٥٣.

(١) أوغلي، المصدر السابق، ص١٣٧.

(٢) عقدت هذه الاتفاقية بين كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا، إذ تم بموجبها الاتفاق على حصول روسيا على استانبول والمضايق لقاء اعترافها بحقوق بريطانيا وفرنسا في الأناضول. لمزيد من التفاصيل ينظر:
J.C Hurewitz , THE Middle East and North Africa in World Politics, A Documenary Record, Vol.2 1914-1945, (London, 1979), pp.16-21.

(٣) معاهدة لندن : تم توقيعها بين الوفاق ، فضلاً عن إيطاليا، إذ كانت الاتفاقية بمثابة هدية تم تقديمها لإيطاليا عوضاً عن انضمامها إلى صفوف الوفاق، تم بموجبها الاتفاق على حصولها على مقاطعة أنطاليا وجزر الدوديكانز، والتي كانت تحت سيطرتها منذ عام ١٩١٢. ينظر: Ibid, pp.16-21.

(٤) اتفاقية سايكس بيكو : كانت الأطراف الموقعة عليها كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا، إذ حصلت الأخيرة على ولاية بتليس ووان وطرابزون وأرضروم، فضلاً عن منطقة في شمال كوردستان، وجزيرة ابن عمر، والعمادية، حتى الحدود الإيرانية، بينما حصلت فرنسا على سوريا، وأدنة، وكيليكيا، أما بريطانيا فقد حصلت على ولاية بغداد، فضلاً عن القسم الجنوبي من العراق، وتم الاتفاق بموجبها على تشكيل دولة عربية مستقلة بين ممتلكات فرنسا وبريطانيا. للتفاصيل عن بنود الاتفاقية ينظر: جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة: جعفر خياط، ج١ ، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، (بغداد، د.ت)، ص١١١-١١٢.

(٥) اتفاقية سان دي موريين : تم توقيعها بين كل من بريطانيا وإيطاليا وفرنسا، حصلت بموجبها الأخيرة على منطقة أدنة ، بينما حصلت إيطاليا على أزمير وأيجل، وجزءاً كبيراً من ولاية قونيا، لمزيد من التفاصيل حول الاتفاقية ينظر:
Geoffrey Lewis, Turkey, Published by Ernest Benn Limited, Third Edition, (London, 1965),p.53, Hurewitz,op.,cit,pp.94-96.

(٦) بهنان ، المصدر السابق، ص١٦-١٧.

(٧) لقاء جمعة عبد الحسن الطائي، العلاقات العثمانية-الروسية ١٦٦٧-١٩٢٣، مجلة كلية التربية، (الجامعة المستنصرية)(بغداد)، العدد ٢، ٢٠١٧،ص٢٩٠.

قيام الحكومة العربية فيها، ثم واصلت القوات البريطانية الزحف نحو فلسطين وشرق الأردن حتى أحكمت سيطرتها التامة في ٢٦ تشرين الأول ١٩١٨[١]، وعلى أثر تلك الهزائم اضطر الاتحاديون القائمون على السلطة طيلة سنوات الحرب إلى تقديم استقالاتهم في مطلع تشرين الأول من العام ذاته، التي على ضوئها تشكلت حكومة جديدة يوم ١٤ تشرين الأول برئاسة الصدر الأعظم أحمد عزت باشا[٢]، واستسلام بلغاريا في الحرب وقطع دول الحلفاء خطوط الإمداد والمواصلات بين ألمانيا وحليفتها الدولة العثمانية، واستسلام الأخيرة بعد فقدانها لأغلب ممتلكاتها في البلقان طوال سنوات الحرب كما أشرنا سابقاً[٣]، لذا لا غرابة أن نرى تكالب دول الحلفاء التي رأت في هذه الحرب فرصة كبيرة لبسط سيطرتها ونفوذها على هذا الميراث الضخم الذي كان نتيجة تراكمات ستة قرون متواصلة، فقد سعت تلك الدول للظفر بحصة كبيرة من ممتلكات الدولة العثمانية وبشتى الوسائل وتحت مسميات عدة[٤]، وبانتهاء الحرب سقطت كل من من الدولة العثمانية والإمبراطورية الألمانية، فضلاً عن الخسائر الكبيرة في مناطق النفوذ والممتلكات، فقد خسرت الدولة العثمانية البلقان وبلاد ما بين النهرين وسواحل الشام، وأصبحت دولة محصورة بين القوقاز وبحر أيجه[٥]، أمّا موقف السلطان العثماني محمد وحيد الدين١٩١٨-الدين١٩١٨-١٩٢٢[٦]، الذي لم تمضِ سوى بضعة أشهر حتى فقدت حكومته جميع الأراضي

---

(١) إبراهيم خليل أحمد و خليل علي مراد، إيران وتركيا : دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، دار الكتب للطباعة والنشر، (الموصل، ١٩٩٢)، ص٢٢٩.

(٢) أحمد عزت باشا: ولد في مقدونياعام ١٨٦٤، يُعدّ أبرز القادة السياسيين خلال العهد العثماني في العقد الثاني من القرن العشرين، تولى منصب رئاسة الوزراء لمرة واحدة للمدة (تشرين الأول-تشرين الثاني١٩١٨)، توفي بتاريخ ٣١ آذار ١٩٣٧، في مدينة إستانبول. للاستزادة يراجع: قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية(١٩٢٣-١٩٢٨)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب،(جامعة بغداد، ١٩٨٥)، ص١٥.

(٣) بهنان، المصدر السابق، ص٢٠.

(٤) ودودة عبدالرحمن بدران، وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،(القاهرة، ١٩٩٦)، ص٢٠.

(٥) جلال يحيى، التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر سيطرة أوربا على العالم، ج٤، (الإسكندرية، د.ت)، ص١٧١-١٧٢.

(٦) محمد وحيد الدين: أو ما يعرف بمحمد السادس ولد عام ١٨٦١ ، تولى السلطة للمدة (١٩١٨-١٩٢٢) عقب وفاة أخيه السلطان محمد الخامس، تم في عهده التوقيع على هدنة مودروس في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨، ومعاهدة سيفر عام ١٩٢٩، توفي في مدينة سان ريمو الإيطالية عام ١٩٢٦، خلفه في الحكم ابن عمه السلطان عبدالمجيد الثاني. ينظر: إبراهيم بك حليم، الدولة العلية، المعروف بـ (التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العثمانية)، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع،(القاهرة، ٢٠٠٤)، ص٣٧٩.

خارج الأناضول[١]، فإنّه عهد إلى الصدر الأعظم طلعت باشا مهمة إجراء مفاوضات مع بريطانيا وحلفائها لعقد الهدنة و إنهاء الحرب الدائرة، وفعلاً تم عقد هدنة مودروس " Mudros"[٢]، التي كانت تعني نهاية الدولة العثمانية وهزيمتها في هذه الحرب، فضلاً عن ذلك فقد فككّت الهدنة أوصال الدولة العثمانية، أمّا فيما يخص سير المفاوضات لتوقيعها، فقد فشل الجانب العثماني ووقعها نيابةً عنها وزير البحرية العثمانية حسين رؤوف أورباي[٣]، بينما مثّل الجانب البريطاني الأدميرال سومرست جوف كالثورب ""Calthorpe–Somerset–Goug[٤]، وتم توقيع الهدنة على متن البارجة الحربية إجاممنون ، التي كانت راسية في ميناء مودروس في بحر أيجه، وعلى الرغم من إنّ كالثورب كان ممثلاً عن دول الحلفاء إلا إنّها في الحقيقة جاءت بمثابة اتفاق ثنائي بين بريطانيا والدولة العثمانية، حتى إنّ الممثل الفرنسي مُنع من الصعود إلى البارجة من قبل البريطانيين، إذ قامت فرنسا على أثرها تقديم مذكرة احتجاج إلى الحكومة

---

(١) الخراشي، المصدر السابق، ص٧٧.

(٢) هدنة مودروس : عقدت بين دول الحلفاء والدولة العثمانية، بعد خسارة الأخيرة الحرب، ومودروس ميناء يقع في جزيرة ليمنوس في بحر أيجه، كانت الهدنة أيذاناً بنهاية الحرب، ودخول تركيا مرحلة جديدة من تاريخها المعاصر. لمزيد من التفاصيل حول بنود هدنة مودروس ينظر: مصطفى كمال، مذكرات مصطفى كمال باشا، ترجمة : أمين الخانجي، (القاهرة، ١٩٢٦)، ص٢٦ ؛ جورج لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ترجمة : عفيفة البستاني، دار التقدم، (موسكو، ١٩٧٥)، ص٤٧٣؛ خضير البديري، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا، العارف للمطبوعات، ط٢، (بيروت، ٢٠١٥)، ص٢٢٦.

(٣) حسين رؤوف أورباي : ولد في مدينة إستانبول عام ١٨٨١، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في مدينة نوربولي، بعدها تخرج من الإعدادية الحربية عام ١٩٠٥، ذاعت شهرته كقائد للسفن الحربية أثناء حروب الدولة العثمانية في البلقان١٩١٢–١٩١٣، تم تعيينه رئيس طاقم البحرية العثمانية في حزيران ١٩١٨، وفي تشرين الأول من العام ذاته تقلد منصب وير البحرية في وزارة عزت باشا، التحق مع مصطفى كمال في حزيران ١٩١٩ لخوض حرب الاستقلال، كان أحد أعضاء الوفد الذي حضر مؤتمري أرضروم وسيواس، تم انتخابه عضواً للجنة النيابية، أُعتقل من قبل السلطات البريطانية، والتي بدورها نفتهُ إلى مالطا، بقي في منفاه حتى تشرين الأول ١٩٢١، بعد إطلاق سراحه عاد إلى أنقرة وتقلّدَ مناصب عديدة، توفي في تموز عام ١٩٦٤، في مدينة إستانبول. لمزيد من التفاصيل ينظر : قادر سليم شمو، موقف الكرد من حرب الاستقلال التركية(١٩١٩–١٩٢٢)، دار بيريز للطباعة والنشر، (دهوك، ٢٠٠٨)، ص٤٤.

(٤) كالثورب : ولد في مدينة لندن عام ١٨٦٥، دخل البحرية البريطانية عام ١٨٧٨، تمت ترقيته إلى رتبة نقيب نقيب عام ١٩٢١، تقلد منصب قائد الأسطول الأول للسفن البحرية عام ١٩١٦، تقلد عام ١٩١٧ منصب القائد الأعلى للبحرية في البحر المتوسط، تولى بعدها قيادة قاعدة بورتسموث للمدة(١٩٢٠–١٩٢٣)، حتى وصل رتبة أدميرال بحري، توفي في تموز عام ١٩٣٧. لمزيد من التفاصيل ينظر : وسام علي محمد الجبوري، سياسة فرنسا تجاه تركيا(١٩١٩–١٩٢٣)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية، (جامعة الموصل، ٢٠١١)، ص٢٨.

البريطانية تشجب فيها هذا التصرف من قبل طاقم البارجة البريطاني[١]، وهذا يدل على نفوذ بريطانيا وسطوتها على بقية شركائها من دول الحلفاء، وبالفعل فقد جرى توقيع الهدنة على نصّها الإنجليزي فقط، إذ أملتها بريطانيا على الدولة العثمانية على ما تريد وحسب مصلحتها[٢]، فضلاً عن ذلك فإنّ من أسباب عدم سماح بريطانيا لكل من فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة بالتدخل المباشر لوضع شروط الهدنة لأنّها وبحسب منظورها الدولة الوحيدة التي قدمت خسائر مادية وبشرية كبيرة في ممتلكات الدولة العثمانية، وذلك بوجود قواتها وقواعدها في المنطقة، ولا غرابة أن ترى السيادة البريطانية الفعلية في المياه الإقليمية والمضائق العثمانية للأسطول البريطاني بعد تسويات الهدنة فيما بعد[٣]، تضمنت الهدنة بنوداً مجحفة بحق الدولة العثمانية، كان أبرزها وقف إطلاق النار إيذاناً بنهاية الحرب، وعلى الرغم من تضمنها بند يخص تسريح الجيش إلا إنّ الجيش الثالث المرابط في الاناضول بقي بكامل عدتهِ وقوته وجهوزيته[٤]، وبعد توقيع الهدنة بيومين غادر كبار المسؤولين من زعماء الاتحاد والترقي وهم كل من أنور باشا، وطلعت باشا، وجمال باشا، إلى شبه جزيرة القرم، مستقلين إحدى السفن الألمانية، ومن ثم سافروا إلى برلين، وهكذا انتهى حكمهم الذي دام قرابة عشرة أعوام، حكموا البلاد خلالها حكماً دكتاتورياً[٥]، وأثناء تلك التطورات التي رافقت عقد الهدنة في مطلع تشرين الثاني من العام ذاته، نزل أسطول بريطاني مكون من ستين سفينة إلى سواحل مدينة إستانبول، وكان من ضمن هذا الأسطول السفينة اليونانية أفروف "Averoff"، إذ صرّح الأدميرال كالثورب، بأنّ وجهة الأسطول ليست إلى إستانبول، وإنّما الغرض منه محاربة الثورة البلشفية في روسيا[٦]، لكنّ حقيقة الأمر كان

---

(١) الجميلي، المصدر السابق، ص١٦.

(٢) كمال مظهر أحمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة : محمد الملا أحمد عبدالكريم، (بغداد، ١٩٧٧)، ص٣٢٦.

(٣) بيرت جورج جوليس، الوطنية العثمانية، ترجمة : أحمد رفعت، دار الطباعة الفنية، (القاهرة، د. ت)، ص٣٢٤.

(٤) محمد نورالدين، تاريخ تركيا الحديث سيرة سياسية واجتماعية(١٩٢٠-٢٠٢٠)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،(بيروت،٢٠٢٠)، ص١٧.

(٥) إيمان معيزي وياسمينة ملاح، التطورات السياسية والعسكرية في تركيا(١٩٢٤-١٩٤٥)،رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، (جامعة العربي التبسي(الجزائر)، ٢٠١٦)، ص١٥.

(٦) الثورة البلشفية :تعني فئة الأكثرية، وهي حصيلة معتقدات و أساليب و أفكار الجناح اليساري من حزب العمل الديمقراطي الروسي عام ١٩٠٣، الذي تولى لينين قيادته، كان هدفهم التغيير عن طريق العمل الثوري على النقيض من المناشفة، الفئة الثانية من الحزب، والتي تعني الأقلية، وصلوا إلى السلطة بعد قيامهم بثورة أكتوبر عام ١٩١٧، كان لهم جيش عرف بالجيش الأحمر، وكان مدعوماً من بريطانيا، يعود تاريخ هذا المصطلح إلى عام ١٩٠٣، عملوا على إخراج روسيا من الحرب العالمية الأولى. لمزيد من التفاصيل ينظر:=

الهدف من ورائه هو وضع تركيا تحت الاحتلال والسيطرة المباشرة، بعد ذلك بدأت جحافل قوات الحلفاء بالنزول إلى أطراف مدينة استانبول، ثم السيطرة على المدن التركية الواحدة تلو الأخرى، فضلاً عن سقوط روسيا أفرز دولاً مستقلة وهي كل من جورجيا، وأرمينيا، واذربيجان[١]، إنّ نهاية الحرب، كانت بداية النهاية للدولة العثمانية و إيذاناً بحدوث تحولات كبيرة في خارطتها السياسية، فضلاً عن انسلاخ أغلب ولاياتها التي كانت خاضعة لها مدة طويلة، وأصبحت في عزلة تامة وخاضعة لسيطرة دول الحلفاء، مما أدّى إلى انخفاض رعاياها بسبب هذه التطورات[٢].

إنّ موقف الشعب التركي من تلك الأحداث كان متوقعاً أن تحدث هذه العمليات العسكرية التي قامت بها دول الحلفاء ردود فعل لدى السلطان العثماني محمد وحيد الدين وأركان حكومته، لكن على العكس من ذلك لم يصدر السلطان أيّ استنكار أو شجب رسمي من شأنه أن يعرقل أو يؤخر تلك العمليات، وعلى النقيض من ذلك فإنّ ما قام به السلطان هو إقالة حكومة أحمد عزت باشا، التي لم يمضِ على تشكيلها سوى خمس وعشرين يوماً، إذ أنجزت الهدف الذي شكلت من أجله وهو عقد الهدنة مع دول الحلفاء[٣]، وعلى أثر هذه الإقالة تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة أحمد توفيق باشا[٤]، إذ كانت تلك الحكومة ضعيفة، ويغلب عليها طابع التردد في اتخاذ القرارات، فضلاً عن ارتباط رئيسها بعلاقات صداقة مع البريطانيين، فكان هدف السلطان واضحاً من تشكيل تلك الحكومة، ألا وهو تنفيذ مطالب الحلفاء[٥].

=عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،(بيروت، ١٩٨٥)، ص ٦٠٨؛ عماد هادي عبد علي، موقف بريطانيا من المعاهدات والأحلاف السياسية في منطقة البلقان(١٩٣٠-١٩٣٩)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية،(جامعة القادسية، ٢٠٠٧)، ص٢٤.

(١) فيروز أحمد، صنع في تركيا الحديثة، ترجمة: سلمان داوُد الواسطي و حمدي الدوري، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٠)، ص١١٣.

(٢) أميرة إسماعيل محمد العبيدي، العلاقات السورية-التركية(١٩٢٣-١٩٣٩)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة الموصل، ٢٠٠٣)، ص١٨.

(٣) الجميلي، المصدر السابق، ١٨.

(٤) أحمد توفيق باشا : ولد في إستانبول في ١١ شباط ١٨٤٥، تقلد منصب رئاسة الوزراء اربع مرات متفرقة خلال المدة (١٩١٩-١٩٢٢). لمزيد من التفاصيل ينظر : بهنان، المصدر السابق، ص٢٢؛ أوغلي، المصدر السابق، ص٧٩١ ؛ Bertold Spuler, Rulers and Goverments of the World, vol.2, (London, 1977), pp.528-529.

(٥) بهنان، المصدر السابق، ص٢٢.

المبحث الثاني: ظهور مصطفى كمال على مسرح الأحداث وقيادته حرب الاستقلال التركية ١٩١٩-١٩٢٢:

في خضم تلك الاضطرابات الحاصلة داخل الدولة العثمانية، بدأت دول الحلفاء بتنفيذ خططهم بالنزول في أطراف استانبول، وشرعوا باحتلال المواقع العسكرية المهمة والاستراتيجية في البلاد، ودخلت سفنهم إلى القرن الذهبي بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩١٨، أعقبتها الولايات المتحدة الأمريكية، بالمقابل نزلت قوات أخرى وسيطرت على تحصينات المضائق، وبهذه العمليات فقد تحولت الدولة العثمانية إلى قاعدة للوقوف بوجه روسيا الشيوعية والحركات التحررية الوطنية في البلقان والشرق الأدنى على حدٍ سواء[١]، إنّ جميع تلك العمليات التي قام بها الحلفاء كانت ضمن المادة السابعة من الهدنة، التي أعطت الحق للحلفاء باحتلال أيّة منطقة من مناطق الدولة العثمانية في حالة تعرض أمنهم لأيّ خطر[٢]، وقبل نهاية عام ١٩١٨ اتخذ السلطان محمد السادس إجراءً تمثّل بغلق البرلمان العثماني-مجلس المبعوثان[٣] بتاريخ ٢١ كانون الأول ١٩١٨، إذ كان هدفه قطع الطريق أمام المعترضين على عقد الهدنة، دخل عام ١٩١٩ بمجموعة من الأحداث، كان في مقدمتها احتلال البريطانيين لعدة مناطق جديدة، منها السيطرة على مرعش وعينتاب وأسكي شهر وقره حصار وأفيون، وجميع هذه المدن تقع في الاناضول، فضلاً عن سيطرتهم على سكة حديد بغداد وموانئ البحر الأسود، ثم الحقتها بإنزال قواتها في مدن سامسون وطرابزون وإرسال جزء من قواتها إلى مدينة مرزفون، بالمقابل قيام فرنسا باحتلال

---

(١) مجموعة من الباحثين السوفيت، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، دار عدنان للطباعة والنشر،(بغداد، ٢٠٢٠)، ص٣٧.

(٢) جاسم محمد شطب، العلاقات السوفيتية-التركية(١٩١٧-١٩٢٣)، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة بغداد، ١٩٩٥)، ص١٠١.

(٣) مجلس المبعوثان : أحد هيئات المجلس العمومي العثماني، تم تشكيله بموجب دستور عام ١٨٧٦، عندما تم إصدار أول دستور عثماني، يتألف من مجموعة من الأعضاء الذين يتم انتخابهم حسب النسب المقررة، وهي عضو واحد عن كل (٥٠) ألف شخص من الذكور، كان من مسؤولياته مناقشة القوانين الصادرة، وله الحق في تعديلها أو رفضها، فضلاً عن مناقشة ميزانية الدولة وأبواب صرفها، وكان يضم في عضويتهِ العرب والترك. لمزيد من التفاصيل ينظر: عصمت برهان الدين عبدالقادر، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني(١٩٠٨-١٩١٤)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة الموصل، ١٩٨٩)، ص٢٩-٣٤.

مدينة أضنة[١]، أمّا الحدث الآخر فهو عقد مؤتمر للصلح في باريس بتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩١٩، بين دول الحلفاء المنتصرة، إذ كانت أولى معاهداته هي معاهدة فرساي والمنعقدة في حزيران١٩١٩، كان الهدف منه استكمال اتفاقيات الاستسلام مع الدول المهزومة ألمانيا والدولة العثمانية ، إذ كان التوجه في المؤتمر لتقسيم أملاك الدولة العثمانية حسبما اتفق عليه في المعاهدات السابقة التي عقدها الحلفاء إبّان سنوات الحرب[٢]، ومن ثم الوصول إلى تسوية نهائية، إذ شارك في المؤتمر مندوبون عن سبعٍ وعشرين دولة[٣]، وهكذا أصبحت الدولة العثمانية تنتظر مصيرها المحتوم في هذا المؤتمر[٤].

أُفتتح المؤتمر برئاسة رئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو"GeorgesClemenccau"[٥]، وأثناء مناقشات المؤتمر تباينت المواقف المختلفة والمتناقضة بين المؤتمرين، فكان عليهم مجابهة تلك المواقف التي كان أبرزها الصراع البريطاني الذي يخص الاتفاقيات السابقة وتعديلاتها، ثم مطالب الأرمن، أمّا الموقف الآخر فهو موقف الولايات المتحدة الأمريكية من جميع تلك الاتفاقيات السرية، ذلك لأنّ مبادئ ولسن الأربعة عشر تختلف نصّاً ومضموناً عمّا تحتويه اتفاقيات الحلفاء السرّية، فضلاً عن مسألة تعويض اليونان مقابل دخولها الحرب، والذي لم يأخذ شكل الاتفاقيات السرّية وإنّما وعود بالتعويض فقط[٦]، وبسبب تضارب المصالح السياسية والاقتصادية بين الدول المنتصرة، إذ كانت كل دولة تريد حصة أكبر من أملاك الدولة العثمانية، وبالتالي لم يتم التوصل إلى اتفاق فيما بينهم لحل القضية التركية، فقد تم إعطاء الضوء الأخضر

---

(1) Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, (Oxford,1966), pp.251-253.

(٢) نورالدين، المصدر السابق، ص١٨.

(٣) لبيب عبدالستار، أحداث القرن العشرين منذ ١٩١٩، دار المشرق، ط٣،(بيروت، ١٩٨٦)، ص١٠؛ خليل علي مراد، دراسات في التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر، دار الكتب للطباعة والنشر،(الموصل، ١٩٨٨)، ص٢٥٧.

(٤) رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين(١٩١٤-١٩٤٥)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ج١، ط٢، (بيروت، ١٩٨٣)، ص١١٠.

(٥) جورج كليمنصو : ولد عام ١٨٤١، كان يلقب في الأوساط السياسية بـ(النمر)، دخل البرلمان الفرنسي كنائب عام ١٩٠٣، تقلّد مناصب عديدة، منها وزيراً للشؤون الداخلية عام ١٩٠٦، بعدها أصبح رئيساً للوزراء في تشرين الأول من العام ذاته، كما تولى رئاسة الوزارة مرة أخرى عام ١٩١٧، سقطت حكومته عام ١٩٢٠، توفي في باريس عام ١٩٢٠. للاستزادة يراجع : أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط٣،(القاهرة، ١٩٦٧)، ص٩٨١.

(٦) لنشوفسكي، المصدر السابق، ص١٢٧-١٣٠.

لليونان للشروع باحتلال مدينة أزمير وما حولها[١]، أمّا الوفد العثماني فقد اضطر للمغادرة بسبب السياسة المتبعة من قبل الحلفاء وهو خالي الوفاض متوجهاً إلى استانبول بعد أن باءت رحلتهم بالفشل والشعور بالإهانة وعدم الاحترام[٢]، كما إنّ السلطات العثمانية قامت باتخاذ حزمة من الإجراءات المشددّة، كان الهدف منها خدمة الحلفاء، بسبب بروز معارضة في الأناضول والروميلي، متخذةً ذريعة فرض الأمن والنظام داخل المدن، فقامت بتشكيل فرقة من الجندرمة، وشن حملة اعتقالات واسعة، وشكّلت المحاكم العسكرية، التي كانت تهدف من ورائها النيل من المعارضين لسياستها، فضلاً عن اتخاذها إجراءات أخرى، مثل إبعاد الضباط والمسؤولين المناوئين لوجود الاحتلال الأجنبي في البلاد، ممّا أدّى إلى حدوث هوة بين الشعب والحكومة بسبب هذه الإجراءات[٣]، وهنا لابدّ أن نشير بأنّ حكومة الداماد فريد باشا ضمّت في تشكيلها بعض العناصر الوطنية، لكنّها كانت أداة طيّعة بيد السلطان من أجل أحكام قبضتهِ على بلاده، فضلاً عن إنّه كان منفّذاً لجميع مطالب الحلفاء[٤]،وتجدر الإشارة الى إنّ الحلفاء استطاعوا الخلاص من الدولة العثمانية، باحتلالهم العسكري المباشر لمركز السلطنة وتقطيع أوصالها المترامية الأطراف، هذه الدولة التي لطالما أزعجهم بقاؤها خلال حقبة ستة قرون، علاوةً على ذلك فقد أدخلت الدول الأوربية في صراعها مع العثمانيين قوى جديدة ألا وهي اليونان، ومن هنا بدأ الشعب التركي يعتمد على نفسه ويكمل استعداداتهِ لخوض حرب التحرير، بعدما اتّضح له بأنّ الدولة وشعاراتها التي نادت بها مثل الجامعة الإسلامية[٥]، والطورانية[٦].

---

(١) آلاء حمزة شناوة الفتلاوي، السياسة البريطانية تجاه تركيا (١٩٣٩-١٩٤٥)، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الآداب،(جامعة بغداد، ٢٠٠٩)، ص٤٥.

(٢) وسام الجبوري، المصدر السابق، ص٥٧.

(٣) البديري، المصدر السابق، ص٢٢٧.

(٤) مصطفى الزين، أتاتورك وخلفاؤه، دار النهار للنشر، (بيروت،١٩٧٢)، ص٨٢.

(٥) الجامعة الإسلامية: هي التي دعا إلى قيامها جمال الدين الأفغاني، تهدف إلى قيام وحدة إسلامية تجمع المسلمين من جميع بلدان العالم، وأراد السلطان عبدالحميد الثاني(١٨٧٦-١٩٠٩)، تبنّي تلك الآراء ليحقق من خلالها بعض أهدافه السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي. لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد رشيد رضا، "الجامعة الإسلامية وآراء كتاب الجزائر بها"، مجلة المنار، ج٢٢ ، ١٨٩٩، ص٢٧.

(٦) الطورانية:هي حركة سياسية شوفينية تركية نشأت أواخر القرن التاسع عشر، استهدفت توحيد أبناء العرق التركي لغوياً وثقافياً وسياسياً، بما في ذلك ضم الاراضي التي يقطنها الاتراك خارج نطاق السلطنة العثمانية والتسمية مأخوذة من طوران وهو الوطن التركي القديم. للاستزادة يراجع : أحمد نوري النعيمي، اليهود والدولة=

أصبحت مفاهيم سياسية–دينية عديمة الفائدة على حدّ قوله، لكنّه في الواقع كان يهدف إلى محو كل ما يتعلق بالإسلام، ومن الأحداث الأخرى التي حلّت على الدولة العثمانية، هي استغلال البطريرك اليوناني وجود وسيطرة قوات الحلفاء على المدينة، فأعلن استقلال الرعايا اليونانيين عن الحكومة العثمانية، وقام بقطع علاقته مع الباب العالي بتاريخ ٩ أيار ١٩١٩، متناسياً ما كان يتمتع به الرعايا اليونانيون من امتيازات في ظل الحكم العثماني[١].

إنّ قوات الحلفاء المكلّفة باحتلال المدن والمواقع والتحصينات العثمانية، اختتمت عملياتها العسكرية بنزول القوات اليونانية إلى مدينة أزمير ليلة ١٥ ايار١٩١٩، تساندها في ذلك القوات البريطانية والفرنسية، جاء هذا الاحتلال لمدينة أزمير نتيجة الجهود التي بذلها رئيس وزراء اليونان الثيروس ديل فنزيلوسEleftherios Venizelos[٢]، بالضغط على مؤتمر الصلح في باريس من أجل الحصول على تفويض لحكومته لاحتلال أزمير، إذ كان الاتفاق يقضي بأن تكون أزمير من نصيب إيطاليا، حسبما جاء في اتفاقية سانت دي موريين، وفعلاً تم دعم فنزيلوس من قبل المؤتمرين، وخاصةً كليمنصو–رئيس المؤتمر[٣].

لقد أدّى نزول القوات اليونانية إلى أزمير حدوث مذابح وفضائح بحق السكان المدنيين، هذه الأعمال أدّت إلى ردود فعل كبيرة لدى الشعب التركي، إذ تشكلت على أثر تلك الأحداث جمعيات سرّية عديدة بعدما تناقلت الأخبار والصحف العالمية أعمال اليونانيين، ونشرها أمام

=العثمانية، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ١٩٩٠)، ص ١٧٤؛ عصمت برهان الدين عبد القادر، العرب والمسألة الدستورية في الدولة العثمانية١٨٧٦–١٩١٤، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة الموصل، ١٩٩٥)، ص٢١٣ ؛ خالد سلمان شدهان، " يهود الدونمة وعلاقتهم بالطورانية التركية في الدولة العثمانية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد ١٨، العدد٦، ٢٠١١، ص٣٨٨؛ أيمن الشهواني، التركيبة القومية والدينية في تركيا وتأثيرها اقليمياً ودولياً١٩٨٠–٢٠٠٢، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية،(جامعة الموصل،٢٠١٣)، ص٨.

(١) وليد رضوان، العلاقات التركية دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية P.K.K في العلاقات العربية–التركية(العلاقات السورية–التركية نموذجاً)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت، ٢٠٠٦)، ص٦٣.

(٢) الثيروس ديل فنزيلوس : سياسي يوناني، ولد عام ١٨٧٤ في كريت، أكمل دراسته في جامعة أثينا، تقلد منصب رئاسة الوزراء عام ١٩١٠، وقف إلى جانب الوفاق أثناء الحرب العالمية الأولى، توفي في فرنسا عام ١٩٣٦. للاستزادة يراجع: محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، دار القلم ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر،(القاهرة،١٩٦٥)، ص٣٢٧.

(٣) بهنان، المصدر السابق، ص١٩.

الرأي العام، فقد انضم تحت لواء تلك الجمعيات الكثير من أهالي أزمير، وتم توحيدها فيما بعد تحت مسمى واحد وهو (جمعيات الدفاع عن الأناضول والروميللي)، فقد أوجدت تلك الجمعيات نظاماً سياسياً وسلطة تشريعية وتنفيذية أدارت شؤون تركيا في تلك المرحلة، من أجل مواجهة اليونانيين الذين يريدون تأسيس دولة أرمينيا الكبرى على حساب الأراضي التركية[١].

إنّ الهدف الرئيس من تشكيل تلك الجمعيات، هو الدفاع عن الولايات التركية، رغم إنّها واجهت مشاكل عديدة في بداية تشكيلها، منها افتقارها إلى المركزية والتعاون فيما بينها، فضلاً عن نقص الأسلحة، لذا بادرت كل جمعية العمل بمفردها، وأخذت تجمع الأسلحة من بقايا الجيش العثماني، فضلاً عمّا غنموه من أسلحة قوات الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى، لكن رغم كل تلك المعوقات، فقد استطاعت مواجهة المحتلين اليونانيين وتحقيق الأهداف التي شكلت من أجلها[٢]، لقد مثلت عملية احتلال اليونانيين لمدينة أزمير، التي تُعدّ ثالث أكبر المدن التركية الواقعة على بحر إيجه–جنوب غرب تركيا، صدمة كبيرة لدى الأتراك، فالعداء بين اليونانيين والأتراك عداء تقليدي ترجع جذوره إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، أيام سيطرة العثمانيين على دول البلقان، ومهما يكن من أمر، فإنّ هذه الجمعيات غدت أشكالها ومسمياتها كافة، الركن الأساسي والنواة الأولى للحركة الوطنية التركية، التي قادت النضال التحرّري ضد الغزو اليوناني الأجنبي وعملت على تحرير البلاد[٣]، كذلك عمل المحتلون على إذلال السكان، وأحدثوا تغييرات تخدم وجودهم، إذ قاموا بتعيين مندوبين ساميين لهم، وضيّقوا الخناق على الصحافة، ومنعوا التجمعات وأعادوا نظام الامتيازات، الذي تم إلغاؤه من قبل السلطة العثمانية بداية الحرب، ووضع جميع دوائر الدولة تحت تصرفهم، بينما وضعت قيادات القوات العثمانية والوزارة الحربية تحت إشراف ضباط الوفاق البريطانيين والفرنسيين، وحل الجيش العثماني الذي

---

(١) ومن تلك الجمعيات التي كوّنت جمعية الدفاع عن الأناضول والروميللي ٤–١١أيلول١٩١٩: جمعية الدفاع عن الحقوق الوطنية في طرابزون في شباط١٩١٩، وجمعية الدفاع عن الحقوق الوطنية للولايات الشرقية في أذار١٩١٩، لمزيد من التفاصيل عن تلك الجمعيات يُنظر:عبدالمنعم الهاشمي، الخلافة العثمانية، دار أبن جزم، (بيروت، ٢٠٠٤)، ص٥٧٤؛ قيس أسعد شاكر، رفيق صايدام ودوره السياسي في تركيا حتى عام١٩٤٢، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية التربية،(جامعة سامراء،٢٠١٨)، ص٧٨.

(٢) قاسم خلف عاصي الجميلي، العراق والحركة الكمالية(١٩١٩–١٩٢٣)، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة بغداد،١٩٩٠)، ص١٢–١٣.

(٣) شمو، المصدر السابق، ص٤٣.

مرّ على تشكيله زهاء الستة قرون، وأجبر على تسليم أسلحته للحلفاء بعد وتيرة سريعة من انهياره، وسلّم الكثير من أسلحته، منها (١٤٥) الف بندقية، و(٦٨٢) رشاشاً و(١٨٦٧) مدفعاً ومعامل الصناعة العسكرية[١].

إنّ هذه الأعمال التي قام بها اليونانيون أدّت إلى تحريك الشعور الوطني الذي أُصيب بالشلل في بادئ الأمر، لكنّه لم يستمر طويلاً، إذ تحرك الشعور الوطني لدى الضباط الأتراك الذين كانوا في الخدمة خارج بلاد الأناضول ويراقبون ما يجري من تطورات داخل بلادهم عن كثب[٢].

وأثناء تلك الظروف غير المستقرة، انتشرت الحركات المسلحة بشكلٍ مكثف في البلاد، وحصلت تجمعات شعبية في إستانبول مناهضة للاحتلال، وضمّت تلك التجمعات أساتذة وطلبة جامعة إستانبول احتجاجاً على احتلال أزمير من قبل اليونانيين، فضلاً عن تجمعات أخرى، ممّا يدل على حجم غضب الشعب التركي لخوض النضال من أجل الاستقلال، إنّ الحركة الوطنية كانت في بدايتها عبارة عن تجمعات مسلحة غير منظمة تقوم بشن هجمات على معسكرات الوفاق والمنشآت الحيوية ومحطات السكك الحديدية وتدمير مخازن الذخيرة[٣]، فضلاً عن تزامن ظهور جمعيات أخرى، منها جمعية الدفاع عن الولايات الشرقية، وجمعية الحقوق الوطنية في طرابزون، إذ كانت لتلك الجمعيات أهداف عديدة، منها إطلاق الحريات الدينية والمساواة بين الجميع، وحثّ السكان على عدم الهجرة من ولاياتهم التي يقطنونها، وتشكيل عدة مؤسسات، منها علمية واقتصادية ودينية، والتكاتف من أجل الدفاع عن هذه الولايات، وبالتالي كان لها الدور الأكبر في تحرير البلاد كلها من الاحتلال[٤].

كما تأسست عدد من الجمعيات النسائية، كان في مقدمتها الجمعية التي أُسّست من قبل نساء سيواس اللواتي شكلن جمعية عرفت بجمعية نساء الأناضول للدفاع عن الوطن في ٥ تشرين الثاني ١٩١٩، بقيادة ملك هانم، زوجة رشيد باشا، وقد نجحت تلك الجمعية بفتح عدد من

---

(١) مجموعة من الباحثين السوفييت، المصدر السابق، ص٣٨.

(٢) فرنان ويليه، الأسس التاريخية لمشكلات الشرق الأوسط، ترجمة : نجدت ماهر و طارق شهاب، المكتب التجاري للطباعة والنشر، (بيروت، ١٩٦٠)، ص٧٣.

(٣) عبدالجبار قادر غفور، تاريخ تركيا المعاصر ١٩١٨-١٩٨٠ ، في ابراهيم خليل أحمد واخرون، تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية،(جامعة الموصل، ١٩٨٥)، ص٢٧.

(٤) بهنان، المصدر السابق، ص٣٢-٣٣.

الفروع لها في مناطق عدّة من البلاد، كان هدف تلك الجمعيات عدم تجزئة الولايات، لذا فإنّ أهدافها تتفق وأهداف الجمعيات الأخرى، علاوة على ذلك أدّت إلى تماسك وتقوية الروابط بين الرجال والنساء[١]، إنّ هذه الجمعيات تبنّت في إيديولوجيتها مواقف ورؤى مختلفة، فالقسم الأول منها كان يدعو إلى التعاون مع قوات الحلفاء ورأت أنّ السبيل الوحيد في إنقاذ المدن التركية لا يمكن تحقيقه إلّا بالتعاون مع الحلفاء، ومن هذه الجمعيات جمعية أصدقاء الإنجليز[٢]، فضلاً عن تلك الجمعيات كان هناك احزاب سياسية تم تأسيسها، منها حزب التجديد وحزب الشعب العثماني، وحزب المؤتمر القومي، إذ كانت تدعو إلى النضال من أجل استقلال البلاد [٣].

إنّ جميع هذه المنظمات تبلورت في حركة منظمة وواضحة الأهداف، كان وقودها الرئيس طبقة الفلّاحين وقياداتها، وكانت الطبقة البرجوازية الوطنية والمثقفين بشكل خاص والضباط منهم، وكان من بين هؤلاء الضباط مصطفى كمال[٤]، الذي أخذ على عاتقه قيادة حرب الاستقلال التركية١٩١٩-١٩٢٢، إذ تم تكليفه من قبل السلطان العثماني محمد وحيد الدين بالذهاب إلى سامسون، وتعيينه مفتشاً عاماً للجيش الثالث المرابط هناك، وكان هدف إرساله من

---

(١) بهنان،المصدر السابق، ص٤٥.

(٢) جمعية أصدقاء الإنجليز : كانت تلك الجمعية تدعو للتعاون مع قوات الوفاق ولا سيما بريطانيا، وكان عملها بشكل سري، من خلال تحريضها الشعب على تشكيل منظمات في الداخل وتشجيع القوى الخارجية للتدخل في شؤون الدولة العثمانية، وكان من أبرز المؤيدين لتلك الجمعيات السلطان محمد السادس والداماد فريد باشا، لمزيد من التفاصيل ينظر : Mustafa Kamal Ataturk , A Speech, Ministry of Education Printing Plant,(Istanbul, 1963), p.5.

(٣) وسام الجبوري، المصدر السابق، ص٥٩.

(٤) مصطفى كمال : ولد عام ١٨٨١ في مدينة سالونيك، أكمل الدراسة الابتدائية، والتحق بالمدرسة الرشدية العسكرية في سالونيك عام ١٨٩٣، دخل كلية الأركان وتخرج منها عام ١٩٠٥، زاول العمل السياسي معارضاً للحكم مما أدى إلى اعتقاله عام ١٩٠٦، لينضم بعدها إلى جمعية الاتحاد والترقي، كانت أولى مشاركاته العسكري هي إخماد الثورة المضادة عام ١٩٠٩، تصدى بعدها للقوات الإيطالية في ليبيا عام ١٩١١، فضلاً عن توليه عدد من المناصب العسكرية المهمة خلال الحرب العالمية الأولى، انتخب عام ١٩٢٣ من قبل المجلس الوطني كأول رئيس للجمهورية التركية، توفي عام ١٩٣٨. لمزيد من التفاصيل ينظر : ستيفان لورانت،" أتاتورك الذئب الأشهب"، ترجمة : فيصل عبدالله، مجلة المناهل(بغداد)، السنة الأولى، العدد٣ ، ٣ تشرين الثاني ١٩٣٧، ص٧؛ هبه أحمد جميل، دور مصطفى كمال في تحقيق مشروع استقلال تركيا(١٩١٨-١٩٢٣)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية،(جامعة البصرة، ٢٠٠٩)، ص٤٣ ؛ يلماز أوزديل، مصطفى كمال، دار القطة الحمراء للنشر، (استانبول، ٢٠١٩)، ص٩-١١.

قبل السلطان لمنع حدوث الاقتتال بين الروم والأتراك، فضلاً عن إبعاده عن إستانبول مركز الحكومة، وعند مغادرتهم هو ورفاقهِ إستانبول تاريخ ١٦ أيار ، اتجهوا إلى سامسون، ونزلت سفينتهم بتاريخ ١٩ أيار إلى ميناء ريجي[١] وهو الميناء الوحيد المتبقي، إذ إنّ الروس كانوا قد دمروا جميع الموانئ العثمانية سوى هذا الميناء بسبب عائديتهِ لفرنسا، اغتنم مصطفى كمال هذه الفرصة لإذكاء روح المقاومة ضد الاحتلال الأجنبي وتحرير البلاد من الظلم والاستبداد[٢]، فضلاً عن المهام التي أوكلت له، كان عليه نزع سلاح القوات العثمانية في سامسون التركية، إذ تزامن وصوله عقب هجوم يوناني عنيف على مدينة سامسون واحتلالها و إلحاقها باليونان، ورافق هذا الاحتلال حدوث اضطرابات وإهانات ضد الجيش العثماني والأهالي على حدٍ سواء، وبالتالي أدّى إلى انفجار الموقف لدى الأتراك [٣]، و إنّ أول أعماله التي قام بها فور وصوله هو جمع العناصر المعارضة لسياسة الاستسلام لدول الحلفاء التي انتهجتها حكومة السلطان محمد السادس في إستانبول[٤]، ثم تبعها بخطوات أخرى، هي نقل مقر قيادته إلى مدينة أماسيا بعد وقوع سامسون تحت وطأة وسيطرة قوات الحلفاء، وأخذ زمام الأمور بيده من خلال تنظيم المركز القيادي للحركة الوطنية، وعمل على توحيد صفوف الجمعيات التي شُكّلت سابقاً، بعد أن كانت مشتتة القيادة والتنظيم، إذ جمعها وصهرها في بودقة واحدة، وقام بإرسال البرقيات إلى الجمعيات من أجل تنظيم عمل جمعياتهم[٥]، كما استغل مصطفى كمال شبكات الطرق التي كان قد أنشأها السلطان عبدالحميد الثاني١٨٧٦-١٩٠٩، إذ انتفع منها ووظفها لخدمة أغراضه الأمنية، وعمل

---

(١) ميناء ريجي : ويسمى أيضاً ميناء الدخان وهو ميناء تابع لفرنسا، و اسم ريجي مأخوذ من اسم معمل تصنيع السجائر الفرنسية الذي تم إنشاؤه في مدينة سامسون. للاستزادة يراجع : مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص١٣.

(٢) توفيق خلف ياسين و قيس أسعد شاكر، "دور رفيق صايدام في الحركة الوطنية التركية (١٩١٩-١٩٢١)"، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، السنة السادسة، المجلد ٦، العدد ١٦، أيار ٢٠١٩، ص٧٠-٧١.

(٣) الصويص، االمصدر السابق، ص٩٤.

(٤) غفور، المصدر السابق، ص٢٨.

(٥) إسماعيل نوري حميدي الدوري، " دور المرأة في حرب الاستقلال التركية١٩١٩-١٩٢٢ خالدة أديب نموذجاً" مجلة جامعة كركوك، المجلد٣، العدد٢، ٢٠٠٨، ص١٠٠.

على الاتصال بمن تبقى من وحدات الجيش العثماني في الأناضول وتراقيا عن طريق هذه الشبكات[١].

وهنا تجدر الإشارة إلى إنّه كان هناك عاملان مهمان أعطيا الأناضول دفعة قوية لتتولّى النشاط الوطني والحركة التحررية دون غيرها من المناطق التركية، فكان العامل الأول طبيعة أرضها الوعرة بشكلٍ كبير من جهة، والرقابة الحكومية شبه المعدومة فيها من جهة ثانية، على العكس من استانبول التي كانت بين فكّي كماشة البريطانيين وحكومة السلطان محمد وحيد الدين[٢]، فضلاً عن عدّة عوامل أخرى منها خيبة الأمل التي أُصيب بها الأتراك بسبب سياسة الاستسلام والإذعان التي انتهجتها حكومة السلطان تجاه الحلفاء الذين لم يلتزموا بنصوص الهدنة، فضلاً عن أعمال اليونانيين التي مسّت كرامة الشعب التركي، والأوضاع الاقتصادية المزرية التي دفعت الفلاحين والعمال للانضمام إلى الحركة الوطنية[٣].

عمل مصطفى كمال بوضع خطة العمل من أجل الشروع بالحركة الوطنية، فقام باستدعاء مجموعة من أصدقائه العسكريين من سيواس وأنقرة في ٢٢ حزيران ١٩١٩ ، عقد هؤلاء الضباط اجتماعاً لهم بمقر القيادة في مدينة أماسيا، فكان الهدف من هذا الاجتماع هو توضيح الأوضاع المأساوية في البلاد وما تعانيه من ضعف في قوتها العسكرية، إذ لم يتبقَ لها سوى أربعة جيوش في منطقة الأناضول، وجيش واحد في القسم الأوربي من العاصمة، وبيّن لهم أنّ هذه الجيوش قد سرّح معظم ضباطها وجنودها، وتم تجريدها من أسلحتها ولم يتبقَ لها سوى القيادة العليا الأسمية، باستثناء الجيش المرابط بقيادة كاظم قره بكير[٤].

---

(١) وسام الجبوري، المصدر السابق، ص٧٠.

(٢) الجميلي، المصدر السابق، ص٢٦.

(٣) البديري، المصدر السابق، ص٢٦.

(٤) كاظم قره بكير: ولد في مدينة إستانبول عام ١٨٨٢، بعد إكمال دراسته دخل الكلية الحربية وتخرج منها عام ١٩٠٥، خاض حروب البلقان والحرب العالمية الأولى وحرب الاستقلال، أصبح أميناً عاماً للحزب التقدمي الجمهوري عند تأسيسه عام ١٩٢٤، اعتزل السياسة عقب اتهامه بمحاولة اغتيال أتاتورك عام ١٩٢٦، عاد لمزاولة العمل السياسي بعد وفاة أتاتورك عام١٩٣٨، تسنّم منصب رئاسة المجلس الوطني التركي، توفي عام ١٩٤٨. لمزيد من التفاصيل ينظر: " سيرة حياة عدد من الشخصيات البارزة في التاريخ التركي المعاصر" ترجمة: قاسم الجميلي، نشرة الشؤون التركية، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٧، ص٧٣-٧٤.

لقد عُدّ تعميم أماسيا بتاريخ٢١-٢٢حزيران١٩١٩ من قبل مصطفى كمال أول نواة حقيقية لبدء الحرب الوطنية للدفاع عن الوطن وطرد الحلفاء واليونانيين من الأراضي التركية، فضلاً عن عرضهِ على المجتمعين فكرة قلب نظام الحكم وتأسيس حكومة جديدة(١).

خرج الاجتماع بمجموعة قرارات، أهمها الحفاظ على وحدة الأراضي التركية واستقلالها التام، وتنظيم الجيش المتبقي تنظيماً جيّداً ينسجم والمرحلة الحرجة للدفاع عن أزمير ضد المحتلين، فضلاً عن إنشاء ثلاثة مناطق دفاعية وتوزيع المسؤوليات على القادة العسكريين، فأصبحت المنطقة الشرقية تحت إشراف كاظم قره بكير، والوسط من نصيب مصطفى كمال، بينما الغرب تحت إشراف على فؤاد جيبسوي(٢)، إنّ إجراءات مصطفى كمال منذ نزوله أزمير وسامسون لاقت تأييد المعارضين للسلطة، ومنهم الأكراد الذين كانوا توّاقين لنيل الحرية وتأسيس دولتهم، فقد أبدوا دعمهم الكامل لمصطفى كمال، كل ذلك التأييد والمؤازرة شجعته على إعلان المقاومة ضد المحتلين باسم السلطان العثماني(٣)، إذ لاقت نشاطاته السياسية صدىً واسعاً في استانبول وخارجها، مما آثار مخاوف سلطات الاحتلال، فقد طالب القائد العام لقوات الوفاق الجنرال ملن "Milne" من وزير الحربية استدعاء مصطفى كمال إلى العاصمة وإنهاء المهمة التي أُرسل من أجلها، فما كان من السلطان إلّا الرضوخ لقرار الحلفاء، فاصدر ناظر الداخلية علي كمال بك تعميم شفوي الى المحافظين ومدراء النواحي والأقضية بعدم التعامل مع مصطفى كمال، إلا أن ذلك الأمر لم يلقى آذاناً صاغية، تبعها تعميم تحريري إقالته من مفتشية الجيش التاسع، لكنه رفض هذا الامر وقدم استقالته وأعلن بقاءه في الأناضول حتى تحرير البلاد من الاحتلال الأجنبي(٤)، بعد تلك الاستقالة ورفضه تنفيذ أمر السلطان محمد وحيد الدين عُدّ خارجاً عن طاعة

---

(١) محي الدين ميداني و كامل صموئيل، الثورة التركية من دور السلطنة إلى عهد الجمهورية، (بيروت، ١٩٣٢)، ص٤٣ ؛ نورالدين ، المصدر السابق، ص١٨.

(٢) ولد في٢٤ايلول١٨٨٢، دخل مدرسة اللغة في أرزنجان وتخرج منها عام١٨٩٣ ومن ثم التحق بالكلية الحربية عام١٨٩٨، وأكمل دراسته في كلية الأركان عام١٩٠٥، تقلّد مناصب عسكرية أثناء حرب طرابلس وحرب البلقان وأخيراً حرب الاستقلال، عين عام١٩٢٠ اول سفير لحكومة أنقرة في موسكو، أنتخب عام١٩٤٧رئيساً للمجلس الوطني، توفي في١٠كانون الثاني عام١٩٦٨، يُنظر: بهنان، المصدر السابق، ص٤٧.

(٣) محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة(بيروت،١٩٤٦)، ص١٩.

(٤) إبراهيم الداقوقي، " الأحزاب السياسة واتجاهات السياسة في تركيا الحديثة، (بغداد، ١٩٨٥)، ص١٥٥؛شاكر؛ المصدر السابق، ص٧١.

السلطان، وأصبح من ضمن الثوار البارزين ووجوب الوقوف ضدّه[١]، فما كان من مصطفى كمال إلّا العمل على إقامة حكومة مركزية وتأسيس منظمة وطنية تأخذ على عاتقها إدارة الأمور، وبذلك يتحول نشاط الحركة الوطنية التركية من الطابع السري إلى الطابع العلني، وكانت شعاراتهم تُردد بأنّ الأناضول يجب أن تكون مصدر السلطان والقرارات بدلاً من إستانبول، لأنّ الأخيرة خاضعة لسيطرة المحتلين وقرارات السلطان فيها لا تتعدّى خارج إستانبول[٢]، بعد نقل مقر القيادة إلى سامسون، تم عقد مؤتمر للحركة الوطنية في أرضروم، وسُميّ بمؤتمر أرضروم، بتاريخ ٢٣ تموز١٩١٩، وتم انتخاب مصطفى كمال رئيساً للمؤتمر منذ اليوم الأول لانعقاده[٣]، شارك فيه أربعة وخمسون نائباً يمثلون الولايات الشرقية[٤].

استمر انعقاد المؤتمر لمدة ستة عشر يوماً ولغاية ٧ آب، وألقى مصطفى كمال كلمته أمام المؤتمر إذ قال: " إن ما يحصل ويخطط له ضد تركيا سيؤول في النهاية إلى الفشل"، وبيّن أن هذا المؤتمر أرسل رسالة إلى الرئيس الأمريكي وودرو توماس ولسن" Woodrow Thomas Wilson"[٥]، تضمنت طلب المساعدة وعدم تمزيق الدولة العثمانية بالموافقة على احتلال اليونانيين لأزمير، وإرسال تقصي الحقائق للتأكد من إنّ اليونانيين ليسوا سوى عصابات مسلحة خارجة عن القانون، كما طالبوه بانتداب أمريكي على الدولة العثمانية، لكنّ الرئيس الأمريكي

---

(١) منصور عبد الكريم، مصطفى كمال أتاتورك ذئب الطورانية الأغبر طاغية الأناضول، دار الكتاب العربي، (بيروت، ٢٠١٠)، ص٢٥٣.

(٢) لقاء جمعة عبد الحسن الطائي،" دور مصطفى كمال أتاتورك ودوره السياسي في تركيا ١٩٢٣-١٩٣٨"، مجلة كلية التربية الأساسية(الجامعة المستنصرية)، العدد٤٤، ٢٠٠٥، ص٤٩٥.

(٣) الصويص، المصدر السابق، ص٩٩.

(٤) روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: بشير السباعي، دار الفكر للدراسات،ج٢، (القاهرة، د.ت)، ص٣٣٩.

(٥) وودرو توماس ولسن : ولد عام ١٨٥٦في ولاية فرجينيا، أكمل دراسته في القانون والتاريخ والفلسفة من جامعتي كولومبيا وبرنستون عام ١٨٧٩، حصل على شهادة الدكتوراه عام ١٨٨٦، زاول العمل الحزبي كأحد أعضاء الحزب الديمقراطي، كما عمل حاكماً في ولاية نيوجرسي للمدة (١٩١١-١٩١٤)، رشحه حزبه للرئاسة الأمريكية التي فاز بها للمدة (١٩١٦-١٩٢١)، توفي عام ١٩٢٤. للاستزادة يراجع: Glenn Hastedt, Encyclopedia of American Foreign Policy, Fact on File lnc, New York, 2004, p.519؛ لقاء جمعة عبدالحسن جبار الطائي، العلاقات التركية-الأمريكية في عهد كمال أتاتورك_١٩٢٣-١٩٣٨م، أطروحة دكتوراه(غيرمنشورة)، كلية التربية أبن رشد ، (جامعة بغداد، ٢٠٠٦)،ص٢٩.

ولسن لم يعدهم بشيء[١]، ومن الجدير بالذكر إن رجال الحركة الوطنية كان لديهم توجه بتفضيل الانتداب الامريكي على البريطاني والفرنسي، إلا أن مصطفى كمال رفض ذلك بشكل قاطع.

وضع المؤتمر أثناء انعقاده نظاماً للحركة الوطنية ومنهاجاً لأهدافها، إذ تقرّر فيه الحفاظ على سلامة ووحدة الأراضي التركية[٢]، والدفاع عن جميع الدولة التركية ضد المحتلين، وتشكيل حكومة مؤقتة من قبل الحركة الوطنية، فيما كانت حكومة إستانبول غير قادرة على حفظ الأمن وصيانة استقلال البلاد، فضلاً عن رفض أية وصايا أو انتداب على البلاد، وجعل إرادة الدولة التركية، هي صاحبة القول في جميع الأمور، وأخيراً تشكيل مجلس الأمة (المجلس الوطني) والدعوة لانعقاده وجعله الرقيب على الحكومة[٣].

أمّا موقف دول الحلفاء من مقررات المؤتمر فقد قوبلت بالرفض، واتخذت إجراءات احترازية مسبقة، منها إنزال قوات بريطانية في قارص، خشية قيام القوات المؤيدة لمصطفى كمال بالهجوم على القوات البريطانية، لكنّ رجال الحركة الوطنية كانوا أذكى من البريطانيين، إذ قاموا بتكتيك دبلوماسي لوضع مقررات المؤتمر موضع التنفيذ، من خلال تشكيل وفد لعرض قضيتهم أمام دول أوربا، فزار الوفد باريس، ومن ثم توجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وقابلوا الرئيس ولسن، وطلبوا منه المساعدة للحفاظ على وحدة الأراضي التركية، ورفضهم احتلال أزمير، فضلاً عن مطالبتهم له بأرسال لجنة لتقصي الحقائق عن اليونانيين وما قاموا به من أعمال، وتقديمهم عرض انتداب الولايات المتحدة الأمريكية على البلاد كحل أمثل للحفاظ على وحدة البلاد [٤].

كان لهذا المؤتمر دور في توفيق التعاون العسكري–السياسي بين طبقتي العسكريين والمناضلين المدنيين[٥]، فضلاً عن ذلك فأن مؤتمر أرضروم قد هيّأ الأرضية المناسبة لانعقاد

---

(١) أكرم الجبوري، المصدر السابق، ص٩٢.

(٢) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة : أمين فارس و منير البعلبكي، دار العلم للملايين، ط٥، (بيروت، ١٩٦٨)، ص٦٨٩.

(٣) محمد طه الجاسر، تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب، دار الفكر المعاصر،(دمشق، ٢٠٠٢)، ص ١٩٦–١٩٧.

(٤) أكرم الجبوري، المصدر السابق، ص٩٢.

(٥) كريم مطر حمزة الزبيدي، موجز تاريخ تركيا الحديث، دار الرياحين للنشر والتوزيع، (بابل،٢٠١٨)، ص١٦. ص١٦.

مؤتمر سيواس، لأنّ مؤتمر أرضروم جمع الولايات الشرقية فقط[١]، وعلى أثر الانتهاء من مؤتمر أرضروم، تم عقد مؤتمر سيواس بين ٣ و١٢ أيلول من العام ذاته، إذ تميّز هذا المؤتمر بحضور مندوبين عن جميع الولايات، وتمّ افتتاحه تحت شعار : إنقاذ البلاد من خطر التقسيم"، كما تم تحديد المبادئ الأساسية للنضال الوطني من أجل تحقيق الاستقلال الناجز للبلاد، وتم فيه المصادقة على الميثاق الوطني وتشكيل اللجنة النيابية[٢].

أعلن أعضاء المؤتمر عن قطع علاقاتهم بحكومة السلطان محمد وحيد الدين في إستانبول، كما أرسلوا رسالة إليه طالبوا من خلالها باستقالة حكومة الداماد فريد باشا١٩١٩-١٩٢٠، والدعوة إلى عقد اجتماع مجلس النواب، رفضت من جهتها حكومة السلطان ما أقدم عليه أعضاء المؤتمر، الذين بدأوا يتعاملون مع حكومة السلطان معاملة الند بالند[٣]، وبهذا عُدّ مؤتمر سيواس خطوة متطورة لتحقيق الأهداف، إذ حضره ثمانية وثلاثون مندوباً، وكانت قضية الانتداب الأمريكي أهم القضايا التي أُثيرت في المؤتمر، فقد اقترح بعضهم قبوله، على غرار عصمت بك، وحسين رؤوف، وبكر سامي بك، وخالدة أديب، بينما عارض مصطفى كمال ومعه غالبية الأعضاء الانتداب، مؤكداً إنّ: " قبول الانتداب الأمريكي خيانة لا تقل عن خيانة أي ضابط في الجيش العثماني عندما كان يفشي أسرار معسكره"[٤].

غادر مصطفى كمال المؤتمر ٢٧ كانون الأول ١٩١٩ صوب مدينة أنقرة، التي اتخذها مقراً له ونقطة شروع لعملياته، وأعرب عن نيته عقد الجمعية الوطنية في ٢٣ نيسان ١٩٢٠، وقام بإعداد لجنة تمثيلية في أنقرة لتكون الحكومة الشرعية الوحيدة داخل البلاد، والتي عّززت من وضعه السياسي[٥]، عندما سنحت له الفرصة بتأسيس برلمان جديد في ١٩ آذار ١٩٢٠ عندما احتلت القوات البريطانية استانبول في١٦ أذار١٩٢٠وطوّقت بناية مجلس المبعوثان واعتقال

---

(١) مجلة عشرون سنة بعد الحرب ١٩١٨-١٩٣٨، العدد١، ص٢٨.

(٢) فاضل حسين، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية البريطانية- العراقية-التركية وفي الرأي العام، (بغداد، ١٩٦٧)، ص٢٥ ؛ الزبيدي، المصدر السابق، ١٦.

(٣) الزبيدي، المصدر السابق، ص٢٦-٢٧.

(٤) بهنان، المصدر السابق، ص٥٤-٥٥.

(٥) رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، دار الشروق، (القاهرة، ١٩٩٩)، ص٥٧.

النواب الوطنيين، على اثرها قام النواب بتأجيل جلسات المجلس إلى اشعار أخر في١٨أذار وبالتالي غلق المجلس، والذي أُطلق عليه اسم المجلس الوطني التركي الكبير " Turkiya Buyuk Milli Mejlisi"، الذي عقد أولى جلساته في مدينة أنقرة في ٢٣ نيسان ١٩٢٠[١].

زاد من إصرار مصطفى كمال على المضي بتنفيذ مخططاته ومقاومة اليونانيين والحلفاء، هو فرضهم لمعاهدة سيفر "sever" في ١٠ آب ١٩٢٠ المذلة ببنودها على الدولة العثمانية[٢].

وبموجب معاهدة سيفر، أُقتطع الجزء الشرقي من تركيا، ومناطق قارص وأردهان وأرضروم، وقيام دولتين مستقلتين عن تركيا، دولة كردية وأخرى أرمنية–جنوب الأناضول، وهذا ما سيتم باعتقادي، بينما اقتطعت فرنسا لنفسها كيليكيا وأزمير وأصبحت من نصيب اليونان، فضلاً عن حصولها على منطقة غرب الأناضول وغاليبولي–جناق قلعة– وأدرنة، أمّا المناطق الواقعة جنوب غرب الأناضول والتي تمتد من بورصة إلى قيصري، تم إعطائها إلى إيطاليا، كما تم وضع مضيقي البسفور والدردنيل تحت إشراف رقابة دولية، أمّا تركيا فلم يتبقَ لها سوى قطعة صغيرة من الأرض لا تتعدى مساحتها الـ (١٢٠) ألف كم٢[٣]، فضلاً عن ابقاء استانبول تحت القيادة العثمانية، وتم بموجبها أيضاً تحديد عدد الجيش العثماني بـ (٥٠) ألف جندي، واعادة العمل بالامتيازات الأجنبية التي ألغتها حكومة الاتحاد والترقي عند اندلاع الحرب العالمية الأولى[٤]، وبهذا اضطرت الدولة العثمانية التوقيع على بنود معاهدة سيفر في مدينة باريس ١٠ آب ١٩٢٠[٥].

(1) Stanford Shaw and Ezell Tural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, vol.2, (London,1977),p,349 ؛ شاكر، المصدر السابق، ص٨١.

(٢) سعد كريديه، "معاهدة سيفر أو الاتفاق على اقتسام الإمبراطورية الثمانية ١٠ آب ١٩٢٠"، مجلة تاريخ العرب والعالم(بيروت)، العدد٧، أيار ١٩٧٩، ص٧٨.

(٣) عوني عبدالرحمن السبعاوي، تركيا وقضايا المشرق العربي ١٩٤٥–١٩٦٧م، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة الموصل، ١٩٩١)، ص٩.

(٤) كريديه، المصدر السابق، ص٧٨–٨١ ؛ لنشوفسكي، المصدر السابق، ص١٤٩.

(5) Lewis, op.cit., p.66.

لاقى التوقيع على بنود المعاهدة ردود فعل شعبية داخل تركيا، فقد حدثت مسيرات ليلية داخل مدينة استانبول، فضلاً عن إعلان المجلس الوطني الكبير عدم اعترافه بتلك المعاهدة التي أذلت تركيا وقطعت أوصالها(١).

كما كان على الحركة الوطنية أن تقاتل على عدة اتجاهات في آن واحد، فعليها أن تقاتل القوات الأجنبية التي سيطرت على أراضي تركيا، وسياسياً كان عليها الوقوف ضد حكومة السلطان من أجل إنشاء الحكومة الوطنية.

وأثناء تلك الاضطرابات الحاصلة في تركيا، اغتنم اليونانيون الفرصة بعد هجومهم العام في ٢٢ حزيران ١٩٢٠، الذي بدأ على طول خط ميلين، وبستة فرق عسكرية، واحتلالهم عدة مناطق ومن ضمنها بورصة، بالمقابل احتل الجيش البريطاني موادانيا بتاريخ ٢٥ حزيران١٩٢٠، وأثناء تلك الأحداث التي كانت تمر بها الدولة العثمانية ، تم تشكيل قوات شعبية مسلحة من قبل مجموعة من الشباب، كان هدفها إعاقة وتأخير تقدم الجيش اليوناني، وضرب المتمردين، وأُطلق على هذه القوات اسم الجيش الأخضر، بقيادة أدهم الشركسي(٢)، إذ تأسّست هذه الجمعية السرية في ربيع عام ١٩٢٠ من الطبقة البرجوازية الصغيرة، وهي ذات أفكار اسلامية–شيوعية وقد تبنت العمل الثوري بوجه الاحتلالات الاجنبية في استانبول والولايات الاخرى، أسسها حقي بهيج وحكمت باشا، لكن هذه القوات انحرفت عن المسار الذي شكلت من أجله، فقد استغل الشركسي وإخوته هذا الجيش من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية، وبالتالي تم القضاء عليه من قبل قوات الحركة الوطنية ولجوء قائدها إلى اليونانيين(٣).

---

(١) أكرم الجبوري، المصدر السابق، ص١٠٠.

(٢)أدهم الشركسي: ولد عام ١٨٨٣، وهو أحد المؤسسين البارزين لقوات الجيش الاخضر، "Yesil Ordu"، في مدينة أنقرة عام ١٩٢٠، اكتسب شهرته من خلال قيادته للقوات الشعبية التي وجهت ضربات قوية لليونانيين في منطقة صالحي، فضلاً عن ضرباتها لقوات أحمد إنزوار، التي كانت تتلقى الدعم من حكومة الداماد فريد باشا للقضاء على الحركة الوطنية التركية في مناطق دوزج وبوزغات في ربيع عام ١٩٢٠، دخل في نزاع مع قوات الحركة الوطنية في الجبهة الغربية، اضطرته باللجوء إلى اليونانيين، غادر بعد انتصار الحركة الوطنية إلى اليونان ومن ثم إلى ألمانيا، ثم الأردن، توفي عام ١٩٤٩. للاستزادة يراجع : الجميلي، تطورات واتجاهات ، ص٣٨–٣٩.

(٣) مصطفى طلاس، الخطاب العظيم أتاتورك مصطفى كمال باشا، ترجمة: أحمد سليمان الإبراهيمي و محمد يوفا، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، (دمشق، ٢٠١٠)، ص٣٥٢.

وأثناء تلك الأحداث عقدت الحكومة الأرمنية معاهدو كومرو "Camru"–الكاندرويل– في ٢ كانون الأول ١٩٢٠ مع حكومة أنقرة، التي اعترفت بموجبها باستقلال أرمينيا، كما إنّها أول معاهدة لحكومة أنقرة مع دولة أخرى، فضلاً عن إنّها مكنتها من استرداد أراضيها التي فقدتها عام ١٨٧٨ بموجب معاهدة سان ستيفانو(١).

وبعد سحق قوات أدهم الشركسي، اغتنم اليونانيون فرصة التفكك والاضطرابات في الجبهة الغربية، فعاودوا هجومهم من جديد في ٦ كانون الثاني ١٩٢١على الجبهتين الأولى في بورصة باتجاه أسكي شهر، والثانية في منطقة أوشاك باتجاه أفيون، وكان هدفها من هذا الهجوم السيطرة على محطتي السكك الحديد الرئيستين في أسكي شهر وأفيون، لقطع الامدادات بين القوات الكمالية لإجبارها على التراجع نحو أنقرة وقونيا(٢).

بالمقابل تم إرسال وحدات نظامية إلى قرية إينونو من أجل الدفاع عن بورصة، وتم تحريك القوات الموجودة على الجبهة الجنوبية للدفاع عن قره حصار وأفيون، بعد تحقيق القوات اليونانية بعض الانتصارات، إلّا إنّها قوبلت بهجوم مضاد من قبل قوات الحركة الوطنية التركية، نتج عن الهجوم المضاد إحباط خطط القوات اليونانية على جميع الجبهات(٣).

وصلت القوات اليونانية إلى قرية إينونو بتاريخ ٩ كانون الثاني، وكانت تتفوق على القوات الوطنية من حيث العدة والعتاد(٤)، وبعد معارك استمرت لثلاثة أيام استطاع الوطنيون إحراز النصر على اليونانيين، وسميت تلك المعركة بمعركة إينونو الأولى، التي أحدثت صدىً واسعاً داخل البلاد، وزادت من ثقة الشعب بالقوات الوطنية، أمّا خارجياً فقد أحدثت صدمة لليونانيين، وقلبت موازين القوى لصالح الأتراك(٥)، فقد تم عقد مؤتمر لندن، الذي تم افتتاحه في ٢١ شباط واستمر حتى ١٢ آذار ١٩٢١ من أجل حل المشاكل بين الأتراك واليونانيين وتعديل معاهدة

---

(١) بهنان، المصدر السابق، ص٨١.

(٢) بهنان، المصدر السابق، ص٨٦.

(٣) الصويص، المصدر السابق، ص١٣٤–١٣٥.

(٤) مجلة عشرون سنة بعد الحرب ١٩١٨–١٩٣٨، العدد٢، بيروت، ص١٢–١٣.

(٥) تزامن ذلك مع عقد مؤتمر باريس بتاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٢١ما بين دول الحلفاء من أجل المسألة الشرقية، وتعديل معاهدة سيفر، كما تم الاتفاق على مؤتمر آخر للحلفاء في لندن بحضور ممثلي اليونان وتركيا. أكرم الجبوري، المصدر السابق، ص١٠٤.

سيفر[١]، أعقبها وقوع معركة إينونو الثانية ٢٣-٣١ أذار ١٩٢١، التي انتصرت فيها قوات الحركة الوطنية على القوات اليونانية بعدما تقهقرت إلى منطقة يني – شهر وأينه كول مخلفةً أسلحتها وتجهيزاتها لقوات الحركة الوطنية[٢]، وعلى الرغم من إنّ مؤتمر لندن لم يسفر عن نتائج مرضية لصالح الأتراك، لكنّه حقّق لهم مكاسب شرعية، بالمقابل اتضح في المؤتمر مدى الانقسام الذي كان قائماً بين دول الحلفاء في مسألة الصراع الدائر بين اليونان وتركيا، وبالتالي أعطى المؤتمر لمصطفى كمال فرصة جيّدة لحسم المسألة عسكرياً[٣].

بدأت الأوضاع عقب المعركة تسير لصالح الوطنيين داخلياً وخارجياً، فعلى الصعيد الداخلي، أثار النصر حماسة الشعب لتحرير البلاد من السيطرة الأجنبية، أمّا خارجياً فقد أدّى إلى سقوط وزارة كاليجر بوبوس في اليونان وتشكيل وزارة جديدة ،عملت على استئناف القتال مع حركة المقاومة التركية، حاول اليونانيون على أثر الهزائم التي مُني بها جيشهم تجميع قواتهم من خلال تعبئة نحو (١٠٠) ألف جندي يوناني من أجل القيام بهجوم معاكس، وهو ما حدث بالفعل عندما سيطروا على مناطق قره حصار وأفيون وكوتاهيه وأسكي شهر، التي تُعدّ من القواعد المهمة لقوات الحركة الوطنية[٤].

تفاجأ عصمت إينونو بهذا الهجوم المباغت، إذ إنّهُ لم يفرغ من إكمال تحصيناته، تمكنت القوات اليونانية خرق الخطوط الدفاعية بمساندة الطائرات والمدفعية، إذ كان عدد القوات اليونانية بقدر ثمان فرق، فما كان من عصمت إينونو إلّا أن توجه إلى مصطفى كمال من أجل الحضور والوقوف على ما يحصل من تطورات عسكرية، إذ تم منحهِ صلاحيات واسعة لمدة ثلاثة أشهر، بعد تعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة، وأصدر أوامره إلى عصمت إينونو بالانسحاب الكامل باتجاه شرقي نهر سقاريا "Sakarya" لمسافة (٣٠٠) كم٢، من أجل إطالة الخطوط اليونانية، وبالتالي يصعب عليها إدامة زخم المعركة[٥].

---

(١) الصويص، المصدر السابق، ص١٥٠ ؛ Harding to Tyrell, Paris26 Janeuary 1921,D B F P, Sir, vol.17,no.19,pp.28-29.

(٢) بهنان، المصدر السابق، ص٩٧.

(٣) جميل، المصدر السابق، ٩٢ ؛ وسام الجبوري، المصدر السابق، ص١٠٣-١٠٤ .

(4) Philips Price, A History of Turky, from Empire to Republic, (London,1964),p121.

(5)Ibid,p.121.

بدأت المعارك قرب نهر سقاريا بتاريخ ١٠ تموز ١٩٢١ واستمرت حتى ٢٣ أيلول من العام ذاته، وهذا هو الهجوم الثالث للقوات اليونانية[١]، وبعد معارك كَرّ وفَرّ ما بين القوات اليونانية والتركية، انتهت بانتصار الأخيرة ، وقام اليونانيون بالتراجع عقب الهزيمة والانسحاب النهائي من تلك المناطق، بعد إن قامت بحرق القرى التي مرّت بها أثناء الانسحاب[٢]، كانت معركة سقاريا نقطة تحوّل مهمة في تاريخ مسيرة الحركة الوطنية وحكومة أنقرة، وفي تقرير مصير تركيا كدولة مستقلة[٣]، فضلاً عن اكتسابها مزيداً من الاعتراف الدولي[٤].

تم منح مصطفى كمال رتبة مارشال ، فضلاً عن تسميته الغازي وهذا اللقب كان يطلق على سلاطين الدولة العثمانية الذين نالوا شهرتهم بسبب فتوحاتهم في تلك الحقبة[٥].

أبرمت حكومة أنقرة عقب تلك الانتصارات عدد من الاتفاقيات منها اتفاقية قارص "Kars" مع روسيا الاتحادية والجمهوريات التابعة لها وهي كل من جورجيا، وأرمينيا، وأذربيجان السوفيتية في ١٣ تشرين الأول ١٩٢١[٦]، فضلاً عن توقيعها اتفاق مع فرنسا بتاريخ ٢٠ تشرين الأول عام ١٩٢١، إذ كان هذا الاتفاق بمثابة صلح منفرد من الجانب لفرنسي، بسبب تخوف الأخيرة من قيام بريطانيا بتقديم الدعم لليونان، إذ حصلت من هذا الاتفاق على بعض الامتيازات الاقتصادية ولا سيّما في مجالي الاستثمار والتجارة، بالمقابل ساعدت فرنسا الحركة الوطنية بكميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة، التي ساعدت الوطنيين على ديمومة النضال ضد اليونان، فضلاً عن انسحاب فرنسا من كيليكيا[٧].

---

(١) محمود ثابت الشاذلي، المسألة الشرقية دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية ١٢٩٩-١٩٢٣، مكتبة وهبة، (القاهرة، ١٩٨٩)، ص٢٨٨.

(٢) صحيفة لسان العرب، العدد١١٨، دمشق، ٥ كانون الأول ١٩٢١، ص٣.

(٣) الصويص، المصدر السابق، ص١٦٠.

(٤) انتصار زيدان الجنابي، العلاقات التركية-السوفيتية ١٩٢٣-١٩٢٩، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية التربية، (الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧)، ص٢٢.

(٥) رياض العالي، "مصطفى أتاتورك بين الأسطورة والحقيقة"، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ٤٩، تشرين الثاني ١٩٨٢، ص٧٠.

(٦) بسام العسلي، فن الحرب الإسلامي في العهد العثماني، المجلد ٥، دار الفكر، (د. م ، د.ت)، ص٤٣٩.

(٧) بهنان، المصدر السابق، ص١٠٤.

أمّا إيطاليا فقد قامت بسحب قواتها بعد التوسع اليوناني في أراضي تركيا، الذي من شأنه طوقّ ممتلكاتها في جزر الدوديكانز، وما إن دخل عام ١٩٢٢ حتى تم عقد مؤتمر باريس في ٢٢ آذار ١٩٢٢، الذي أُطلق عليه مؤتمر الشرق الأدنى، والذي حضره وزراء خارجية دول الحلفاء، الذين بدورهم أرسوا اقتراحاً للهدنة إلى كل من أثينا وأنقرة واستانبول، والتي تضمنت إقامة منطقة منزوعة السلاح، يبلغ عرضها (١٠) كم بين القوتين المتحاربتين[١]، وإبقاء القوات المتواجدة على ما هي عليه، وعدم تعزيزها بقوات إضافية، فضلاً عن إيقاف الأعمال العدائية لثلاثة أشهر وبالإمكان تجديدها إذا تطلب الأمر تلقائياً، حتى يتم التوقيع على معاهدة سلام ترضي الطرفين، وافقت اليونان على تلك المقترحات؛ لأنّها كانت في وضعٍ صعب بعد هزيمتها في معركة سقاريا[٢].

وقبل الرد على تلك المقترحات من قبل حكومة أنقرة ، تلقّت الأخيرة مقترحاً آخر من قبل الحلفاء، تضمن الدعوة إلى عقد معاهدة سلام بين الطرفين، ومشاركة عصبة الأمم في حماية الأقليات سواءً في تركيا أم في اليونان، وإقامة وطن قومي للأرمن، وإنشاء منطقة منزوعة السلاح في شبه جزيرة غاليبولي- جناق قلعة-، وزيادة عدد جنود الجيش العثماني من (٥٠) ألف إلى (٨٥)الف جندي، وإلغاء اللجنة المالية التي كانت ضمن بنود معاهدة سيفر، وأخيراً تشكيل لجنة لإجراء تغييرات على الامتيازات القانونية والاقتصادية، لكنّ تلك المقترحات تم رفضها من قبل المؤتمر بموجب مذكرة أُرسلت إلى حكومة أنقرة بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٢٢، وهكذا فشل مؤتمر باريس، بسبب رفض حكومة أنقرة الموافقة على المقترحات[٣].

استغلت حكومة أنقرة الهدوء الذي ساد الجبهة بعد انتصارها في معركة سقاريا، فقامت بتعبئة جيشها من أجل الاستعداد للهجوم الكبير، إذ كانت القوات اليونانية والتركية متكافئة، فضلاً عن المعنويات الكبيرة للقوات التركية يقابلها اضطراب بالجانب اليوناني، بدأت القوات التركية بهجومها المباغت في ٢٦ آب ١٩٢٢، واستولت على خطوط القوات اليونانية واختراق جبهتها

(1) D.B.F.P., vol.17. NO.560, Minutes of First meeting of Foreign Ministers at The Quaid or Say March 22 1922,p.668.

(٢) الصويص، المصدر السابق، ص١٨١.

(٣) أكرم الجبوري، المصدر السابق، ص ١١٧.

بحدود(٥٠) كم-جنوب أفيون وقره حصار- وبعرض (٢٠-٣٠)كم من جهة الشرق والذي عُرف بالهجوم الكبير[١].

كما واصلت القوات التركية معاركها ضد القوات اليونانية، وتمكنت من تحقيق النصر عليها والسيطرة على مقر القوات اليونانية، وتم مطاردتها حتى الوصول إلى أزمير التي تم تحريرها من قبل القوات التركية في ٩ أيلول ١٩٢٢، وبعد هذا الانتصار وتحرير الأجزاء الغربية من الأناضول، قرّر مصطفى كمال التوجه بقواتهِ العسكرية صوب المضائق، الأمر الذي أدّى إلى اعتراض دول الحلفاء الذين اقترحوا بضرورة عقد مؤتمر دولي من أجل إيجاد حل يرضي جميع الأطراف، وهو ما تم بالفعل بعد عقد هدنة مودانيا "Mudanya" [٢] في ١١ تشرين الأول ١٩٢٢[٣].

شكّلت هدنة مودانيا نصراً دبلوماسياً للحركة الوطنية التركية، كما أنهت جميع العمليات العسكرية بموجب الهدنة[٤]، وأصبحت الأجواء مهيأة لقوات الحركة الوطنية والاستعداد للتقدم نحو العاصمة إستانبول، التي تمكنت من دخولها في ١٩ تشرين الثاني ١٩٢٢، إذ أُستقبلوا استقبالاً حافلاً من قبل الأهالي الذين رحّبوا بدخولهم، وهكذا كانت مسيرة الحركة الوطنية التركية مليئة بالأحداث منذ أن أخذت على عاتقها مهمة تحرير الأراضي التركية وتخليصها من الاحتلال الأجنبي[٥].

---

(١) الصويص، المصدر السابق، ص١٨٩-١٩٠.

(٢) هدنة مودانيا : هدنة عقدت بين تركيا ودول الوفاق، تضمنت (١٤) مادة، أغلبها تصب في مصلحة حكومة أنقرة منها جلاءً تاماً للجيش اليوناني عن تراقيا الشرقية خلال مدة أقصاها (١٥) يوماً، وسحب الإدارة المدنية والشرطة اليونانية من تراقيا، وأن يكون التسليم على شكل مراحل لدول الوفاق، وهي بدورها تقوم بتسليم الإدارة لحكومة أنقرة، على أن لا تتجاوز آلية التسليم الـ (٣٠) يوماً من تاريخ الانسحاب. للمزيد من التفاصيل ينظر: أكرم الجبوري، المصدر السابق، ص١٢٤.

(٣) وسام الجبوري، المصدر السابق، ص١١٣-١١٤.

(٤) حنا عزو بهنان، العلاقات التركية-البريطانية١٩٣٦-١٩٣٩، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، (جامعة الموصل، ٢٠٠٥)،ص٢٠.

(5) Lewis, op.cit.,p.249.

الفصل الأول

التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٢٣-١٩٢٤

المبحث الأول : مؤتمر لوزان وتأسيس حزب الشعب الجمهوري.

أولاً : مؤتمر لوزان ٢٤ تموز ١٩٢٣.

ثانياً : تأسيس حزب الشعب ٩ آب ١٩٢٣.

المبحث الثاني : إعلان الجمهورية التركية وإصدار الدستور.

أولاً : إعلان الجمهورية ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣.

ثانياً : دستور ٢٠ نيسان ١٩٢٤.

المبحث الأول : مؤتمر لوزان وتأسيس حزب الشعب الجمهوري.

أولاً : مؤتمر لوزان ٢٤ تموز ١٩٢٣.

شهدت تركيا منذ عام ١٩٢٣ تطورات وأحداث مهمّة، كان لها أثر كبير على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تركيا، وأبرز ما ميّز هذه المرحلة هو الانقسام الحاد بين استانبول وحكومة أنقرة، إذ أن هذا الانقسام حدث منذ وصول مصطفى كمال إلى الأناضول، والذي نتج عنه تطورات مهمّة كان في مقدمتها عقد معاهدة لوزان في٢٤تموز١٩٢٣، وتأسيس حزب الشعب في ٩اب١٩٢٣، ومن ثم القرار الأبرز والأهم وهو إنهاء السلطنة العثمانية وإعلان الجمهورية التركية في٢٩تشرين الاول١٩٢٣، لتدخل تركيا منذ ذلك الوقت منعرجاً سياسياً جديداً رسم ملامح تركيا الحديثة بقيادة مصطفى كمال، فبعد الانتصارات التي حقّقها الشعب التركي في حرب الاستقلال ضدّ الحلفاء واليونانيين والإجراءات التي اتخذها مصطفى كمال، ومنها تحجيم دور السلطان العثماني والتمهيد لإلغاء السلطنة العثمانية ليتخلّص من ازدواجية الحكم بين أنقرة واستانبول، توجّه بعدها لاستكمال الاستعدادات من أجل المشاركة في المؤتمر المزمع عقده في مدينة لوزان السويسرية، فعمل على اختيار الشخصيات ذات المقدرة والحنكة السياسية التي تستحق أن تمثّل تركيا في المؤتمر[١].

كما إن نجاح مصطفى كمال في عقد صلح مودانيا الذي أبطل مفعول بنود معاهدة سيفر نهائياً وكشفها ضعف الحلفاء، وبالتالي أصرّت حكومة أنقرة وضغطها عليهم من أجل تنفيذ مطالبها، هذه الإجراءات جعلت حكومة أنقرة تظهر بمكانة مهمة بين الدول الكبرى، ولا سيما فرنسا وبريطانيا التي بدورهما أرسلتا دعوة لحكومة أنقرة واستانبول للمشاركة في مؤتمر لوزان بتاريخ ٢٧ تشرين الأول عام ١٩٢٢، من أجل توقيع المعاهدة مع تركيا بهدف تصفية النتائج التي تمخضّت عن إنهيار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى[٢].

لقد جاء اختيار مدينة لوزان مكاناً لعقد المؤتمر لأسباب عديدة، منها: مراعاةً لمشاعر اليونانيين من جهة، وعدم منح الحكومة التركية الفرصة لترأس هذا المؤتمر من جهة ثانية، فلو عُقِدَ في إحدى المدن التركية لأظهر هيبتها ومكانتها بين الدول، فضلاً عن إظهارها بدور المنتصر، لذا حاولت دول الحلفاء ولا سيما فرنسا وبريطانيا أن تحدثا شرخاً بين حكومة أنقرة وحكومة استانبول، بعد إجراء المراسلات بين الرئيس الفرنسي ريمون بوانكاريهRaymond "

(١) الزين، المصدر السابق، ص١٧٩.

(٢)العبيدي، المصدر السابق، ص ٥٤ ؛ ياغي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٠.

Boincare" [١] واللورد كيرزن، من أجل إرباك تركيا التي كانت تعيش حالة انقسام بين حكومة أنقرة وحكومة استانبول[٢]، فضلاً عن ذلك جاء اختيار مدينة لوزان لوجود خط مباشر يربط بينها وبين استانبول، وهو قطار الشرق السريع، ووجود مقر عصبة الأمم في مدينة جنيف–عاصمة سويسرا – كما إنّ اللورد كيرزن فضّل عقد المؤتمر في لوزان من أجل إبعاده عن أي تأثيرات وضغوطات قد تؤثّر على قرارات المؤتمر من قبل الأطراف المجتمعة[٣].

إنّ معاهدة لوزان تُعدّ من أبرز المعاهدات التي وقّعتها الحكومة التركية بعد انتصارها على الحلفاء، وتبديد أحلامهم بشأن المنافع الاقتصادية والسيطرة السياسية في المنطقة، و لاسيّما مضيقا البسفور والدردنيل، إذ مثّل مؤتمر لوزان المرحلة الأخيرة من ثورة التحرر والنضال الوطني الذي خاضته الحركة الوطنية، بدأ عقد المؤتمر بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني عام ١٩٢٢ واستمر لغاية ٢٤ تموز عام ١٩٢٤، إذ تخلّلت المؤتمر فترات توقف بين الحين والآخر[٤]، وشاركت في مؤتمر لوزان دول الحلفاء متمثّلة ببريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان ورومانيا ويوغسلافيا واليونان من جانب، وتركيا من جانب آخر، ومن الجدير بالذكر إنّ معاهدة لوزان تختلف عن سائر معاهدات الصلح، لأنّها عُقِدت بعد توقف القتال بخمس سنوات بعد فترة سادها الهدوء والتهدئة الثورية ، كما إنّها لم تفرض بالقوة على تركيا، وإنّما جاءت نتيجة مفاوضات طويلة بين أصحاب الشأن[٥]، إنّ تعثر المفاوضات وتوقفها لفترات كان بسبب عدم الاتفاق، وكذلك أخذت المفاوضات مساراً جديداً مع تغيير الوفد البريطاني برئاسة كيرزن الذي كان تركيزه على السياسة الداخلية ورئاسة الحكومة، فضلاً عن ذلك فإنّ مسألة إقرار السلام في تركيا كانت محصّلة نهائية لإقناع الحلفاء بضرورة إحلال السلام في تركيا، بالمقابل كان الزعماء الأتراك يرغبون بذلك

---

(١) ريمون بوانكاريه: ولد عام ١٨٦٠ في مدينة بارلودوك وهو سياسي ورجل دولة فرنسي،عمل في مهنة المحاماة، انتخب نائباً عام ١٨٨٧م حتى عام ١٩٠٣، انتخب عضو مجلس الشيوخ بين الأعوام(١٩٠٣–١٩١٣) ورئيس مجلس النواب عام ١٩١٢–١٩١٣م ، انتخب رئيساً للجمهورية الفرنسية عام ١٩١٣–١٩٢٠م دخلت فرنسا الحرب العلمية الأولى في عهده عام ١٩١٤م ، توفي في باريس عام ١٩٣٤م ، ينظر فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، ج١ ، (عمان ، ٢٠٠٣) ، ص٤٩٧.

(2) Curzon to Harding , Foreing office , 12-10-1922 , DBFP , 1.sir , Vol. 18 , No. 121 , p.191.

(٣) جريدة العراق ، العدد ٧٦٧ ، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٢ ؛ عبدالقادر زلوم ، كيف هدمت الخلافة ، (د.ن) ، (مصر ، ١٩٦٢) ، ص١٨١.

(٤) برنارد لويس ، ظهور تركيا الحديثة ، ترجمة: قاسم عبده و سامية محمد ، المركز القومي للترجمة، (القاهرة، ٢٠١٦) ، ص٣١٠؛ مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص٩٩.

(٥) أ.هـ. كار ، العلاقات الدولية منذ معاهدات الصلح (١٩١٩–١٩٣٩) ، ترجمة : سمير شمخاني ، دار الجيل، (بيروت ، ١٩٩٣) ، ص ١٧–١٨.

أيضاً، فضلاً عن حضور الولايات المتحدة الأمريكية بصفة مراقب لأعمال المؤتمر، والسبب في حضورها كمراقب لأنّها لم تكن في حالة حرب مع تركيا[١].

مثّل تركيا في هذا المؤتمر عصمت إينونو الذي ترأّس الوفد إلى لوزان، بعد إستقالة وزير الخارجية يوسف كمال بك إذ ضمّ هذا الوفد في عضويته نائبين، هما حسن بك الخبير المالي نائب طرابزون ورضا نور، فضلاً عن مجموعة من المستشارين والمترجمين والسكرتيريين[٢]، أمّا بقيّة الدول فقد سمح لها بالمشاركة عند مناقشة القضايا المالية والاقتصادية، ومن هذه الدول بلجيكا والبرتغال والدانمارك والسويد وهولندا وأسبانيا، بينما بلغاريا لم يسمح لها بالمشاركة إلا عند مناقشة قضية المضائق، أمّا الاتحاد السوفيتي فقد سعت دول الحلفاء واستخدمت كل السبل في سبيل عدم السماح لها بالمشاركة في المؤتمر بذريعة عدم مشاركتها في الحرب ضد الدولة العثمانية، لكن بسبب موقف الاتحاد السوفيتي الصلب والحازم وسعيه في إقامة السلام في الشرق الأدنى وحل مسألة المضائق إذ أجبرت تلك الأمور دول الوفاق على دعوة الاتحاد السوفيتي أثناء مناقشة قضية المضائق[٣].

تحرّك الوفد التركي بتاريخ ٥ تشرين الأول ١٩٢٢ إلى مدينة استانبول ومن ثم إلى مدينة لوزان السويسرية حاملاً معه التوصيات التي تخص تنفيذ بنود الميثاق الوطني، أمّا موقف رئيس الحكومة رؤوف بك فقد تخلّف عن توديع الوفد لأنه لم يوافق منذ البداية على إنتداب عصمت إينونو لتلك المهمة، ونتيجة للظروف السياسية التي حصلت داخل بريطانيا قُبيل انعقاد المؤتمر، حاول كيرزن تغيير موعد انعقاده، لكنّ ضغط الوفد التركي وأوضاع الأخيرة غير المستقرة، يضاف إلى ذلك النصائح التي قدّمها بوانكاريه أدّت في نهاية المطاف إلى تحديد موعد نهائي لعقد المؤتمر[٤]،

تم افتتاح أعمال المؤتمر بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢[٥]، واستمر بعد مدة انقطاع لأكثر من ثلاثة أشهر، حتى المصادقة عليه في ٢٤ تموز ١٩٢٣، وحضر المؤتمر فضلاً عن الدول المعنية به، وفود من دول العالم المختلفة[٦]، تمّ استقبال الوفود التي جاءت للمشاركة في

---

(١) مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص ٩٩.

(٢) فاضل حسين ، (محاضرات عن مؤتمر لوزان وأثاره في البلاد العربية)،مطبعة بغداد، (بغداد ، ١٩٦٧) ، ص١٤-١٥؛ A.N.Koracon , Lozan Kouferansi , Ve ismt Pasa , (Istanbul , 1945) , p.61.

(٣) مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص ٩٩.

(4) Curzon to Harding , Paris and R.Graham , Foreign Office , 6-11-1922 , DBFP , 1.sir , Vol.18 , No.150 , pp.230-232.

(٥) وليد حمدي ، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية ، دراسة تاريخية ، (لندن ، ١٩٩٠) ، ص٣٢ ؛ غفور ، المصدر السابق ، ص٣٩ .

(٦) باسيل دقاق ، تركيا بين جبارين،(د،ن)، (بيروت ، ١٩٤٧)، ص٤٤٠؛ الزين، ذئب الاناضول،ص٢٠٨.

المؤتمر من قبل رئيس حكومة البلد المضيف السويسري روبرت هابRobert Haab[١]، ومن الجدير بالذكر إنّ مصطفى كمال كان على اتصال دائم مع عصمت إينونو رئيس الوفد التركي ، وهو ما يدل على حرصه وإيمانه بأنّ الحقوق التركية في المؤتمر لا يمكن الحصول عليها بسهولة، بسبب تربّص دول الحلفاء واليونان للحصول على مكاسب داخل الأراضي التركية، فتجده كان يجيب على جميع البرقيات التي كانت تصله من لوزان، إذ كانت تسلّم بيده حتى وإن كانت في ساعة متأخرة من الليل، مما أفاد ذلك عصمت إينونو، إذ كان على معرفة وجهة نظر حكومته فيما يخص جميع المسائل المطروقة في المؤتمر[٢].

أمّا فيما يخص رئاسة المؤتمر فقد تم اختيار اللورد كيرزن ليكون رئيساً له، كونه أكبر الأعضاء سنّاً، وأثناء مناقشات فقرات المؤتمر حاول عصمت إينونو أن يقنع وفد الحلفاء بضرورة الموافقة على جميع المطالب الواردة في تعليمات المجلس الوطني الكبير، التي ضمّت مطالب عديدة، كان أهمها :-

١. أن تكون حدود تركيا وفق ما أقرّه الميثاق الوطني والاعتراف التام بالسيادة التركية.
٢. إلغاء جميع الامتيازات الأجنبية السابقة التي كانت قد منحتها الدولة العثمانية للدول الأخرى .
٣. إلزام اليونان بدفع تعويضات للحكومة التركية .
٤. تعديل الحدود التركية مع العراق .
٥. أن تُمنح تركيا استقلالها التام في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والمالية[٣].

ومن خلال هذه البنود والتعليمات انطلق عصمت إينونو بقوة وثبات وأصرّ على موقفه بأن تعَامل حكومة أنقره كحكومة مستقلة ذات سيادة مع الدول المدعوة والحاضرة في المؤتمر[٤]، أمّا مطالب الوفاق فقد انصبت على حماية مصالحهم وامتيازاتهم في تركيا، من أجل تكريس تبعيتها الاقتصادية والمالية وفرض سيطرتهم على مضيقي البسفور والدردنيل، بالمقابل كان الوفاق مع تنفيذ مطالب تركيا المعتدلة على حدّ تعبيرهم، أمّا حكومة أنقرة فكانت تسعى للحصول على

---

(١) روبرت هاب : ولد عام ١٨٦٥ في مدينة فدنسفيل ، درس في جامعات لايبزج وشواسيورج وزيورخ ، كان عضواً في المجلس الفيدرالي السويسري ، تولى رئاسة الوزارة السويسرية أثناء انعقاد مؤتمر لوزان فيها ، توفي في ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٩. لمزيد من التفاصيل ينظر Frank Moore Colby,The New International Year Book, Mead and Company,1922,p.687.

(٢) الجميلي ، تطورات واتجاهات ، ص٥٦.

(٣) وسام الجبوري ، المصدر السابق ، ص١٤٩.

(٤) آريين كلايسي أوغلو ، "السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط" ، مجلة المستقبل العربي(بيروت) ، العدد ٤٢ ، نيسان ١٩٩٩ ، ص٣٧.

استقلالها السياسي والاعتراف به من قبل دول الوفاق، إذ عبّر مصطفى كمال عن ذلك بقوله: " إنّ معاهدة صلح تؤمّن هذه الشروط لا يمكن أن نعترف بها"(١).

كانت مفاوضات المؤتمر تتعثّر بين مدة وأخرى ، بسبب ممثل حكومة بريطانيا اللورد كيرزن، الذي كانت مواقف عصمت إينونو لا تروق له، لا سيما بعد أن أثيرت الفقرات التي تخص مسألة الامتيازات الأجنبية والأقليات ومسألة المضايق، لكن عصمت إينونو أصر على موقفه فيما يخص الحفاظ على السيادة التركية، إذ بيّن لهم إنّه لن يقوم بتوقيع أية معاهدة من شأنها تقييد حرية بلاده(٢).

تم تقسيم أعمال المؤتمر بين ثلاث لجان ، وكل لجنة أُنيطت بها البحث بقضايا محدّدة ، إذ ترأس اللجنة الأولى اللورد كيرزن والتي اختصت في قضايا المضائق والأقاليم ، بينما ترأس اللجنة الثانية رئيس الوفد الفرنسي وسفيرها موريس بيليMorris Billy، إذ اختصت تلك اللجنة بالبحث في القضايا المالية والاقتصادية والامتيازات الأجنبية، أمّا اللجنة الثالثة فقد تم إسنادها إلى كاميلو غاروني Camillo Garoney، مستشار وزارة الخارجية الإيطالية ورئيس وفد بلاده ، إذ اختصت هذه اللجنة في مسألة البحث عن وضع الأجانب والأقليات الموجودين في تركيا(٣).

إنّ مهام اللجنة الأولى كانت معقدة للغاية؛ بسبب مشكلة المضائق التي تشكل أهمية خاصة لأغلب الدول الكبرى في رسم سياستها حيال المضائق، لذا نجد أنّ المواقف والرؤى قد تباينت فيما يخص هذه المسألة، فالاتحاد السوفيتي وقت الحرب كان موقفه واضحاً، إذ أراد غلقها وعدم فتحها أمام الملاحة البحرية، أمّا بريطانيا فكانت لديها الرغبة في الاستحواذ على المضائق من أجل حرية الملاحة وقت السلم، أمّا في وقت الحرب تكون منزوعة السلاح، ولحل مشكلة المضائق تم تقديم مقترحات عديدة، إذ انقسم المؤتمرون بين مؤيد ومعارض لتلك المقترحات التي طرحت فكرة الإغلاق للمضائق أو فتحها أمام الملاحة، فكان موقف روسيا إلى جانب تركيا بإبقاء سيادتها عليها وإغلاقها أمام السفن الحربية(٤)، وذلك لأنّ فتح المضائق يشكل تهديداً واضحاً للمصالح التركية والروسية على حدً سواء، لكن موقف عصمت إينونو كان مدركاً إنّه إذا

---

(١) نقلاً عن :مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص٩٩.

(2)Stanford.j. Shaw and Ezeal K.Shaw , History of The Ottoman Empire and Modern Turkey , 1808-1975 , Vol.2 , Combridge University , 1978 , p.129.

(3) Curzon to Crow , Lausanne , 21-11-1922 , DBFP , 1.Sir ,Vol.18,No.212,p.322-323.

(٤) فبعد إنهيار روسيا القيصرية على يد البلاشفة بلغت هذه السياسة ذروتها وطفت على السطح في معاهدة سيفر، إلّا إنّ نهوض تركيا وعودة الاتحاد السوفيتي إلى الساحة الدولية أدى إلى رفع مكانتها بين الدول الكبرى وبالتالي عودة الصراع القديم الذي كان قائماً بين روسيا وبريطانيا على هذه المناطق الاستراتيجية والحيوية، يُنظر: بهنان ، المصدر السابق ، ص ١٢٥-١٢٦.

خالف المقترح البريطاني فإنّ عملية السلام سوف تواجه عراقيل عديدة، ولهذا أيّد المقترح البريطاني، فنجده مؤيداً للمقترحين الروسي والبريطاني حرصاً منه لتنفيذ بنود ووصايا بلده، لكن في النهاية لم تتوصل الأطراف المجتمعة إلى حلول جذرية(١).

طالبت دول الوفاق أثناء المؤتمر بضرورة تشكيل لجنة دولية تكون مهمّتها الأساسية حماية الأقليات في تركيا، لكن الوفد التركي رفض ذلك وبيّن لهم إنّ الأقليات في بلاده تتمتع بحقوقها كافة، منها الجنسية التركية وخضوعهم للقوانين السارية، وبالتالي فهم رعايا أتراك، وحمايتهم هي مسؤولية الدولة ، كما بيّن إنّ تشكيل دولة أرمنية من شأنه أن يقود إلى تقسيم تركيا، وهذا لا تقبل به حكومتنا، وأثناء تلك المناقشة تم تسوية مسألة الأقليات أثناء المرحلة الأولى من المؤتمر، بعد أن حقّق الأتراك بعض المكاسب الدبلوماسية وأجبروا الوفاق على تنفيذ مطالبهم التي قدّموها أثناء جلسات المؤتمر(٢).

وأثناء تلك التطورات قدّمت اللجنة الفرعية تقريرها بتاريخ ٩ كانون الثاني ١٩٢٣ ، وعدّ هذا التقرير بأنّ عصمت باشا قد حقّق انتصاراً كبيراً فيما يخص مسألة الأقليات، إذ تم تقديم ضمانات لحماية الأقليات والعدول عن فكرة إنشاء لجنة دولية تتولّى الإشراف على تلك الأقليات، وإعلان العفو العام ، ومن الجدير بالذكر إنّ موقف عصمت إينونو رفض اعتبار الأكراد أقلية، فضلاً عن رفضه حتى الإشارة إلى بنود معاهدة (سيفر) الخاصة بالأكراد ، وعدّ بأنّ الأقليات فقط هم من غير المسلمين، أمّا الأكراد فهم مواطنون أتراك(٣).

لقد استغل مصطفى كمال الخلافات الدائرة في مناقشات المؤتمر، والتي كانت بين دول الحلفاء، إذ استغلها لصالح بلاده من خلال لجوئه إلى الفرنسيين، إذ عرض عليهم توقيع معاهدة أحادية الجانب مع تركيا، أي بمعزل عن دول الوفاق، لكنّ فرنسا رفضت هذا العرض وتم تأجيله إلى حين إنهاء دول الحلفاء مفاوضاتها بصورة نهائية(٤)، وعندما عاد عصمت إينونو إلى أنقرة رفض المجلس الوطني التركي الكبير بنود المعاهدة، إذ إنّ سبب الرفض هو أنّ بنود المعاهدة كانت مخالفة لتوصيات الميثاق الوطني التي حملها رئيس الوفد إلى لوزان، ومنها مسألة المضائق واستخراج النفط وإعطاء الكثير من الجزر في بحر إيجه لليونان، ويُذكر أنّ عصمت

---

(١) فتحية البنراوي و محمد نصر مهنا ، قضايا العالم الإسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر ، منشأة المعارف، (الإسكندرية ، ١٩٨٣) ، ص٥٢٤.

(٢) الصويص ، المصدر السابق ، ص٢١٥.

(٣) بيار مصطفى سيف الدين، السياسة البريطانية تجاه تركيا وأثرها في كوردستان ١٩٢٣-١٩٢٦ ، دار سبيريز للطباعة والنشر، (أربيل ، ٢٠٠٤) ، ص١٠٥.

(4) Curzon to Crow , Lausanne , 16-12-1923 , DFPF, Sir , Vol.18,No.279,pp.322-323.

إينونو تعرّض لانتقادات لاذعة بسبب تقديمه بعض التنازلات التي أدّت بالتالي إلى عدم الاتفاق على حل نهائي وإخفاق المؤتمر في ذلك، وبعد تلك التطورات أعطى المجلس الوطني الصلاحية الكاملة للوفد المفاوض من أجل استئناف المفاوضات مع دول الوفاق مرة ثانية، وعلى أثر ذلك أرسل عصمت إينونو بتاريخ ٨ آذار ١٩٢٣ مذكرة تحمل في طياتها مقترحات حكومة أنقرة إلى دول الوفاق[١]، إذ تضمنت هذه المذكرة رغبة تركيا في استئناف المفاوضات مع دول الوفاق في غضون أسبوعين، إذ أعربت تلك المذكرة بأنّه لا مانع لدى الحكومة التركية بأن تستأنف المفاوضات في أي مدينة من المدن الأوربية أو في مدينة استانبول، إذ سلمت هذه المذكرة مع المشروع التركي الجديد إلى المندوبين الساميين الذين يمثلون دول الوفاق بتاريخ ١٩ آذار ١٩٢٣[٢].

استؤنفت المرحلة الثانية من جلسات المؤتمر بتاريخ ٢٣ نيسان من العام ذاته، وبعد المفاوضات والتباحث في بنود المؤتمر بين المجتمعين تم التوصل إلى اتفاق نهائي أفضى إلى توقيع معاهدة لوزان بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٣ ، إذ تضمّن هذا الاتفاق حلولاً جذرية لأغلب المسائل التي كانت عالقة فيما مضى من عمر المؤتمر، بينما بقيت قضية الموصل دون حل أثناء توقيع المعاهدة والتي كانت العائق الرئيس في عدم الاتفاق على صيغة نهائية بين الوفاق وتركيا أثناء المرحلة الأولى من سير المفاوضات[٣]، بقيت هذه المعاهدة نافذة لمدة ثلاث عشرة سنة ولم ينقضها أحد من الأطراف الموقّعة عليها، فقط تم تعديلها في حزيران عام ١٩٣٦، وكان هذا التعديل باتفاق جميع الأطراف الموقّعة عليها، إذ عُرف هذا التعديل باسم ميثاق مونترو [٤]، وكان التعديل قد شمل قضية البسفور والدردنيل وتسليحهما[٥].

إنّ نتائج معاهدة لوزان تعدُّ نصراً سياسياً ودبلوماسياً لتركيا، فقد أستطاع عصمت إينونو بدبلوماسيته وحنكته السياسية أن ينتزع الحقوق والمكاسب بقوّة من دول الحلفاء، فقد جاءت

---

(١) حسين ، محاضرات عن مؤتمر لوزان، ص١٣.

(٢) وسام الجبوري ، المصدر السابق ، ص١٥٢.

(٣) حسين ، محاضرات عن مؤتمر لوزان، ص١٣ ؛ نورالدين، المصدر السابق ، ص٤٣.

(٤) ميثاق مونترو : تم توقيع هذه المعاهدة بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٣٦ ، بين تركيا من جهة وفرنسا وبريطانيا من جهة أخرى ، إذ حصلت تركيا بموجبها على حق الوصاية على المضائق ، كما نصت على عودة السيادة التركية على البوغازين شرطاً أن يصبحا ممرين دوليين، إلا في حالة دخول تركيا الحرب، وبهذا تمكن الأتراك من السيطرة والسيادة الكاملة على المضائق. ينظر: وسام الجبوري ، المصدر السابق ، ص١٦٠.

(٥) إ.هـ. كار ، المصدر السابق ، ص١٧.

نتائجها تتماشى مع رغبات الحكومة التركية، و لاسيّما فيما يتعلق بالبنود التي اعترفت بحدود تركيا الحالية[١].

ضمّت معاهدة لوزان سبعة عشر ملحقاً، التي حدَدت ببنودها خارطة تركيا الحالية، فقد كان لرئيس الوفد عصمت إينونو الذي قاد المفاوضات بشكل جيّد، حتى حقق لتركيا استقلالها[٢] إذ تضمنت هذه المعاهدة على عدد كبير من الفقرات والملاحق التي كان في مقدمتها حصول تركيا على أمبروس وتيندوس وجزر الأرنب ، بينما تنازلت عن بعض جزر إيجة لليونان، إذ كان سبب تنازلها وجود سكان يونانيين في تلك الجزر[٣]، فضلاً عن تلك البنود فقد تضمّنت إلغاء الامتيازات الأجنبية في تركيا، إذ توزّعت ديونها على الدول التي أنشأت بعد الحرب العالمية الأولى والتي كانت قبل الحرب جزءاً من الدولة العثمانية[٤] ،وهنا لابد أن نبيّن أنّ أعظم إنجاز حقّقته تركيا في هذه المعاهدة، هو حصولها على اعتراف جميع الدول باستقلالها الرسمي والإقليمي[٥]، كما تم بموجبها جلاء جميع قوات الوفاق عن جميع الأراضي التركية[٦]، أمّا فيما فيما يخص الأقليات، فقد تم الاعتراف بها وفقاً لانتمائها الديني وليس المذهبي، إذ حصلت الأقليات اليهودية واليونانية والأرمن على الاعتراف بهم، وأتاح لهم هذا الاعتراف التعلّم بلغاتهم، وأعطى لهم الحرية المطلقة في ممارسة طقوسهم وشعائرهم الدينية، وطبّق الأمر ذاته على الأقلية التركية القاطنة في الأراضي اليونانية، أمّا الأكراد فقد خرجوا من تصنيف الأقلية، وبقيت المشكلة الكردية قائمة دون حل[٧].

قُسّمت هذه المعاهدة إلى خمسة أقسام، تناولت القضايا السياسية والمالية والاقتصادية والمواصلات، فضلاً عن الجوانب الصحية، أمّا فيما يخص القضايا السياسية فقد نصّت على إنهاء حالة الحرب وإرساء السلام والاستقرار في تركيا، وإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الأطراف الموقعة على نص المعاهدة، فضلاً عن ذلك فقد رسمت حدود تركيا مع كل من بلغاريا واليونان،

---

(١) أحمد جاسم إبراهيم الشمري ويونس عباس نعمة الياسري ، "القضية الأرمنية في الدولة العثمانية ١٨٧٨-١٩٢٣م"، دراسة تاريخية، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد ١٠، العدد ١، ٢٠٢٠، ص٣٦-٣٧.

(٢) آلاء حمزة شناوه الفتلاوي، السياسة البريطانية تجاه تركيا ١٩٣٩-١٩٤٥م ، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الآداب ، (جامعة بغداد ، ٢٠٠٩) ، ص٥٢.

(٣) علي صبيح ، السياسات الدولية بين الحربين العالميتين ١٩١٤-١٩٣٩م ، دار المنهل اللبناني ، (بيروت ، د.ت) ، ص٦٨.

(٤)نور الدين ، المصدر السابق ، ص٤٣.

(٥) مجموعة من الباحثين السوفيت ، المصدر السابق ، ص١٠٣.

(٦) بهنان، التطورات السياسية ، ص١٢٧.

(٧)نور الدين، المصدر السابق ، ص٤٣-٤٤.

وتناولت نصوص المعاهدة مسألة تخطيط حدود تركيا مع العراق وسوريا[١]، أمّا فيما يتعلق بالنقل والمواصلات والجوانب الصحية، فقد وافقت الدول المشتركة على انضمام تركيا إلى الاتفاقيات الدولية التي تختص بالمواصلات، وتشمل حرية المرور في الموانئ الدولية وحرية نقل البضائع والسكك الحديدية، وغيرها من الأمور الأخرى، كما عالج القسم الأخير من المعاهدة القضايا التي تختص بمسألة تبادل أسرى الحرب، وحماية المقابر العسكرية التي دفنت فيها رفاة جنود الوفاق والعثمانيين، فضلاً عن ذلك فإنّ الوثائق الخاصة بإبرام الاتفاقيات في لوزان يجب أن تُحفظ في باريس عاصمة فرنسا[٢]، وتضمنت نصوص المعاهدة فقرات تخص مسألة الحياد، فقد ألزمت المناطق المجاورة للمضائق بجعلها منطقة منزوعة السلاح في مسافة تتراوح بين ٣٠-٥٠ كم٢ ، وكان الهدف من هذه المسافة هو عدم تمكين الأتراك من جلب قوة عسكرية ووضعها في هذه المنطقة، إذ استعانوا بقوة صغيرة ساندة من الشرطة، تقتصر مهمتها التواجد في تلك المنطقة[٣].

وعلى أثر تلك التطورات تم انسحاب قوات الحلفاء من جميع الأراضي التركية ودخول القوات التركية مدينة إستانبول بتاريخ ٦ تشرين الأول ١٩٢٣ [٤]، وهكذا جاءت معاهدة لوزان بثمرة وجهود كبيرة بذلها الساسة الأتراك وعلى رأسهم مصطفى كمال بداية من حرب الاستقلال حتى عقد هذه المعاهدة[٥].

وعلى أثر تلك المعاهدة بدأ مصطفى كمال السير في بناء الدولة العلمانية على غرار النمط الغربي وخلعه رداء الدين الذي احتفظت به الدولة العثمانية لأكثر من ستة قرون[٦]، وهنا لابد أن أن نشير بأنّه بعد التوقيع على بنود المعاهدة قام الوفد التركي بعرضها على المجلس الوطني التركي الكبير في ١ آب ١٩٢٣ من أجل المصادقة عليها، لكن المجلس لم يصادق عليها إلا بتاريخ ٢٣ آب من الشهر ذاته، والسبب في ذلك يعود إلى اعتراض بعض نواب المجلس، إذ صوت عليها (٢٢٧) نائباً ، بينما عارضها (١٤) نائباً[٧].

---

(١)حسين ، محاضرات عن مؤتمر لوزان ، ص١٤-١٥.

(٢)المصدر نفسه، ص١٨-١٩.

(٣) وسام الجبوري ، المصدر السابق ، ص١٥٩.

(٤) عبدالعزيز محمد الشناوي ، أوربا في مطلع العصور الحديثة، مكتبة الأنكلو مصرية ، ج١ ، ط٣ ، (القاهرة (القاهرة ، ١٩٧٧) ، ص٢٤٢.

(5) Shaw , op.cit., p.368.

(٦) رشيد رضا وآخرون، الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا ، دراسة وتقديم : وجيه كوثراني ، دار الطليعة للطباعة والنشر، (بيروت ، ١٩٦٦) ، ص٨.

(٧) وسام الجبوري ، المصدر السابق ، ص١٦١.

ثانياً : تأسيس حزب الشعب الجمهوري ٩ آب ١٩٢٣.

إنّ الأحزاب السياسية تُعد من أهم القوى الفاعلة والمؤثرة في عملية صنع القرار السياسي في أي بلد من بلدان العالم؛ لأنّها مرتبطة بطريقة أو بأخرى بعجلة السياسة الخارجية للدولة وبعلاقة تأثير متبادلة، لكون الأحزاب السياسية هي إحدى أهم وسائل تكوين الرأي العام، والذي بدوره يكون صانعاً للقرار السياسي للدولة(١)، ولهذا فإنّ قادة حزب الاستقلال وعلى رأسهم مصطفى كمال قد توجّهوا بعد الانتصارات التي حقّقوها في جميع ميادين القتال ضد الوفاق واليونانيين على حدٍّ سواء، والمكاسب السياسية التي استطاعوا الحصول عليها بسبب حنكتهم السياسية ومواقفهم الوطنية وتظافر جهودهم الدبلوماسية في مؤتمر لوزان، الذي رسم شكل الدولة التركية بحدودها الحالية ، قد توجهوا إلى معالجة المشاكل الداخلية والشروع بتأسيس كيان الدولة التركية، فقد رأوا أنّ الحاجة أصبحت ملحّة لتأسيس تنظيم سياسي يوحّد جهود الشعب التركي، ويضمن الانتقال الإيجابي من مرحلة الحرب إلى مرحلة السلم والاستقرار وبناء مؤسسات تتحمل جميع الأعباء الملقاة على عاتقها(٢).

استعدّ مصطفى كمال للمرحلة المقبلة، فعمل على إيجاد آلية سياسية لتوحيد حكمه، على الرغم من إنّ ما قامت به جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول والروميلي من خدمات كبيرة في مرحلة النضال الوطني، إذ لم يكن في المجلس الوطني أحزاب سياسية في بداية تشكيله، لكنه لم يمضي وقت طويل حتى أخذ بعض أعضائه بالتكتل كتلاً وفئات كانت مع اتفاقها في الغاية النضالية عندما تدخل مصطفى كمال وجمع الصالحين من الأعضاء في حزب نيابي سمّاه باسم جمعية الدفاع عن حقوق الاناضول والروميللي، لكنّها لم تكن كافية للمرحلة المقبلة، ولا سيما البلد نال استقلاله حديثاً(٣)، إذ إنّ تلك الجمعية فقدت عنصر التوافق في مناقشاتها للمشاكل التركية، وذلك بسبب تضارب المصالح الطائفية والمهنية لأعضائها الذين تحوّلوا إلى جماعات متناحرة، غلب عليهم طابع الخصومة داخل المجلس(٤).

إنّ تلك الأسباب مجتمعة دفعت مصطفى كمال إلى تحويل هذه الجمعية إلى حزب سياسي حقيقي، ومن الجدير بالذكر إنّ فكرة تأسيس الحزب قد طرحها في كانون الأول عام ١٩٢٢،

---

(١) مازن إسماعيل الرمضاني ، إطار نظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي ، مطبعة بغداد ، (بغداد،١٩٧٨)، ص٨٣.

(2) Suat Akgul , Ataturk Ve Egitim , Kava Hayp-Okulu Basimevi ,(Ankara , 1999),S.272.

(٣)لويس، المصدر السابق، ص٣١٥؛ دروزة، المصدر السابق، ص١٦٢.

(٤) أحمد السعيد سليمان، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصر، دار المعرفة، (القاهرة ، ١٩٦٢)، ص٥٦.

عندما دعا في أول بيان له في الصحف التركية إلى تشكيل حزب سياسي جديد تحت مسمى حزب الشعب–خلق فرقة سيCumhuriyet Halk Partisi، عندما دعا المثقفين لبيان آرائهم بشأن تأسيس هذا الحزب(١)، ولتعزيز فكرة إنشاء الحزب تم نشر تصريحات مصطفى كمال في جريدتي حاكميت ملي "Hakimiyeti Milliye" ويني كون "Yeni Cun" والتي أشارتا إلى إنّ اسم الحزب السياسي الجديد هو حزب الشعب "Halk Firkasi"، إذ تم دعوة جميع الوطنيين والمثقفين والعلماء للمشاركة في كتابة منهاج الحزب الجديد وأهدافه(٢).

إنّ حملة تأسيس الحزب جاءت متزامنة مع قرب انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير، بعد إن كانت دورته الأولى في أيامها الأخيرة ، استغل مصطفى كمال هذا التوقيت، فبدأ بتركيز جهوده لربط موضوع تأسيس الحزب بالانتخابات، بهدف فرض إدارتها بشكل ناضج وضمان أبعاد المعارضين عنها، والإبقاء على الأعضاء الموثوق بهم، إذ كان في مقدمة المعارضين رئيس الوزراء رؤوف باشا، وهو أحد أصدقائه المقربين أثناء حرب الاستقلال، والذي كان يجمع بعض النواب المعارضين لمصطفى كمال، وأثناء تلك التطورات تم إجراء الانتخابات في موعدها المقرر في حزيران ١٩٢٣، والتي كانت نتائجها لصالح جمعية الدفاع عن الحقوق ، إذ حصدت الأغلبية النيابية بواقع (٢٦٣) مقعداً في المجلس من مجموع (٢٨٦)(٣).

إنّ هذه الأغلبية النيابية عزّزت من موقف مصطفى كمال الذي شرع في عقد المؤتمر التأسيسي للحزب ، الذي افتتح أعماله بتاريخ ٩ آب ١٩٢٣ برئاسة مصطفى كمال ، وتم مناقشة اللوائح المتعلقة بالحزب ، إذ تمت المصادقة على هذه اللوائح ، وعلى أثر ذلك أعلن مصطفى كمال إنّ جمعية الدفاع عن الحقوق قد تحوّلت إلى حزب سياسي باسم حزب الشعب ، وبهذا الإعلان أضفى مصطفى كمال الصفة الرسمية للحزب الجديد، الذي أُجيز بشكل رسمي في ٩ أيلول ١٩٢٣من قبل الحكومة التركية ، وتم انتخاب مصطفى كمال أميناً عاماً للحزب في ١١ أيلول، بينما أُنتخب رفيقه عصمت إينونو نائباً للأمين العام في ١٩ تشرين الثاني من العام ذاته(٤) أمّا موقف المعارضة فإنها لجأت إلى عقد الاجتماعات والخلوات المنزلية خلف الأبواب الموصدة والنوافذ المغلقة لتدارس الوضع السياسي، لذلك ارسلوا وفداً إلى مصطفى كمال طلبوا منه التخلي عن رئاسة الجمعية الوطنية باعتباره أصبح رئيساً لحزب سياسي، وأن رئيس الجمعية

---

(١) إبراهيم خليل أحمد و خليل علي مراد ، إيران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر ، دار الكتب للطباعة والنشر ، (الموصل ، ١٩٩٢) ، ص٢٤٥.

(٢) بهنان ، التطورات السياسية، ص١٣٣–١٣٤.

(3) Lewis, op,cit.,p.255.

(٤) كمال السعيد حبيب ، الدين والدولة في تركيا المعاصرة ، مكتبة جزيرة الورد ، (القاهرة ، ٢٠٠٠) ، ص١٣٩–١٤٠؛ الجميلي، تطورات واتجاهات، ص٦٦ .

لابدّ أن يكون فوق الأحزاب، فكان رده قاسي بأنّه لايوجد أحزاب وإنّما حزب واحد هو حزب الشعب.

وعقب الإعلان عن تشكيل الحزب انضمت إليه أعداد كبيرة من النخب المثقّفة والفئات الاجتماعية الأخرى(١)، وتم اتخاذ السهام التسعة شعاراً للحزب الجديد ، وهي مستوحاة من مبادئه الستة، التي قال عنها مصطفى كمال : "إنّ حزب الشعب هو حزب سياسي لجميع فئات الشعب وبمختلف طوائفه ونزعاته التي يجب أن تتوحد مصالحها لخدمة الوطن والمصلحة العامة، ولذلك لا يكمن تقسيم تلك الفئات إلى طبقات متمايزة، وسوف يكون حزب الشعب مدرسة للتربية السياسية لشعبنا التركي"(٢)، فضلاً عن دور مصطفى كمال في تأسيس الحزب، فإنّ هناك أشخاصاً آخرين كان لهم دور في تأسيس الحزب ، وهم محمود جلال بايار(٣)نائب أزمير ، وعدد آخر من نواب الولايات الأخرى ، وهو ما يدل على إنّ كبار البرجوازيين والعسكريين هم نواة تشكيل الحزب ، والذين أصبحوا النخبة القيادية له(٤)، ومن الجدير بالذكر إنّ كلمة (الجمهوري) تمت إضافتها إلى حزب الشعب بعد إعلان الجمهورية بأيام، بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٤، ومنذ ذلك التاريخ أصبح الحزب يعرف بحزب الشعب الجمهوري " Halk Firkasi Cumhuriyet "(٥).

أ. منهاج وإيديولوجية الحزب :

إنّ منهاج الحزب بدا واضحاً من خلال الخطب والأقوال التي ألقاها مؤسسه مصطفى كمال أثناء الجولات التي أجراها نهاية عام ١٩٢٢ في بعض المدن التركية من أجل معرفة وجهات

---

(١) شطب ، التطورات الاقتصادية، ص٦؛ الزين، ذئب الأناضول، ص٢١٧.

(٢) نقلاً عن: بهنان ، التطورات السياسية، ص١٣٦-١٣٧.

(٣) محمود جلال بايار : ولد بتاريخ ١٥ أيار ١٨٨٣ في مدينة بورصة التركية ، وهو أحد الساسة الأتراك وثالث رئيس للجمهورية التركية (١٩٥٠-١٩٦٠) ، كان والده عبدالله فهمي أفندي فقيهاً ومعلماً في الوقت ذاته ، دخل جلال بايار المدرسة الفرنسية العالمية في مدينة بورصة ، لكنّه لم يدخل الجامعة ، عمل في البنك الزراعي وأصبح فيما بعد مديراً لفرع البنك في بورصة عام ١٩٠٧ ، كما عمل في مجال الصيرفة ، كان يقضي أغلب أوقات فراغه للعمل في صفوف حركة تركيا الفتاة ، بعد تسلم مصطفى كمال قيادة الجيش أثناء حرب الاستقلال عينه مساعداً للقائد العسكري في إقليم إيجه تحت اسم (غالب خوجه) عام ١٩٢٢ ، بعد ذلك شغل عدّة مناصب أخرى ، منها: وزيراً للاقتصاد ووزيراً مختصاً يشرف على تنظيم وقيادة السكان بين تركيا واليونان، انتهى حكمه بانقلاب عام ١٩٦٠ ، توفي عن عمر ناهز القرن ونيف عام ١٩٨٧ . لمزيد من التفاصيل ينظر : Kamel Karapat, Turkey Politices the Transition to Amulti Party System , Prince to Nonir , Press , N.Y. 1969 , p.408.

(٤) بهنان ، التطورات السياسية، ص١٣٦.

(٥) الجميلي، تطورات واتجاهات، ص٦٦-٦٧.

النظر من فكرة تأسيس الحزب ، إذ التقى في مدينة أزميت[١]، مع مجموعة من كُتّاب الصحف ، وعمل لقاءات عديدة معهم وأوجز لهم برنامج الحزب وآراءه، وبيّن لهم إنّ برنامج الحزب يؤكد على إنّ سيادة تركيا ترتبط الشعب التركي دون شرط ، فضلاً عن إنّ هذا الحزب سوف يكون مدرسة للتربية السياسية للأتراك في المدة اللاحقة من التأسيس[٢].

وبما إنّ فلسفة الحزب كانت نابعة من خطب المؤسس وتعاليمه، فإنّها كانت مطابقة لقول أحد كبار المنظّرين للأتاتوركية الكمالية شوكت إيدمير ، إذ تقوم تلك الفلسفة على ستة مبادئ رئيسية، هي الاستقلال التام وحرية الاقتصاد القومي، والوقوف ضد سطوة الرأسمال الأجنبي وتحقيق السيادة الشعبية، فضلاً عن نبذ سياسة التوسع، ونبذ فكرة الوحدة الإسلامية، لأنّها حسب رأيه جلبت لتركيا الويلات والرجعية وأعاقت عجلة التطور في البلاد ، كان لابدّ للحزب أن يتخذ لنفسه جريدة ناطقة باسمه لنشر أهدافه ومقالاته، فتم اختيار جريدة السيادة الوطنية التي أصدرها مصطفى كمال إبّان حرب التحرير ، فضلاً عن بعض الصحف الموالية له ، ومنها صحيفتا الإرشاد واليوم الجديد في أنقرة ، والمساء والأنباء الأخيرة في إستانبول[٣].

إنّ قيادة الحزب اتخذت شعاراً يوحي بأنّ الدولة الناشئة لا تؤمن بتعدد الأحزاب ، إذ كان هذا الشعار (حزب واحد ، وطن واحد ، قائد واحد) يتبين من ذلك إنّ الهدف من تبني هذه السياسة ، هو قناعتها إنّ تعدد الأحزاب لا يخدم عملية بناء الدولة في مرحلة التأسيس ، و إنّها سوف تكون عائقاً تجاه أي تغيرات تطرأ على أعمال الدولة المختلفة[٤]، لقد كان أول إنجاز لحزب الشعب هو مصادقته على معاهدة لوزان بأغلبية مطلقة بسبب عدد نوابه في المجلس، وعلى أثر تلك المصادقة تم الاعتراف الدولي بتركيا الجديدة[٥].

ومن أجل ديمومة عمل الحزب السياسي، قام الحزب بعقد ستة مؤتمرات قبل الانتقال إلى التعددية الحزبية، فكان المؤتمر الأول عام ١٩١٩ في سيواس والذي يعتبر مؤتمر للحركة الوطنية، والذي اختلف المؤرخون بشأن عدّه المؤتمر الأول للحزب ، أمّا المؤتمر الثاني فقد عُقد بتاريخ ١٥ تشرين الأول ١٩٢٧ ، والذي افتتحه مصطفى كمال ، إذ تم فيه إقرار المبادئ الأربعة

---

(١) مدينة أزميت : هي عاصمة محافظة كوجالي ، تقع إلى الشرق من مدينة إستانبول وتبعد عنها مسافة (١٠٠) كم ، وخليج أزميت يطل على بحر مرمرة . للمزيد ينظر: مسعود الخوند ، الموسوعة التاريخية الجغرافية، دار رواد النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، ج٦،(بيروت ، ١٩٩٦) ، ص١٦٨.

(٢)الجميلي، تطورات واتجاهات، ص٦٦-٦٧.

(٣) إبراهيم الداقوقي ، الأحزاب السياسية واتجاهات السياسة في تركيا الحديثة ، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية ، مكتبة الرواد للطباعة ، (بغداد ، د.ت) ، ص١٠.

(٤) الجميلي، تطورات واتجاهات، ص٦٩.

(5) Lewis , op.cit., p.260.

(الجمهورية ، القومية ، الشعبية ، العلمانية) ، بينما عقد المؤتمر الثالث بتاريخ ١٠ أيار ١٩٣١ إذ تم في هذا المؤتمر إضافة مبدئين آخرين ، هما (الدولتية ، والانقلابية) لتصبح ستة مبادئ ، وعقد المؤتمر الرابع في٩أيار١٩٣٥، وعقد المؤتمر الخامس في ١٠ أيار ١٩٣٩ وعقد المؤتمر السادس في ١٠ أيار ١٩٤٣، انفرد مصطفى كمال بقيادة الحزب ، مما أثار حفيظة المعارضة داخل المجلس الوطني وخوفها على مصالحها على أثر تسلم مصطفى كمال زمام الأمور الحزبية والإدارية في الدولة ، فشرّعت المعارضة منذ ذلك الحين عقد اجتماعات سرية خارج المجلس الوطني(١).

لابدّ أن نشير بأنّ المؤتمر الثاني للحزب حضره أعضاء المجلس الوطني كونهم نواب حزب الشعب ، إذ افتتح المؤتمر مصطفى كمال بإلقاء خطابه التاريخي الذي عرف بالنطق "Nutk" (٢)، استعرض خلال هذه الخطب سيرته الكفاحية منذ دخوله الجيش العثماني ودوره في تحرير الأراضي التركية ، ومن الملاحظ إنّ سيطرة حزب الشعب قد طالت الصحف والدوريات التي لديها ميول للمعارضة الليبرالية والاشتراكية ، ومنذ ذلك الوقت لم يتبقَ غير الصحف المسيطر عليها من قبل الحكومة ، وتم إصدار قرار جديد أجاز للحكومة صلاحية إغلاق أي صحيفة تتعارض مع سياستها(٣).

كما هيمن حزب الشعب على جميع مرشحي الانتخابات النيابية في المجلس الوطني الكبير الذي ينتمي أغلب أعضائه إلى حزب الشعب ، فكان مصطفى كمال يضع بنفسه القوائم الانتخابية لمرشحي الحزب ، ويقوم بشرحها للجماهير من أجل اختيار المرشحين الأكفاء ، فضلاً عن ذلك لم يعتمد الحزب على جهاز ومؤسسات الدولة فقط من أجل إجراء التغييرات في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ونشر أفكار الحزب وبرامجه بصورة خاصة ، بل عمل على إنشاء البيوت المعروفة ببيوت الشعب"Halk Evleri"، إذ أُنشات تلك البيوت بقرار من المؤتمر العام لحزب الشعب الجمهوري لعام١٩٣١ لأغراض ثقافية واجتماعية، إذ تم افتتاحها في١٩شباط١٩٣٢وكان عددها(١٤) بيتاً، وكانت هذه البيوت من المراكز الهامة لنشر أفكار

---

(١) دروزه ، المصدر السابق ، ص١٦٤.

(٢) النطق: كتاب ألّفه مصطفى كمال عام ١٩٢٧ ، دوّن فيه الأحداث الوثائقية منذ خوضه حرب الاستقلال لغاية إعلان الجمهورية التركية ، أكمل الكتاب خلال ثلاثة شهور ، إذ تضمن جميع الأحداث للمدة ما بين ١٩ أيار ١٩١٩ لغاية ٢٠ تشرين الأول ١٩٢٧ ، تألف الكتاب من ٥٣٤ صفحة ، وشملت الرسائل والبرقيات الوثائقية ٣٠٨ صفحة من الكتاب ، كتبه بيده وقرأه على مجلس الشعب بنفسه ، استغرقت قراءته ستة أيام وبمعدل ستة ساعات لكل يوم ، أتم قراءته كاملاً خلال ٣٦ ساعة و٣١دقيقة . للمزيد يمظر: أوزديل ، المصدر السابق ، ص٢٥٦.

(٣) زوركر ، المصدر السابق ، ص٢٦٤.

الحزب و مبادئه، إذ كان في كل بيت ما يقارب التسعة شعب[١]، إذ بلغ عدد تلك البيوت ما يقارب الـ (٧٠٠) بيت عام ١٩٤٥، ساعدت تلك البيوت في نشر وزيادة الوعي لدى المجتمع التركي[٢]، إذ كان لكل شعبة من هذه الشعب لجنة خاصة بها يتراوح عدد أعضائها بين (٣-٥)، بينما البيت يُدار من قبل لجنة من ممثلي الشعب التسعة، أمّا الإشراف على هذه البيوت وجميع شعبها ولجانها يكون من قبل هيئات الحزب[٣].

ب. مبادئ حزب الشعب الجمهوري :

بعد إقرار المبادئ الأساسية للحزب كما أشرنا سابقاً ، وهي (الجمهورية ، القومية ، الشعبية، العلمانية) في مؤتمره الثاني المنعقد في ١٥ تشرين الأول ١٩٢٧ ، تم إضافة المبدآن الآخران وهما (الدولتية ، الانقلابية) في مؤتمر الحزب الثالث الذي عقده في ١٠ أيار ١٩٣١[٤] فقد أصبحت هذه المبادئ الستة ، بعد الموافقة عليها من الناحية القانونية وإقرارها في إحدى بنود الدستور أساساً لهيكلية الحزب من أجل الالتزام بها وشرحها للجمهور ، كما أكدت تلك المبادئ على إنّ الدولة التركية ونظامها الجديد ، هي دولة "جمهورية ، قومية ، شعبية ، علمانية ، دولتية ، انقلابية" وبهذا تكون قد اكتملت مبادئه التي سار عليها طيلة مدة حكمه[٥]، وسوف نوضحها بشكل موجز :

١. **الجمهورية "Repuplicanism"**: يتضح لنا من تسميتها إنّها تعني إلغاء السلطنة وإبدالها بالنظام الجمهوري ، والانتقال من النظام الاجتماعي القديم ، الذي أعتمد بصورة كلية على حكم الأقلية ، إذ إنّ الانتقال إلى الجمهورية يعني سيادة الشعب وحقّه في حكم نفسه ، إذ أصبحت لدى الحزب القناعة التامة بأنّ النظام الجمهوري هو الحل الوحيد والجذري لتحقيق أهداف الشعب التركي، فقد وجد حزب الشعب أنّ هذا المبدأ يواكب التطور الفكري الحديث الذي يؤدّي إلى نجاح الأمة وتقدمها ، وهو نظام متكامل للدولة الحديثة[٦]، ومن الجدير بالذكر إنّ تمسك حزب الشعب بمبدأ الجمهورية نابعٌ من كونه النظام النهائي لتركيا الحديثة ، وشعورهم بأنّ الجمهورية

---

(١) العبيدي ، المصدر السابق ، ص٢٨-٢٩.

(٢) دروزه ، المصدر السابق ، ص١٩٨.

(٣)سليمان ، المصدر السابق ، ص٥٨-٥٩.

(٤) الجميلي، تطورات واتجاهات، ص١٨٨-١٨٩.

(٥) عقيل سعيد محفوظ ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا ، المؤسسة العسكرية والسياسية العامة ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، (أبو ظبي ، ٢٠٠٨) ، ص٤٠.

(٦) فؤاد شمالي ، تركيا الحديثة ، دار المكتبة الأهلية ، (بيروت ، ١٩٣٨) ، ص٣٩.

هي الأكثر أماناً للأمة التركية ، وهو متمسك بهذا المبدأ ، معلناً استعداده للدفاع عن هذا النظام وحمايته بجميع السبل المتاحة له[١].

٢. المِلّية (القومية) "Millitiyet Cilik (Nationalis)" :

كانت القومية إحدى العوامل التي حافظت على ديمومة الحركة الوطنية ، ويقصد بها إنّ الشعب التركي أمة واحدة ، إذ إنّ المِلّية عنصر جوهري لوصول الأمة التركية إلى أعلى درجات التقدم ، إذ عززت المِلّية مفهوم إنّ تركيا الحديثة هي صاحبة السيادة على جميع أراضيها وحدودها الجغرافية التي تم الاعتراف بها دولياً في مؤتمر لوزان عام ١٩٢٣ [٢].

عدّت المِلّية كل مواطن يتكلّم اللغة التركية وينشأ في كنف تركيا ويتخذ مبدأ الوطنية التركية ويعيش ضمن حدودها مواطناً تركياً بغض النظر عن انتمائه الديني ، فضلاً عن ذلك فإنّ القومية الجديدة ليس لديها أهداف خارج حدودها ، ومن الجدير بالذكر إنّ الأتراك في تركيا لم يفكروا في أتراك روسيا الذين كانوا يأملون الانفصال عن روسيا ، لكن الحركة التركية خيّبت آمالهم عندما تخلت عن الدعوات الطورانية والإسلامية بصورة تامة[٣]، فضلاً عن ذلك فإنّ القومية عندهم تبنى على أسس الإخلاص والمواطنة والوفاء للوطن التركي ، ولا تبنى على أساس العرق أو الدين[٤].

٣. الشعبية "Halk Cilik – Populism" :

إنّ الكماليين أكّدوا على وجوب الترابط ما بين مبدأ الشعبية والقومية التركية ، إذ أرادوا من خلالها أن يظهروا للشعب إنّ الحكومة هي حكومة الشعب التركي وليست الحكومة حكراً على الطبقة الحاكمة ، فظهرت الشعبية بعد الحرب العالمية الأولى ، وهي قائمة على التضامن الوطني ووضع مصلحة الوطن فوق جميع المصالح والاعتبارات، وحظر جميع الأنشطة التي

---

(١) أحمد نوري النعيمي ، الحياة السياسية في تركيا الحديثة ١٩١٩–١٩٣٨ ، دار الحرية للطباعة ، (بغداد ، ١٩٩٠) ، ص١٩٢ ؛ أحمد و مراد ، المصدر السابق ، ص٢٤٥.

(2)Shaw , op.cit., p.376.

(٣) أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، دار الحرية للطباعة ، (بغداد ، ١٩٧٥) ، ص١٩.

(٤) وليد رضوان ، تركيا بين العلمانية والإسلام في النصف الثاني من القرن العشرين ١٩٥٠–٢٠٠٠ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، (بيروت ، ٢٠٠٦) ، ص٤١.

تقوم على الطبقية، بما فيها الشيوعية ، كما إنّها تؤكد على قيام كلا الطرفين ، الحكومة والمواطن بواجباته الكاملة تجاه الآخر ، وهذا يُعدّ أساساً جوهريّاً للحزب[١].

وعلى هذا الأساس فإنّ الشعبية تحتاج إلى توفير الأرضية المناسبة لها ، من أجل توحيد اللغة والثقافة ضمن حدود الوطن الواحد ، ومن الجدير بالذكر إنّ هذا المبدأ تم الإعلان عنه في ١٥ تشرين الأول ١٩٢٧ أثناء انعقاد مؤتمر الحزب الثاني ، فضلاً عن ما تم ذكره سابقاً فقد أكّدت على المساواة بين جميع أفراد الشعب التركي عملاً بأحكام الدستور التركي ، بغض النظر عن انتماءاتهم الفئوية والدينية[٢]، فنجد أنّ إجراءات الحكومة بإلغاء الامتيازات المذهبية والقومية قد دفعت اليهود للتخلي عن حقوقهم القانونية والامتيازات الممنوحة لهم ، كذلك الأمر بالنسبة للأرمن واليونانيين، إذ إنّ تلك القوميات المختلفة تدير بنفسها المؤسسات الاجتماعية ، فضلاً عن إدارة مدارسهم ومستشفياتهم الخاصة بهم ، لكنّ الحكومة فرضت على تلك الفئات المناهج والمفردات التي تضعها وزارة التربية، خوفاً من أن يتم الدس من خلال المناهج، لذلك كل المدارس الخاصة كانت مناهجها تحت إشراف الدولة، وهذا برأيي إجراء صحيح للمحافظة على سلامة ووحدة الدولة، إذ إنّ الحكومة كانت تهدف من وراء هذه الإجراءات ليكونوا مشاركين حقيقيين في بناء المستقبل[٣].

وبهذا يكون حزب الشعب قد نجح في زرع الثقة في المواطنين الأتراك ، وجعل الوطن هدفهم الوحيد بعيداً عن إثارة الخلافات التي تقوم على أساس القومية أو المذهب ، والفضل يعود إلى القوانين التي أقرها المجلس الوطني التركي الكبير.

٤. العلمانية "Secularism" :

تبنّى حزب الشعب الجمهوري هذا المبدأ كأفضل طريقه لتقدّم تركيا و رقيّها ، وتماشياً مع الدول الأوربية فهي تعني بالأساس فصل الدين عن الدولة ، فلو تتبعنا جذور العلمانية ودخولها للدولة العثمانية نجدها ترجع إلى فترة حكم السلطان أحمد الثالث١٧٠٣-١٧٣٠، وتوجت في عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩)، الذي كان له دور في تأسيس المدارس الرشدية ، من أجل إيجاد جهاز إداري حكومي ، إذ عنيت تلك المدارس بعمليات الترجمة والتي أدّت بالتالي

---

(١) أحمد و مراد ، المصدر السابق ،ص٢٤٦ ؛ زوركر ، المصدر السابق ، ص٢٦٥-٢٦٦ .

(٢) هاينتس كرامر ، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة : فاضل جنكر ، مكتبة العبيكان ، (الرياض ، ٢٠٠١) ،ص٢٢.

(3) Afet Inan , Turkiye Ve Turk Devrimi , Basbakanlik Basimevi , (Ankara, 1973) , S.92.

إلى ظهور طبقة من المفكرين والصحفيين الذين تأثروا بالثقافة الغربية[١]، فأرادوا تطبيق القوانين معتبرين إنّ مسألة الدين مسألة وجدانية تخص الأشخاص أنفسهم ، وإنّ من واجبات الدولة عدم مناهضته وتركه للشعب التركي ، فالعلمانية إذن في منظور حزب الشعب الجمهوري هي تقضي بضرورة عدم تدخل الدين في كل ما يخص الدولة ، وإنّ التديُّن أمر متروك للشخص نفسه ، ومن هذا المنطلق وجب على الأتراك العمل لبناء الدولة من أجل اللحاق بركب الدول الغربية ، فالكماليون منذ تسلّمهم زمام الأمور لم يوافقوا على تدخل علماء الدين في شؤون الحكم[٢].

كما إنّ هناك من عارض تفسير مبدأ العلمانية الذي اعتمده حزب الشعب الجمهوري كأحد مبادئه الستة ، وهو ما ذهب إليه الباحث فيليب روبنس "Philip Robins" بعدم تصديق ما أورده الحزب بشأن دعواه الإسلامية، وربما كان هدفه من ذلك هو إنكار الإسلام كقوة في إطار السياسة والمجتمع في الجمهورية الجديدة، وقد أستند روبنس بذلك على الإجراءات التي اتخذها مصطفى كمال ، ومنها استبدال الشارات والرموز الدينية للإسلام بإشارات أوربية، فضلاً عن تغييره واستبدال الشريعة الإسلامية بقانون مدني على النمط الأوربي[٣].

ومن الجدير بالذكر إنّ سياسة الحزب تغيرت بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا يرجع أساساً إلى أن الاصلاحات الكمالية لم يتأثر فيها الريف التركي، والذي يمثل ثلاثة أرباع العدد الكلي للسكان.

وبهذا يتبين لنا إنّ العلمانية رغم تطبيقها بالقوة على الشعب التركي ، إلا إنّها عملت على نقل تركيا نقلة نوعية في بناء دولة عصرية ولكن خلقت أزمة هوية وانفصام اجتماعي، لكنّها بالمقابل واجهت معارضة شعبية في الداخل التركي ، وردود أفعال قومية ، تبنّت العمل المسلح تعبيراً عن رفضها ، وسياسية تمثلت في تأسيس الأحزاب المعارضة، التي سنتناولها في الفصل الثاني.

٥. الدولتية "Etatisme" :

يقصد بها سيطرة الدولة على قطاع الاقتصاد ، وتوظيف قوّة الدولة والقطاع الخاص ، من أجل إحداث تنمية اقتصادية تعمل على إنقاذ تركيا من السيطرة الاقتصادية الأجنبية وكبار الرأسماليين والإقطاعيين ، لذا عمل حزب الشعب الجمهوري منذ الوهلة الأولى لتأسيسه على

---

(١) فكري شعبان ، "العلمانية والقوة العثمانية في تركيا" في ، (تركيا صراع الهوية) ، (د،ن)،(استانبول ، ، ص٩.

(2) Yilmaz Altug , Turk inKilap Tarihi ,(Istanbul , 1985) , S.230.

(٣) فيليب روبنس ، تركيا والشرق الأوسط ، ترجمة: ميخائيل نجم نوري ، دار قرطبة للنشر والتوزيع والأبحاث ، (د.م ، ١٩٩٣) ، ص١٣-١٤.

تطوير تركيا خلال مدة قصيرة ، وجعل من أولويات برامجه رفاهية الشعب التركي[١]، ولو تقصيّنا أسباب قيام الدولتية لوجدنا التبعية هي ما تعرض له الاقتصاد التركي من أزمة اقتصادية في العقد الثالث من القرن العشرين ، ولا سيما في المجال الزراعي ، إذ كانت أبرز المشاكل التي عانت منها تركيا ، الجفاف والضرائب الكبيرة التي كانت تُفرض على المنتجات الزراعية والحيوانية واعتماد الصناعة التركية على البضائع الأجنبية ، فضلاً عن انخفاض الأنشطة التجارية، فكانت النتيجة انهيار الاقتصاد التركي بدرجة كبيرة[٢]، إذ انعكس ذلك في تدنّي المنتوجات الزراعية والصناعية بشكل كبير، مما أدّى إلى الركود الاقتصادي ، علاوةً على ذلك فإن دور الاستثمارات الأجنبية التي أثّرت بشكل سلبي في بنية اقتصاد الدولة العثمانية ، جميع تلك المشاكل دفعت الحكومة التركية للعمل بسياسة الدولتية والتي أُطلق عليها باللغة التركية "Devlet Cilik" التي تعني إنّ الدولة تشرف على جميع النواحي الاقتصادية[٣].

إذ أكّدت الدولتية على إعطاء المواطنين تسهيلات مالية لغرض مساعدتهم في إنشاء المشاريع التي تعود بالربح للمواطن بالدرجة الأولى وتخدم الدولة ، وبالتالي تحقيق الهدف المنشود من خلال هذه المشاريع ، ومن هذا نستنتج إن الدولتية تعترف بالملكية الفردية ، فضلاً عن إفساحها المجال للمواطنين للعمل ، وكل مواطن حسب طاقته ، فهي تشير إلى الحرية والمراقبة ، كما تسمح للدولة في استخدام القوة إذا اقتضت الضرورة خدمة للصالح العام[٤].

رغم ما تقدّم ذكره فإنّ مبدأ الدولتية بقي بين المد والجزر ، فقد عمل هذا المبدأ على إحداث تيارين الأول مؤيد والثاني معارض، إلى أن دخلت تركيا مرحلة التعددية الحزبية بعد الحرب العالمية الثانية ، فكانت أولى شعارات الحزب الديمقراطي بعد تأسيسه هو المناداة والتأكيد على منع الدولة من التدخل في شؤون القطاع الخاص.

٦. الانقلابية (الثورية) "Revolutionary Iinkilap Cilik" :

يقصد بها قطع جميع الصلات بالماضي وإحلال العادات والتقاليد والأعراف بأخرى جديدة ، فقد عمل حزب الشعب على قطع الموروث الإسلامي الذي سارت عليه الدولة العثمانية لقرون عديدة ، والتوجه نحو الغرب الأوربي ، كما أكد هذا المبدأ على وجوب القضاء على العادات والأعراف التي تتعارض والمصلحة العامة للوطن التركي ، بينما هدف الانقلابية هو النهوض

---

(١) إسماعيل نوري حميدي الدوري، حركة التحديث في تركيا١٩٢٣-١٩٣٨م، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد،(جامعة بغداد،١٩٨٩م)، ص٥١.

(٢) محمد ، المصدر السابق ، ص٧٧.

(٣) كرامر ، المصدر السابق ، ص٢٣.

(٤) الدوري ، حركة التحديث، ص٥١-٥٢.

بالأمة التركية من أجل الوصول إلى النتائج الإيجابية ، وبالتالي تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها[١].

كما إنّ الانقلابية تعد من وجهة نظر الكماليين هي إحدى أهم الأسس في الدستور التركي ، بسبب ارتباطها الوثيق بالعلمانية ، وبالتالي فإنّ عملية التحديث في تركيا ونقل الحضارة الغربية إليها لا يمكن تطبيقه إلا من خلال إبعاد الدين وتأثيره عن عملية التحديث[٢].وإنّنا نرى هذه النظرية غير صحيحة، لأن الدين لايتعارض مع التطور.

ويمكن القول أنّ مبدأ الانقلابية نجح في نقل الدولة التركية من نظام السلطنة القديم إلى نظام الدولة الحديثة التي كان الشعب يتطلع إليها ، ومبدأ الانقلابية هو المبدأ السادس والأخير من مبادئ حزب الشعب التي حكم بها تركيا في بداية تأسيسها لأكثر من عقدين من الزمن، نجح خلالها في إرساء قواعد تركيا الحديثة ، وإحداث نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية على غرار النمط الغربي ، لكن بالمقابل قطع موروث تركيا بماضيها الإسلامي.

(١) أحمد عبدالباقي ، الدور السياسي للقوميات في تركيا ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد الدراسات القومية والاشتراكية ، (الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٩) ، ص٣٠.

(2)Altug , A.G.E , S.244.

المبحث الثاني :إعلان الجمهورية التركية و إصدار الدستور:

أولاً: إعلان الجمهورية ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣:

إنّ فكرة تأسيس الجمهورية التركية الحديثة لم تكن وليدة فكرة طارئة ، فقد مرّت بمراحل متطورة أثناء سنوات حرب الاستقلال، فمنذ النصف الثاني من عام ١٩١٩ عندما قامت الحكومة بإقالة وزارة الداماد فريد باشا بسبب قوة الكماليين وضغطهم ، وتم تكوين حكومة جديدة برئاسة علي رضا باشا[١]،الذي تولى منصب الصدارة العظمى من تشرين الاول١٩١٩ حتى٢اذار ١٩٢٠، والدعوة إلى إجراء الانتخابات لمجلس النواب العثماني ، حاول مصطفى كمال إقناعهم بعقد المجلس في مدينة أنقرة لكن طلبه هذا لم يلق آذاناً صاغية وباء بالفشل ، لكن رغم ذلك فإنّ المجلس تبنى في منهاجه موافقته على الميثاق الوطني ، وبسبب هذه الموافقة تدخلت بريطانيا وسيرت جيشها باتجاه إستانبول ، فاحتلتها بحجة حماية السلطان العثماني.

لذا نجد أنّ القيادة التركية الجديدة قامت بعدة إجراءات منها إلغاء السلطنة بتاريخ ١تشرين الثاني ١٩٢٢، وتطورت الأحداث نتيجة للمكاسب الدبلوماسية التي حققها الوفد التركي المفاوض في معاهدة لوزان، وبالتالي فإنّ القيادة التركية عملت على تنفيذ خطوة سياسية كان لها الأثر البالغ على مستقبل البلاد وعدم ضياع جهودهم التي أحرزوها منذ حرب الاستقلال ١٩١٩-١٩٢٢، إذ أقدمت على قرار إعلان الجمهورية[٢]، إنّ مصطفى كمال أمضى قدماً من أجل تغيير النظم القديمة للدولة العثمانية. وهذه النتائج جميعها عملت على تأسيس الجمهورية التركية ووفرت اعترافاً دولياً باستقلال تركيا ضمن حدودها التي أقرها الميثاق الوطني التركي[٣]، إذ إنّ فكرة الإعلان عن الجمهورية ترجع إلى الوقت الذي تم فيه تشكيل المجلس الذي جرى من خلاله انتخاب أعضاء الوزارة، وكان رئيس المجلس بمثابة رئيس الدولة، وبعد ذلك استقالة هذه الوزارة، بسبب الخلافات بين الأعضاء للحصول على المناصب الوزارية ، وهذا كان بتدبير من مصطفى كمال بصفته رئيس المجلس ، وبسبب تلك الأزمة الوزارية التي كانت مدتها يومين فقط (٢٨-٢٩) تشرين الأول ١٩٢٣، إذ أصبحت الفرصة سانحة لمصطفى كمال لإعلان الجمهورية وتعديل الدستورلعام١٩٢١، استمرت المناقشات طيلة ثمانية أيام دون التوصل إلى اتفاق وزادت الخلافات، ومن أجل حلّها تم الاقتراح بأن يكون الحكم في ذلك مصطفى كمال الذي طلب بتقديم

---

(١) ولد في مدينة استانبول عام ١٨٥٩، وتولّى عدة مناصب مهمة ، منها رئاسة الوزارة من١٦تشرين الأول ١٩١٩حتى٢أذار ١٩٢٠ بعد إقالة وزارة فريد باشا، توفي في استانبول بتاريخ٣١تشرين الأول١٩٣٢، لمزيد من التفاصيل ينظر :.Spuler,op.cit,p528

(2) Karpat , op.cit., p.45.

(٣) أرمسترونج ، المصدر السابق ، ص١٩١.

تعهد شخصي من كل نائب، كان اقتراحه هو تعديل الدستور وإعلان الجمهورية، إذ نجد أنّ عصمت إينونو كان ساعده الأيمن وخير عون له في ذلك[١]، وهنا تجدر الإشارة إلى إنّ حكومة استانبول كان لها هاجس بنية الكماليين في تأسيس الجمهورية ، فقد أشار علي رضا باشا بهذا الصدد عندما كان يتحدث مع عزت باشا فيما يخص الحركة الكمالية في منتصف عام ١٩١٩م ، إذ تحدث صارخاً: "إنّهم سيؤسّون الجمهورية أوكد لك ذلك"[٢] ، فضلاً عن إنّ مصطفى كمال أثناء مقابلاته مع الصحافة التركية وأثناء حديثه كان يلمح إلى تغيير الوضع ويقصد بذلك إعلان الجمهورية ، كما أكد ذلك عندما أجرت إحدى الصحف النمساوية لقاءً معه في شهر أيلول من العام ذاته ، إنّه يتحين الفرص من أجل إعلان الجمهورية[٣].

كان دائماً يقوم بدعوة الصحف والجرائد المعارضة الأخرى إلى أزميت ويجمعهم في مكان واحد ، وأثناء اللقاء بهم يتناول في حديثه المسائل والأوضاع التركية العامة ، وكان كثير التطرق إلى قانون الجرائد المعارضة وأسلوب نظام حكم السلطنة ، وموضوع الخلافة واتفاقية لوزان وموضوع السياسة الخارجية ، إذ كان يهدف من ذلك تهيئة الأتراك لتقبل فكرة إعلان الجمهورية ، فضلاً عن إنّها تحمل في طياتها ما يجعل الصحف المعارضة أكثر مرونة[٤].

كما إنّه كان كثيراً ما يردّد تلك العبارة الشهيرة إذ كان يقول "الجمهورية فضيلة" ، وكان يقصد بذلك ما نصّه "الجمهورية هي نظام حكم يعتمد على الأخلاق الفاضلة ، أما السلطنة فتقوم على الخوف والتهديد ، والحكم الجمهوري يربي أناساً شرفاء ، والسلطنة تُربّي عبر التخويف والتهديد أُناساً جبناء سافلين وسيئين ، وهذا هو الفرق بين الجمهورية والسلطنة"[٥]، كما ذُكر عن مصطفى كمال إنّه في إحدى الأمسيات الليلية في شهر آب الذي أعقب معاهدة لوزان ، كانت الشاعرة والأديبة التركية (خالدة أديب) في ضيافته في بيته في جانكايا وكان الحديث بيهم يدور حول مواضيع مختلفة ، وعندما سألته الشاعرة خالدة أديب "ماذا ستفعل الآن وقد انتهى الخطر الأجنبي وزال أثره من البلاد بعد توقيع معاهدة لوزان؟ إذ أجابها: أعتقد إنّنا بعد اليوم سنبدأ بافتراس بعضنا البعض!! وقد حدث ما قاله مصطفى كمال للشاعرة"[٦]، فبعد المناقشات بين مصطفى كمال وأتباعه تم الاتفاق على إعلان الجمهورية ، فأعلن المجلس الوطني الكبير في

---

(١) الدوري ، حركة التحديث في تركيا، ص٥٥؛ الزين، ذئب الاناضول، ص٢٢٥.

(٢) نقلاً عن: بهنان، التطورات السياسية، ص١٣٩.

(3) Lewis , op.cit , p.271.

(4)Abbas Ozfirat , Turkiye, Desivil Muhalefeti: Kardo Hareketi(1932-1934),Yuksek Lisans Tezi,T.C.Inonu Universtesi Sosyal Bilimler Enstitusu Tarih Anabilim Dali Turkiye Cumhuriyeti Tarihi Bilim Dali,Malatya,2009, S.526.

(٥) أوزديل ، المصدر السابق ، ص١٣٩.

(٦) نقلاً عن: أتاتورك ، ذئب الأناضول ، رياض الريس للنشر ، لندن ، (قبرص،١٩٩١)، ص٢٤١.

٢٩ تشرين الأول١٩٢٣ الجمهورية، وفي الليلة ذاتها تم انتخاب مصطفى كمال رئيساً للجمهورية الجديدة ، إذ صوّت إلى جانب مصطفى كمال في المجلس الوطني (١٥٨) نائباً من مجموع عدد النواب البالغ (٢٧٨) ، بينما لم يحضر الاجتماع أكثر من (١٠٠) نائب ، إذ شارك في المعارضة رفاق مصطفى كمال الذين كان لهم دور في حرب الاستقلال ، وأُذيع بيان إعلان الجمهورية بشكل رسمي وتم إطلاق (١٠١) إطلاقة مدفع ابتهاجاً واحتفاءً بهذه المناسبة ، وتم انتخاب أول رئيس للوزارة (رئيس الوزراء) للجمهورية الجديدة عصمت إينونو[١].

وبمناسبة إعلان الجمهورية ألقى مصطفى كمال عقب انتخابه خطاباً جاء فيه: "بفضل هذا النظام الجديد ستنجح أمتنا في إظهار مناقبها وخصائصها أمام العالم المتحضّر ، وسوف تبرهن الجمهورية التركية فعلاً لا قولاً إنّها جديرة بالمكانة التي تستحقها في العالم ، ومنذ إعلان الجمهورية غدت العلمانية في الجمهورية التركية الجديدة واحدة من أهم الأسس الفكرية الرسمية التي عمل أتاتورك على تطبيقها وبقوة ، إذ أقدم على إجراء سلسلة من الفقرات التي غيّرت معالم الدولة من الموروث الإسلامي الذي بقي ملازماً للدولة لعّدة قرون إلى النمط الغربي[٢].

إنّ نقل العاصمة من مدينة إستانبول إلى مدينة أنقرة أثار ردود أفعال متباينة من قبل الدول الأوربية التي لديها سفارات في إستانبول ، فقد قامت عدد من هذه الدول بتحويل سفاراتها الموجودة في إستانبول إلى قنصليات ، إذ إنّ بريطانيا أعربت عن رغبتها في استبدال سفارتها بوكالة سياسية في بادئ الأمر ، لكنّها عدلت عن قرارها بعد قرار فرنسا وإيطاليا بإبقاء سفارتيهما على ما هي عليه ، وإنّ سبب قرار فرنسا وإيطاليا هو خشيتهما من الأمور المالية التي تترتب في حال عملية نقل السفارة ، ولكن بعد جدل واسع فيما بينهما قررت تلك الدول الإقامة في العاصمة الجديدة أنقرة ، فكان هذا ما طمحت إليه حكومةعصمت اينونو، فقدّمت دعماً وتسهيلات من أجل إقامة مقرات لتلك السفارات[٣].

وعقب إعلان الجمهورية ظهرت معارضة توزعت على تيارات متعددة ، وإحدى هذه التيارات عارض إحداث التغييرات الجذرية ، ورأى أن تعطى السلطة للسلطنة ، بينما رأى آخرون إن كان لا مناص من إعلان الجمهورية فالواجب إن يكون السلطان رئيساً لها ، وهؤلاء هم من محبي ومؤيدي السلطنة، أمّا التقدميون فكان طرحهم يقوم على فكرة الملكيّة المقيدة بدستور ، وكان القسم الأخير من هذه التيارات يرى ضرورة وجود الجمهورية بشكلها الحقيقي الديمقراطي ، وتتخذ

---

(١) جريدة الاستقلال (بغداد)، العدد ٢٩ ،٤كانون الأول ١٩٢٣،ص ٦٥ ؛ دروزة ،المصدر السابق ، ص٦٦.

(٢) هدى درويش ، الإسلاميون وتركيا العلمانية ، نموذج الأمام سليمان حلمي ، دار الآفاق العربية ، (القاهرة ، ١٩٩٨) ، ص٩٧.

(٣) جريدة الاستقلال(بغداد)، السنة الخامسة ، العدد ٥٥١، ٤ شباط ١٩٢٥.

من الدول الغربية مثالاً تحتذي به ولا سيما أمريكا وفرنسا[١]، وبالتالي فإنّ المعارضين أرادوا نظاماً ملكياً يكون تحت إدارة العثمانيين ، لكنّ مسألة الدولة الإسلامية بنظام ملكي كانت بعيدة عن أفكار مصطفى كمال ، إذ كان هدفه من إقامة الجمهورية هو إقامة دولة قوية وحديثة من أجل النهوض باقتصاد البلاد وصناعته الحديثة[٢].

أمّا موقف الصحافة من إعلان الجمهورية ، فقد صرح الصحفي حسين جهاد إنّ الحفاظ على النظام الجمهوري لا يكون بالكلام والشعارات وإنّما بالحفاظ على المكتسبات التي حققوها ، فضلاً عن انتقادات صحف إستانبول من إعلان الجمهورية التي قالت بأن مصطفى كمال يريد أن يجعل من تركيا دولة صغيرة أمام العالم الإسلامي وأوربا ، كما صرحت تلك الصحف إنّه من الأجدر بمصطفى كمال الانسحاب من المعترك السياسي فهو رجل حرب ، فضلاً عن عدم ثقتهم بالأعضاء الذين أعلنوا الجمهورية[٣].

أمّا المعارضون من أصحاب مصطفى كمال ورفاق دربه في حرب الاستقلال فهم كل من كاظم قرة بكر ورأفت بك وعلي فؤاد باشا وغيرهم ، فقد نشروا معارضتهم على شكل مقالات في الصحف المعارضة لسياسية مصطفى كمال ومنها صحيفة طنين "Tanin" وصحيفة (توحيد أفكار "Teuhid Afkar" وصحيفة وطن "Vatan"، إذ إنّ صحيفة طنين نشرت مقالاً تحت عنوان "لنبني الجمهورية" وبالمقابل انتقدت الصحيفة ذاتها الطريقة التي تمت فيها إعلان الجمهورية ببضع ساعات، أما بقية الصحف فقد نشرت في إعدادها إنّ مجرد إعلان الجمهورية لا يمكن إن يصلح الحال، أمّا إذا استطاع الجمهوريون واتباعهم من تحقيق الإصلاحات المطلوبة في تركيا فمن الواجب مباركة إعلان الجمهورية[٤]، إنّ إعلان الجمهورية شكّل صدمة كبيرة لدى علماء ورجال الدين الذين لم يكن بوسعهم القيام بأية معارضة حيالها ، إذ إنّ إعلان الجمهورية أبقى الدين الإسلامي الدين الرسمي للدولة ، فضلاً عن إنّ النظام الجمهوري اتجه نحو العلمانية الغربية من خلال فصله الدين عن الدولة ، وأخيراً فإنّ مصطفى كمال برّر اختيار نظام الجمهورية هو لصعوبة تنظيم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وأخيراً وبسبب الجدل الواسع والتساؤلات الكثيرة فإنّ مصطفى كمال بعد إعلان الجمهورية عمل على إلغاء السلطنة بعد عدة شهور من إعلان الجمهورية[٥].

(1)Kinross, Ataturk-The Rebirth of a Nation(London,1964),p.379.
(2) Ozfirat , A.G.E , S.24.
(3) A.E , S.28.

(٤) بهنان، التطورات السياسية، ص١٤٥.

(٥) الدوري ، حركة التحديث في تركيا، ص٥٧.

وهكذا استطاع مصطفى كمال تنفيذ خطّته التي كان قد بدأها منذ حرب الاستقلال وانتصاره على الوفاق واليونانيين ، سواءً كان نصراً عسكرياً من خلال المعارك التي خاضها والانتصارات التي حققها، أم نصراً دبلوماسياً والذي حققه في معاهدة لوزان عندما نجح في الحصول على الاعتراف بتركيا من قبل المجتمع الدولي ، وبإعلان الجمهورية يكون قد استكمل إحدى ركائز بناء دولته الحديثة.

ثانياً : دستور ٢٠ نيسان عام ١٩٢٤:

تزامن التطور الدستوري في الجمهورية التركية الجديدة مع حركة النضال التحرري التي قام بها الشعب التركي ضد دول الوفاق واليونانيين، فضلاً عن ذلك فإنّ الدستور جاء بمثابة استجابة لحاجة الشعب التركي إلى لائحة قانونية دستورية من أجل تنظيم حياته في مختلف الميادين داخل الدولة الجديدة ، فبعد الانتصارات العسكرية والدبلوماسية التي حققوها عمل مصطفى كمال جاهداً من أجل إصدار دستور جديد للبلاد ليحل محل دستور عام ١٩٢١[١].

وهنا لابدّ أن نشير بشكل موجز للدساتير التي سبقت هذا الدستور ، ومن الجدير بالذكر إنّ هاجس الإصلاح الدستوري كان ملازماً للدولة العثمانية منذ العقد الثالث من القرن التاسع عشر ، فقد حاول رشيد باشا، والذي كان احد رجال الماسونية ووزير خارجية الدولة العثمانية عام ١٨٣٩ إدخال النظم والأحكام الدستورية إلى الدولة العثمانية في عهد السلطان عبدالمجيد الأول (١٨٣٩-١٨٦١)، فكانت تُعدّ أول محاولة جادة في هذا الاتجاه لكنّها لم ترَ النور ، أمّا المحاولة الثانية فكانت من قبل وزير العدل مدحت باشا ، لكنّ السلطان أمر بعزله على الفور، نجح بعد ذلك بعدما تولى منصب الصدارة العظمى (رئاسة الوزراء) في عهد السلطان عبدالحميد الثاني(١٨٧٦-١٩٠٩) في إقناع الأخير بإصدار الدستور ، فعهد السلطان إليه تأليف لجنة لإعداد الدستور الجديد ، فتم إصدار الدستور من قبل اللجنة المتخصصة، وتم نشره تحت اسم (قانون أساس) بتاريخ ٢٣ كانون الأول ١٨٧٦، إذ كان هذا الدستور شبيهاً بالدستور البلجيكي والروسي ، فكان هذا أول دستور للدولة العثمانية ، تم إيقاف العمل به بعد سنتين من إصداره ، إذ بقي مجمّداً لمدة ثلاثين عاماً، إلى أن أُعيد العمل به عام ١٩٠٨، وبعد سقوط الدولة العثمانية أصدرت تركيا دستوراً مدنياً جديداً مستوحى من الدستور السويسري في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢١، والذي تكوّن من٢٤مادة إضافةً إلى مواد الدستور العثماني لعام١٨٧٦، وبعد إعلان الجمهورية التركية بشكل رسمي بتاريخ ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣[٢]، كان لزاماً على الحكومة التركية الجديدة بعد قيامها بعدد من الإجراءات التي تدعم أركان الدولة ، أن تقوم بسن دستور جديد للبلاد يتلائم

(١) دروزة ، المصدر السابق ،ص٣٤ ؛ الجميلي ، تطورات واتجاهات ، ص١٠٩-١١٠.

(٢) ممدوح عبدالمنعم ، تركيا والبحث عن الذات ، (د.م ، د.ت) ، ص١٤-١٥.

ومتطلبات المرحلة الراهنة، وليس بتعديل دستور عام ١٩٢١[١]، رغم تأكيده على مبدأ سيادة الشعب وإقراره حزمة من البنود ، مثل حرية التصويت في الانتخابات وحرية تأسيس الأحزاب ، فضلاً عن المساواة القانونية بين المواطنين الأتراك ، لكنّه لم يولِّ الجانب الاقتصادي العام الاهتمام الذي يستحقه هذا الجانب المهم والحيوي، ولا سيما لدولة ناشئة حديثاً ، فضلاً عن ذلك فإنّ في أثناء فترة صدوره كانت تجري متغيرات كبيرة على الساحة التركية لها انعكاساتها على الوضع الداخلي والخارجي على حدّ سواء[٢]، ومن هنا تبين لنا الأسباب التي دفعت مصطفى كمال لإصدار دستور عام ١٩٢٤، لذا قام المجلس الوطني التركي الكبير بتاريخ ٢٠ نيسان من العام ذاته بإصدار الدستور التركي الجديد ، إذ تمّ إعداده والذي أخذ شكلاً قانونياً للدولة التركية المعاصرة ، كان على غرار النمط الديمقراطي الليبرالي الغربي[٣].

لقد تمّ إعداد الدستور وتشريعه من قبل لجنة متخصصة مكونة من (١٢) عضواً وبرئاسة يونس ندا، التي قامت بدورها إعداد دراسة مسودة دستور ضمّت ثلاثة كتّاب دستوريين في تركيا، فضلاً عن قيام تلك اللجنة بدراسة البيان الذي أعده مقرر اللجنة الدستورية نوري بك ، فضلاً عن ذلك فإنّ الدستور المقترح لعام ١٩٢٤ أخذ بنظر الاعتبار الدساتير التركية السابقة ، إذ إنّ هذا الدستور مستوحى من القوانين الدستورية الفرنسية لعام ١٨٧٥ ، والدستور البولندي الذي صدر عام ١٩٢١، كما إنّ الدستور المقترح كان مشابهاً لدستور عام ١٩٢١ وتجسيداً لمبادئه ، ولهذا يكون دستور عام ١٩٢٤ امتداداً ومكملاً لدستور عام ١٩٢١[٤]، إذ أعطى هذا الدستور صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية ، أمّا بالنسبة للسلطة الدينية فلم يرد في الدستور أي ذكر لها باستثناء إلى ما يشير إنّ الإسلام دين الدولة التركية الرسمي[٥].ومن يتبين أنّ هذا الدستور من بقايا الدساتير الغربية.

تضمّن الدستور الجديد ١٠٥مادة دستورية، منها إنّ الدولة التركية جمهورية وسيادتها مستمدة من الشعب إذ نصّت المادة الأولى من الدستور:أن تركيا دولة جمهورية وأن أحكامها قد تم تحديدها وصونها وحمايتها، وهذا النظام غير خاضع للتغيير والتبديل، وإنّ المجلس الوطني الكبير هو الهيئة القانونية الممثلة للشعب، إذ يمارس السلطة التشريعية والتنفيذية، فالسلطة التشريعية تكون بيد المجلس الوطني الكبير، أمّا السلطة التنفيذية فتكون من واجبات رئيس

---

(١) نورالدين، المصدر السابق ، ص٥٣.

(٢) نعمة السيد ، النظم السياسية في الشرق الأوسط،(د، ن)، (بغداد ، ١٩٦٨) ، ص٤٤.

(٣)تضمن الدستور الجديد (١٠٥) بنداً، وهو شبيه بالدساتير الليبرالية في القرن التاسع عشر المعمول بها في أوربا . لمزيد من التفاصيل ينظر: الجميلي، تطورات واتجاهات، ص١١٤.

(٤) أحمد نوري النعيمي ،النظام السياسي في تركيا ، دار زهران للتوزيع والنشر ، (عمان،٢٠١١)،ص١٩٢

(٥) الجميلي ، تطورات واتجاهات ، ص١١٥.

الجمهورية، فضلاً عن مواد أخرى منها: أن تكون اللغة التركية هي اللغة الرسمية للدولة، كما تضمن الدستور في إحدى مواده أن تكون العاصمة أنقرة بدلاً من إستانبول، وأن يستقل القضاء استقلالاً تاماً وفق أساليب وقوانين حديثة وعلى النمط الغربي[١]، كما أكد الدستور على تحقيق الحرية والديمقراطية ومساواة الجميع أمام القانون ، كما كفل حرية الكلام والفكر والنشر[٢]، وتأكيده على الرفاهية الاجتماعية ، وحفظ حقوق الفئة العمالية الناشئة حديثاً ، فضلاً عن ذلك اعتمد مصطفى كمال في ذلك الدستور سد الثغرات ونقاط الضعف في دستور عام١٩٢١ ، إذ كان الدستور السابق يمنح عائلة السلطان مكانة مقدسة فوق القانون ، لا دليل لها في الشريعة الإسلامية ، ولا يمكن للشعب أن يتحملها لا سيما في ذلك الوقت ، إذ كانت أوربا ملتهبة بثورات سياسية كبيرة[٣]، فضلاً عن إنّ دستور عام ١٩٢٤اتخذ الدين الإسلامي دين الدولة الرسمي ، ومن الجدير بالذكر إنّ الدستور قد تم تعديله سبع مرات من تاريخ صدوره، أن الهدف المعلن للتعديل هو ترسيخ الصيغة الجمهورية والديمقراطية للدولة التركية، بحيث تكون منسجمة مع النظام العلماني، وشمل التعديل المواد(٢-١٦-٢٦-٢٨)، إذ كان أهم تعديل جرى عليه بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٢٨ والتي تخص الإسلام، وهي حذف المادة التي تنص على إنّ الإسلام دين الدولة الرسمي ، كذلك جرى تعديل آخر عليه بتاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٣١ ، عندما قدمت لائحة التعديلات من قبل عصمت إينونو و(١٢٠) نائباً في المجلس الوطني، إضافةً إلى عدة تعديلات أجريت عليه ، إنّ أخطر ما كان في المادتين الـ (١٦) و(٣٨) فهما تتعلقان بأداء القسم أمام المجلس الوطني إذ استبدل القسم بالله بالقسم بـ (شرفي)[٤].

فضلاً عن تلك التعديلات ، جرى تعديل آخر عليه بتاريخ ٥ كانون الأول ١٩٣٤ ، إذ شمل هذا التعديل المادتين (١١,١٠) ، فمنحت المرأة بموجب هذا التعديل حق الانتخاب مساواةً بالرجل ورفع سن المنتخب لكلا الجنسين إلى الثانية والعشرين بدلاً من الثامنة عشر ، إذ عدّ هذا التعديل نصراً للمرأة التركية التي حرمت منه عند إصدار الدستور[٥]، فحصلت على حقوقها وامتيازاتها القانونية بواسطة هذا التعديل، وعلى الرغم من إنّه كان لا يتلاءم مع الحياة الاجتماعية السائدة في البلاد في ذلك الوقت ، ودعماً للحقوق السياسية التي حصلت عليها المرأة عقد

---

(١) كريم مطر حمزة الزبيدي ، موجز تاريخ تركيا في القرن العشرين ، مؤسسة ثائر العصامي، (بغداد ، ٢٠٢٠) ، ص٥٨-٥٩.

(٢) إبراهيم رزقانة ، الجغرافية الإقليمية للعالم الإسلامي ، القسم الثاني ، العالم الإسلامي غير العربي ، تركيا ، دار النهضة العربية ، (القاهرة ، د.ت) ، ص١٩.

(٣) زاهد محمد جول ، التجربة النهضوية التركية ، مركز نماء للبحوث والدراسات ، (لبنان،٢٠١٣)،ص٣٨.

(٤)النعيمي ، النظام السياسي في تركيا ، ص١٩٤.

(٥) دروزة ، المصدر السابق ، ص٢١٠.

المؤتمر النسائي العالمي الثاني عشر في مدينة إستانبول في نيسان ١٩٣٥، إذ استمر انعقاده سبعة أيام بحضور رئيسة الاتحاد النسائي العالمي[١].

أمّا التعديل الذي طرأ عليه في ٥ شباط ١٩٣٧ ، فقد عدلت المادة الثانية منه والتي نصت على إنّ الدولة التركية هي جمهورية وقومية وشعبية ودولتية وعلمانية وثورية ، وهذه هي المبادئ الستة التي تبناها الحزب الحاكم (حزب الشعب الجمهوري) ، ومن الملاحظ إنّ في هذا التعديل تم إدراج العلمنة في نص دستوري[٢] إلّا إنّ هذا التعديل ليس الأخير ، بل إجراء تعديل آخر في ٢٩ تشرين الثاني من العام ذاته ، إذ شمل التعديل المواد التالية (٤٩,٤٤، ٥، ٦١) التي جعلت حرية الانتقاد متاحة للشعب التركي[٣] على الرغم من كل التعديلات التي جرت على ذلك الدستور، إلّا إنّها بقيت حبراً على ورق ، السبب في ذلك يعود إلى طبيعة النظام التركي برئاسة مصطفى كمال ، الذي حكم بشكل فردي ، إذ حصر جميع السلطات بيده ، أمّا موقف الشعب التركي من هذه التغييرات الدستورية فكانت عدم الرضا؛ لأنّه اعتاد أن يستمد قوانينه من الشريعة الإسلامية، فترجمت معارضته على أرض الواقع من خلال قيامه ببعض الانتفاضات في مناطق متفرقة من الولايات التركية وداخل العاصمة أنقرة[٤].

(١) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة ٣١١/٧١٨ ، تقرير المفوضية العراقية إلى وزارة الخارجية ، رقم الوثيقة (٥٤٨) ،٢٣ آذار ١٩٣٥ ، ص١٣.

(٢) نورالدين، المصدر السابق ، ص٥٣.

(٣) لنشوفسكي، المصدر السابق ، ج١ ، ص١٦٧.

(٤) الدوري ، حركة التحديث في تركيا، ص٤١.

دور السياسة التركية في ظهور الأحزاب السياسية المعارضة والحركات الكردية المسلحة ١٩٢٣-١٩٣٨.

المبحث الأول: بروز الأحزاب السياسية المعارضة.

أولاً : مفهوم المعارضة.

أ- المعارضة لغةً.

ب- المعارضة اصطلاحاً.

ثانياً : تأسيس الأحزاب السياسية المعارضة.

أ-حزب الترقي الجمهوري ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٤.

ب-الحزب الحر الجمهوري ١٢ آب ١٩٣٠.

المبحث الثاني : الحركات الكردية المسلحة للمدة (١٩٢٥-١٩٣٧).

أ-حركة سعيد بيران ١٩٢٥.

ب-حركة أغري داغ – آرارات – ١٩٢٧-١٩٣٠.

ج-حركة ديرسيم ١٩٣٧.

المبحث الأول : بروز الأحزاب السياسية المعارضة

قبل التطرق إلى موقف المعارضة الداخلية الشعبية والرسمية والأسباب التي أدت إلى ظهورها لابد أن نبين ونوضح مفهوم المعارضة السياسية، فالمعارضة السياسية عُرفت في الموسوعة السياسية على إنّها مجموعة من أشخاص أو جماعات متعددة أو أحزاب، تكون معارضة لسياسة النظام، أو إنّها بشكل أدق الصوت الآخر، فالنظام السياسي لأي دولة لابد من وجود ندّ له، وهذا الند هو المعارضة، والتي كون لها أهداف معينة أما دينية أو سياسية[١].

أولاً : مفهوم المعارضة :-

تعريف المعارضة:

لغةً: المعارضة من الفعل (عَارَض)، وهي مصدر مفاعلة، وأصلها يعود مادة (ع، ر، ض)[٢]، قال ابن فارس المتوفى عام ٣٩٥هـ : العين والراء والضاد بناء تكثر فروعه، وهي من كثرتها ترجع إلى أصل واحد، وهو العرض الذي يخالف الطول[٣]، ومن خلال مراجعة كتب اللغة وجدنا عن الفعل (عارض) في مدلوله اللغوي له معاني كثيرة، من أهمها:

١-المقابلة:قال ابن منظور المتوفى عام ٧١١هـ : "عارض الشيء بالشيء معارضةً قابله، وعارض كتابي بكتابه، أي قابلتهُ[٤].

(١) عبدالوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج٣، (بيروت، ١٩٩٠)، ص٦٢٣.

(٢) محمد بن علي جمال الدين أبو الفضل ابن منظور، لسان العرب، تحقيق : محمد عبدالوهاب و محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، ط٣، (بيروت، ١٩٩٩)، ص١٣٧.

(٣)أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي أبو حسين ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، المجلد ٤، (د. م، ١٩٧٩)، ص٢٦٩.

(٤) أبن منظور، المصدر السابق، ص١٣٨.

٢-المخالفة في الطريق: قال الأزهري المتوفى عام ٣٧٠هـ، : "عارض فلاناً، إذا أخذ في غيره فالتقيا"[١]، وقال الخليل المتوفى عام ١٧٠هـ، :" عارض فلاناً، أي : أخذ في طريق، وأخذت في طريق غيره، ثم لقيته"[٢].

٣-المحاذاة في السير: قال الأزهري : "عارضت فلاناً في السير، إذ سرت حياله وحاذيته"[٣].

٤-المباراة أو المنافسة: قال الأزهري: " فلان يعارضني، أي يباريني"[٤].

٥-العدول والمجانبة: قال الجوهري المتوفى عام ٣٩٣هـ : " عارضه، أي جانبه وعدل عنه"[٥].

٦-المضاهاة والمحاكاة: قال الفيروزآبادي المتوفى عام ٨١٧هـ: " عارض فلاناً بمثل ضيعهِ أتى إليه مثلما أتى، ومنه المعارضة، كأن عرض فعلك كعرضِ فعله[٦].

٧-الممانعة: قال الكفوي المتوفى عام ١٠٩٤هـ: " لفلان ابن يعارضه، أي يقابله بالدفع والمنع، ومنه سُمِّي الموانع عوارض"[٧].

٨-الاعتراض في الجواب: قال ابن دريد المتوفى عام ٣٢١هـ : " عارضت الرجل بكذا وكذا، إذا أجبته به"[٨]، ويبدو إنّ المتأمل في العرض المعجمي لكلمة المعارضة يلاحظ إنَّ المعاني اللغوية

---

(١) محمد بن أحمد الهروي أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق : عبدالسلام سرحان و محمد بن علي النجار، المجلد ١، الدار المصرية للتأليف والترجمة،(مصر ، د.ت)، ص٤٦٣.

(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، تحقيق : عبدالحميد الزهراوي، المجلد ٣، دار الكتب العلمية، (د. م، ٢٠٠٣)، ص١٣٢.

(٣) الأزهري، المصدر السابق، ص٤٦٣.

(٤) المصدر نفسه، ص٤٦٣ ؛ ابن منظور، المصدر السابق، ص١٣٨.

(٥) إسماعيل بن حماد أبو نصر الفارابي الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، المجلد ٤٣، ط٤، دار العلم للملايين، (بيروت، ١٩٩٩)، ص١٠٨٤.

(٦) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق: محمد نعيم العرقسوس، ج١، ط٨، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت، ٢٠٠٥)، ص٦٤٧.

(٧) أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق : عدنان درويش و محمد المصري، ط٢، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر والتوزيع، (بيروت، ١٩٩٨)، ص٨٥٠.

(٨) محمد بن الحسن أبو بكر الأزدي، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، (بيروت، ١٩٨٧)، ص٧٤٨.

لكلمة المعارضة، كما وضّح المنّاوي المتوفى عام ١٠١٣هـ ، تدور حول المقابلة على سبيل الممانعة، أو إقامة الشيء في مقابلة ما يناقضهُ بين شيئين متلازمين(١).

المعارضة اصطلاحاً : تعرف المعارضة اصطلاحاً على إنّها الأشخاص والجماعات والأحزاب التي تعمل على معاداة سياسة الحكومة بصورة كلية أو جزئية، إذاً فالحياة السياسية تقسم إلى قسمين: الأول وهو الحكومة، أمّا الثاني فهو المعارضة، والمعارضة تكون خارج إطار السلطة، فقد تتخذ أشكالاً متعددة، أمّا تنظيم أو حزب أو جماعات، فهي تقف بالضد من النظام السياسي من أجل الوصول إلى هرم السلطة(٢)، فالمعارضة لا يمكن دخولها إلى النظام السياسي مباشرةً، وإلّا لا تسمى معارضة، فيجب أن تكون هناك خطوة تسبق وصولها إلى السلطة، من هذه الخطوات تعبئة الجماهير وحشد الطاقات من خلال عرض برنامجها وأفكارها بقية الوصول إلى الأهداف المرجوّة (٣).

أسباب ظهور المعارضة:

غادر السلطان محمد وحيد الدين على متن سفينة عسكرية بعد أن ألغى مصطفى كمال منصب السلطنة في ١ تشرين الثاني ١٩٢٢ متجهاً نحو جزيرة مالطا(٤)، وتم اختيار عبدالمجيد الثاني في الـ١٨ من الشهر ذاته بمنصب السلطنة بعد ترشيحه من قبل أعضاء المجلس الوطني، والإعلان عن الجمهورية التركية الجديدة في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣(٥)، وتسلمه جميع مقاليد الحكم وحصرها في يدهِ، من خلال قيامه بعدة إجراءات تحديثية تسهم من خلالها بتثبيت أركان

---

(١) عبدالرؤوف محمد تاج العارفين المنّاوي، التوفيق على مهمات التعاريف معجم ألفبائي يحتوي على أهم التعاريف في اللغة والمنطق وغيرها، تحقيق: عبدالحميد صالح الحمدان، عالم الكتب، (القاهرة، ١٩٩٠)، ص٣٠٩.

(٢) نيفين عبدالخالق، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي، مكتبة الملك فيصل الإسلامية، (القاهرة، ١٩٨٠)، ص١٢ ؛ الكيالي وآخرون، المصدر السابق، ص٦٢٣.

(٣) أحمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية عربي أنجليزي–فرنسي، ناشرون مكتبة لبنان، (بيروت، ٢٠٠٤)، ص٧٠.

(٤) ماري ملز باتريك، سلاطين بني عثمان صفحات من تاريخ تركيا الاجتماعي والسياسي والإسلامي، مؤسسة مؤسسة عزالدين، (لبنان، ١٩٨٦)، ص٢٠٢.

(5) Mele Tuncoy, ' Istiklal Mahkemeleri', Cumhuriyet Donemi Turkiye Ansiklopediso, Cilt 4, Istanbul 1983, S 1967.

الدولة، منها إلغاء منصب السلطنة في ٣ آذار ١٩٢٤، كإجراء منه لإنهاء السلطة الدينية، كما تم مغادرة جميع الأسرة الحاكمة[١]، كتوجه من قبل مصطفى كمال لفصل الدين عن الدولة[٢].

أوضحت تلك الإجراءات بالعمل على تهيئة العوامل الضرورية من أجل المحافظة على كيان الجمهورية الجديدة من المخاطر المحدقة بها، والتي حسب سياسته تهدف إلى تحقيق أماني وتطلعات الشعب التركي[٣].

بدأ التغيير والتحديث على النمط الغربي من خلال سيطرتهِ على حزب الشعب والمجلس الوطني[٤]، فقام بإلغاء منصب شيخ الإسلام ومدارس التعليم الديني، فضلاً عن إلغائه جميع المحاكم الدينية بموجب القانون المرقم بـ (٤٦٩) واستبدالها بمحكمة الأحوال الشخصية التي تقوم على أسس قانونية وضعية[٥]، كما ألغى وزارة الشريعة والأوقاف الدينية وجعل دوائرها تابعة لوزارة لوزارة المعارف التركية، والافادة من مواردها المالية في رفد الخزانة العامة بالسيولة النقدية، وإغلاق المساجد وتكايا الدراويش[٦]، والطرق الصوفية ومنع نظام الانتساب إليها، كما منع السحر والشعوذة وحراسة القبور، من خلال تضمين تلك الإجراءات بقانون السكون[٧].

أمّا الجانب الاجتماعي ففرض به السفور وحرم الحجاب على المرأة التركية بالقوة، والغاء قوامة الرجل على المرأة، متخذاً من الحرية والمساواة ذريعة لتطبيق تلك الاجراءات، وشجع

---

(1) Mahmut Gologlu, Devrimler ve Tepkileri, Is Bankasl Yayinleri, Istanbul Mahmut Gologlu, Devrimler ve Tepkileri, Is Bankasl Yayinleri, Istanbul 2011, S.24.

(٢) جمال عبد الهادي وعلي احمد لبن، المجتمع الإسلامي المعاصر، دار الوفاء، (د . م، ١٩٩٥)، ص٦١.

(٣) جريدة الموصل، العدد ٧٨٢، ١١ نيسان ١٩٢٤

(٤) توفيق، المصدر السابق، ص١٣٥-١٣٦.

(٥) أنور الجندي، أقطاب الأقطار الإسلامية، مطبعة مكتبة مصر، (القاهرة، ١٩٤٦)، ص٢١ ؛ شطب، المصدر السابق، ص٧-٨.

(٦) وهم جماعات جاءوا من بيئات اجتماعية متباينة، فمنهم من قام بتحصيل العلم واستوطن المراكز الثقافية انذاك مثل قونية وقيصري واماسيا والتفوا حول تعاليم صوفية اكثر تعقيداً ويسمون أحياناً(بغزاة الدراويش)إذ كانت مهمتهم تتلخص بترسيخ مبادىء الاسلام في نفوس التركمان الوافدين الى الاناضول من خلال تعظيم فكرة فتح الاقطار لتوسيع رقعة دار الاسلام. لمزيد من التفاصيل ينظر: سيناء جاسم محمد الطائي، الاوقاف السلطانية في الدولة العثمانية١٤٥١-١٥٦٦، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية،(جامعة الموصل،٢٠١١)،ص ٢٨.

(٧) احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، دار زهران للنشر والتوزيع،(عمان،٢٠١١)،ص ٩٩-١٠٠.

المسارح المختلطة وحفلات الزواج على الطريقة الغربية[١]، واستبدل الطربوش بالقبعة، والسير على خطى التمدن الغربي والتشبه بمظاهر التقاليد الأوربية، كخطوة منه للتغيير[٢].

استهدف مصطفى كمال الجانب الثقافي ايضا، فمنع الحروف العربية المعمول بها في دوائر الدولة العثمانية وأحلّ مكانها الحروف اللاتينية، كما تبنت الدولة عام ١٩٢٦ حزمة من الاجراءات من خلال تبنيها القوانين السويسرية بدلاً عن القوانين السائدة والمعروفة بمجلة الأحكام الشرعية، في حين أصدر قانون العقوبات التركي المستوحى من القانون الإيطالي، ثم أصدر قانون منع بموجبه تعدد الزوجات، وألغى النص الدستوري الذي يُعدّ من خلاله الدين الإسلامي دين الدولة الرسمي، وبهذا تحولت تركيا إلى دولة علمانية[٣].

كانت عقوبة السجن أو الإعدام لكل من يخالف قرار مصطفى كمال من خلال إنشاء محاكم خاصة[٤]، والتي ساعدت على إيضاح معالم نظرية العالم الجديد التي تقوم على إصلاح الوضع والقضاء على إرث الماضي[٥]، فتحولت تركيا إلى دولة قومية بحدود سياسية واضحة، فنتج عن تلك الإجراءات احتدام الصراع بين المحافظين والمقصود بهم الاتراك السود والاتراك البيض حسب تصنيف نيلوقار غولا والعلمانيين، وظهرت ردود الفعل المعارضة تجاه النظام، من خلال ظهور المعارضة التي اتخذت أشكالاً مختلفة، أمّا قومية على شكل حركات مسلحة، أو سياسية بظهور الأحزاب[٦].

---

(١) حسان حلاق، تاريخ الشعوب الإسلامية الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، (بيروت، ٢٠٠٠)، ص٤٦؛ عيسى حسن، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، دار الأهلية، (عمان، ٢٠٠٩)، ص٣٤٥.

(٢) بروكلمان، المصدر السابق، ص٦٩٩.

(٣) أنس يونس عبد، سياسة تركيا الخارجية اتجاه دول أوربا الغربية١٩٥٠-١٩٦٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، (جامعة بابل، ٢٠٠٥)، ص١٧-١٩.

(٤) فتحي زغروت، النوازل الكبرى في التاريخ الإسلامي، الأندلس الجديدة، (مصر، ٢٠٠٩)، ص٦٥٩.

(٥) جواد، المصدر السابق، ص٧.

(٦) الدوري، حركة التحديث في تركيا، ص٥٩-٦٠.

ثانياً : تأسيس الأحزاب السياسية المعارضة

١-حزب الترقي الجمهوري Terakikiperver Cumhuriyet Partisi :

إنّ الإجراءات التي قام بها مصطفى كمال، عُدّت من قبل البعض من الشعب التركي متطرفة، بينما عدّها آخرون إجراءات مناسبة، فقد أشارت المادة(٧٠) من الدستور على حقوق المواطن التركي الطبيعية والصيانة من كل تدخت، وحرية الوجدان والفكر وحرية التملك، فتباينت الآراء حسب انتماءاتهم الفكرية[١]، في حين ولّدت تلك الإجراءات السريعة الخوف لدى البعض الآخر عن شكل السلطة التي سيؤسسها بسبب الصلاحيات الواسعة التي حصل عليها رئيس الجمهورية في الدستور، فضلاً عن إجراءات إلغاء السلطنة والاصلاحات الكمالية[٢].

فبدأت الانتقادات توجّه بصورة شديدة إلى السلوك الشخصي لمصطفى كمال الذي أراد أن يجمع السلطات بيده[٣]، شرع المعارضون حزباً مناهضاً لحزب الشعب الذي استقال عدد من أعضائهِ والنواب وضباط الجيش على حدٍّ سواء، وانضموا إلى الحزب الجديد، الذي تشكل بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٤ باسم حزب الترقي الجمهوري برئاسة كاظم قره بكير وسكرتيره العام علي جيبسوي، ورفع الحزب شعار الديمقراطية الليبرالية[٤]، فضلاً عن انضمام بعض أعضاء جمعيات الاتحاد والترقي السابقين إلى هذا الحزب والذي عُدّ تأسيسه ردة فعل على شكل إعلان الجمهورية و إلغاء السلطنة، وشكّل الدستور الجديد الذي تأسس عام ١٩٢٤[٥]، عُدّ هذا الحزب أول الأحزاب المعارضة في تركيا في ظل النظام الجمهوري[٦].

كان حزب الترقي في بنيته الاجتماعية رجعياً، إذ كانت مطالبه الأساسية، والتي صيغت في تسعة بنود لكي تقابل مبادئ حزب الشعب التسعة، ومنها إلغاء الاحتكارات الحكومية وجذب الرأسمال الأجنبي إلى البلاد والتخلي عن إنشاء الصناعة الوطنية، وعن مد سكك الحديد ، فضلاً عن نقل العاصمة من أنقرة إلى إستانبول[٧].

---

(١) شطب، المصدر السابق، ص١٠.

(2) Ismet Inonu, Hatiralar II, (Ankara, 1987), S.206.

(٣) الجميلي، تطورات واتجاهات ، ص١٦٣.

(4) Ozfirat, A.G.E, S. 35.

(5) Hakki Uyar, " Turkiye DE Tek Parti Donemi Ndeiktidar VE Muhalefet"(1923-1950), TC. Dokvzylul Uivwrsit Esi Ataturk Ilkeleri VE Inkilap Tarihi Enstitusu, Doktora Tizi,(Izmir,1998), S.82.

(6) Ozfirat, A.G.E, S.34.

(٧) مجموعة من الباحثين السوفييت، المصدر السابق، ص ١٣٣-١٣٤.

حاول هذا الحزب عن طريق المبادئ التي أعلنها استغلال التذمر والاستياء الذي ولّدته بعض إجراءات التحديث في نفوس الشعب التركي، إذ دعا إلى احترام التقاليد الدينية واللامركزية في الإدارة، وحاول مصطفى كمال إظهار نظامه على أنّه نظام ديمقراطي، فوافق على تأسيس هذا الحزب ليكون منافساً لحزب الشعب، وأبدى قبوله قائلاً : " إنّنا بحزبنا الوحيد الممثل بالمجلس الوطني نُعطي للآخرين انطباعا عن دكتاتورية الحكم في حين إنّنا نسعى لكي نُعطي انطباعا للغرب بأنّنا نُؤسس نظاماً ديمقراطياً، ولذلك يجب أن يكون ثمّة حزبين سياسيين في المجلس لكي يقوم الحزب الثاني بعملية المعارضة ومراقبة الحكومة في أعمالها ولذلك فأنّني أؤيّد قيام الحزب الجديد"[١].

إنّ تشكيل الحزب كان يستهدف مصطفى كمال وبعض المقربين منه، وتحديداً عصمت إينونو وفوزي باشا، فضلاً عن تأكيده من خلال منهاجه الوقوف ضد الأوتوقراطية من خلال إيجاد صيغة عمل دستورية، كما إنّه أكد على الوحدة الوطنية والتخلص من السيطرة الفردية في الحكم، لذلك ألزم الحزب في منهاجه رئيس الجمهورية بأن يبقى فوق الأحزاب، وترك مقعده في المجلس الوطني أثناء الانتخابات، إنّ هذا الحزب أعطى المعارضة التركية الضوء الأخضر للوقوف بوجه النظام[٢].

وعلى الرغم من عدم وجود صحيفة ناطقة باسم الحزب، فقد أخذت مجموعة من الصحف على عاتقها تأييد هذا الحزب ونشر آرائه في مدينة إستانبول، ومن هذه الصحف (وطن، وطنين، وتوحيد أفكار)، فضلاً عن إنّها تصدت في نشراتها لسياسة حزب الشعب الاقتصادية، واتهمته بالتنصل عن وعودها التي قطعها في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية[٣]، كما شنّت تلك الصحف الصحف حملة صحفية شديدة ضد حكومة عصمت إينونو، فكانت ردة الفعل سريعة من قبل مصطفى كمال، إذ رضخ لمطالب المعارضة، فقام بعزل عصمت إينونو بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٤، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة علي فتحي اوكيار[٤]، وقد ضمت الحكومة الجديدة وزراء

---

(١) نقلاً عن: شطب، المصدر السابق، ص١٢.

(2) Kinross, op,cit., p.395.

(٣) جواد، المصدر السابق، ص١٢.

(٤) علي فتحي إسماعيل : ولد عام ١٨٨٠ في مدينة بيريلي المقدونية، أطلق عليه مصطفى كمال لقب أوكيار وتعني باللغة التركية الصديق الوفي، أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في مدينة ماتسير، التحق بالكلية العسكرية عام ١٨٩٨، وتخرج منها برتبة ملازم عام ١٩٠٣، انضم إلى جمعية الاتحاد والترقي عام ١٩٠٧، تقلد منصب رئاسة الوزراء لمرتين ما بين ١٩٢٣ و ١٩٢٥، أسس الحزب الحر الجمهوري عام ١٩٣٠، توفي عام ١٩٤٣. للاستزادة يراجع : سرمد عكيدي فتحي ، " علي فتحي أوكيار ودوره في تأسيس الحزب الحر الجمهوري"، مجلة=

معتدلين، وأوقفت الاستقالات داخل حزب الشعب الجمهوري، بينما فتحت الطريق أمام حزب الترقي الجمهوري، الذي بدأ بتنظيم نفسه وفتح له فروع عديدة في عدد من المدن، منها أنقرة وإستانبول وأزمير، فضلاً عن المحافظات الشرقية[١].

لقد عدّ أعضاء حزب الترقي الجمهوري إقالة عصمت إينونو عن منصب رئاسة الوزراء دلالةً واضحةً على ضعف الحكومة التركية، ونصراً كبيراً لمبادئ حزبهم الجديد، ومن الملاحظ أن معارضة الحزب اتسمت بالتدرج، فكان يكتفي في أول الأمر بالقول بأنّ الحركات التجديدية لم يحن وقتها وبأنها لا تتناسب مع روح الشعب، ثمّ أخذ يصعد من خطابه بأن تلك التجديدات لا دينية ومعادية للاسلام، لذا أخذوا بمهاجمة الحكومة بشدّة، وردّ حزب الشعب على تلك الهجمات، إذ تم استغلال انتخابات المجلس الوطني الكبير من قبل الحزب الحاكم وحزب الترقي للتشهير ببعضهما البعض، إذ تم اتهام الحزب الحاكم بالتلاعب بنتائج الانتخابات، ومما زاد الأمر سوءاً قيام الصحف التابعة لكلا الحزبين في زيادة حدة الخلافات وتعميقها، التي بقيت حتى عام ١٩٢٥، إذ إنّ قيام الحركة الكردية أعطى النظام مبرراً لوأد المعارضة في مهدها[٢]، وعلى الرغم من إنّ مصطفى كمال كانت لديه الرغبة في بادئ الأمر بالاعتراف بالحزب الجديد وتثمين دور المعارضة الرسمية، لكنّ الذي منع الاعتراف هو إنّ مصطفى كمال عدّ حزب الترقي مجرد حركة انشقاق من حزبه عن حزبه وليس حزباً معارضاً، واستدل بذلك من خلال مبادئه التي أعلنها، التي تشابه إلى حدٍّ ما مبادئ حزب الشعب، فعد تأسيسه حركة انعزالية من الحزب نفسه[٣]، وشن مصطفى كمال حملة خطابية بقوله(هل ينتظر من قوم دستورهم بيرق يرفعونه بأيديهم أن يكونوا حسنى النيّة؟ أليس هذا هو بيرق الخدّاعين الذين استغلوا الجهال والمتعصبين وعُبّاد الخرافات منذ قرون ليحققوا مآربهم الشخصية؟).

وقد قامت الصحف الناطقة باسم الحكومة باستغلال جميع المناسبات الرسمية في مهاجمة الحزب المعارض، و كيل التهم لأعضائه بمعاداة النظام الجمهوري، فضلاً عن وصفها إياهم بصفة الرجعية وتأليب الرأي العام التركي ضدهم[٤]، بالمقابل قام مصطفى كمال بتوجيه التهم

=الدراسات التربوية والعلمية (الجامعة العراقية)، المجلد ١، العدد ١٦، ٢٠٢٠، ص١٤ ؛ الجميلي، العراق والحركة الكمالية، ص٧٥.

(1) Uyar, A.G.E, s.83.

(٢) هزبر حسن شالوخ، التطورات الدستورية في تركيا وأثرها في السياسة الداخلية١٩٣٧-١٩٨٣، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد(جامعة بغداد،٢٠١٢)، ص٣٥.

(٣) الجميلي، تطورات واتجاهات، ص١٦٧.

(٤) جواد، المصدر السابق، ص١٥؛ شالوخ، المصدر السابق، ص٣٥.

بالحزب المعارض استناداً إلى الاستقالات التي قدمها كاظم قره بكير ومجموعة من الضباط الآخرين، في الوقت الذي كانت فيه تركيا تعد العُدّة للقيام بعملية شاملة ضد حركة الشيخ سعيد عام ١٩٢٥ جنوب شرق الأناضول(١)، اتهمت الحكومة التركية من جهتها حزب الترقي بتحريض الجماهير ضدها، فضلاً عن اتهام الحزب بتقديم الدعم للحركة الكردية(٢).

وبهذا وجدت الحكومة اندلاع تلك الحركة فرصة لا تعوض في إيقاف نشاط الحزب المعارض، بموجب قانون حفظ النظام الصادر من المجلس الوطني بتاريخ ٤ آذار ١٩٢٥. منح هذا القانون حكومة عصمت إينونو صلاحيات استثنائية لمدة سنتين، لذا تم حل حزب الترقي المعارض للنظام بتاريخ ٣ حزيران ١٩٢٥(٣).

وعلى الرغم من اعتراض حزب الترقي الجمهوري على قانون إقرار السكون واعتباره مخالفاً للدستور وفيه تقييد كبير للحريات وسلب حقوق المواطنين ، إلّا إنّه في النهاية نُفّذ وطُبّق حسب رؤية الحكومة(٤).

ونتيجة لذلك استمرت أول تجربة للمعارضة في تاريخ الجمهورية التركية الأولى المتمثلة بحزب الترقي الجمهوري، بما يقارب الستة أشهر ونصف ابتداءً من تأسيسه بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٩٢٤ حتى حلّ الحزب في ٣ حزيران ١٩٢٥(٥). ويمكن القول إن مصطفى كمال أراد فسح المجال بتشكيل حزب الترقي الجمهوري لمعرفة نوايا الساسة الاتراك تجاههُ كي يتم تصفيتهم، وهو ماسيحدث فعلاً عام١٩٢٦.

أمّا قادة الحزب فقد تمت تصفيتهم خلال محاكمة المتهمين بمحاولة اغتيال مصطفى كمال التي حدثت في مدينة أزمير بتاريخ ١٥ حزيران ١٩٢٦، تم على أثرها إعدام ستة نواب من حزب الترقي الجمهوري المعتقلين لدى الحكومة(٦)، بينما تم اطلاق سراح القسم الآخر منهم لعدم كفاية الأدلة ضد التهم التي وجهت لهم، وهكذا انتهى المطاف بحزب الترقي الجمهوري وقادته(٧).

---

(١) الجميلي، تطورات واتجاهات، ص١٧١.

(٢) مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص١٣٤.

(3) Uyar, A.G.E, S.83.
(4) Ozfirat, A.G.E, S.37.
(5) Uyar, A.G.E, S.81.
(6) Lewis, op.cit., p.269.

(٧) تبيّن أنّ الحزب حسب تقييم بعض المراقبين على الرغم من قصر عمره، إلّا إنّ حضوره كان مؤثراً في الشارع التركي، لاشتماله على الظاهرة السياسية والدينية الناتجة عن إجراءات مصطفى كمال التحديثية. الجميلي، تطورات واتجاهات، ص ١٧٣-١٧٤ .

٢-الحزب الحر الجمهوري Serbest Cumhiriyet Partisi:

عُدّ هذا الحزب ثاني حزب معارض موجّه أنشأ في فترة التجاذب الذي ضرب العالم بأكمله لاختلافه من حيث خواص الإنشاء والإغلاق عن الحزب الترقي الجمهوري المعارض، ولا سيما إنّ الحزبين خرجا من رحم حزب الشعب الجمهوري، إلّا إنّ حزب الترقي الجمهوري أنشأ من انشقاق طبيعي للمعارضة من داخل الحزب، أمّا الحزب الحر الجمهوري أنشأ نتيجة ضغط بعض الظروف كونه أنشأ بطلب من مصطفى كمال ليكون حزباً معارضاً شكلياً للحكومة(١).

بدأت بوادر الخلاف السياسي تظهر على الساحة السياسية عام ١٩٢٩ بين مصطفى كمال ورئيس الوزراء عصمت إينونو بتوجيه اللوم على الأخير في مسألة تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت تركيا مسببةً ركوداً في جميع مفاصل الاقتصاد التركي، في الوقت الذي كان يعمل تحت بنود معاهدة لوزان، ومما زاد من تفاقم الوضع قيام الحركة الكردية المسلحة عام ١٩٣٠ ، مما أسهمت بشكل فعّال في تدني الاقتصاد التركي(٢).

ومن أجل الوقوف على إنشاء الحزب الذي تشكل بإيعاز من مصطفى كمال، نتيجة لأسباب عدة منها :

أ- الأسباب الخارجية: يمكن القول بأنّه كان على تركيا أن تُظهر سياستها بصورة عصرية على الطراز الغربي، بوجود عدة أسباب سياسية كنتاج لحرب الاستقلال، لأنّ نظرة الدول الغربية لتركيا بوصفها دولة دكتاتورية، والتي أثارت انزعاج مصطفى كمال، وهي ما عبر عنها على فتحي أوغيار في إحدى مقابلاته عندما قال : " المشهد اليوم هو تقريباً عبارة عن مشهد دكتاتوري والمجلس الموجود هو عبارة عن سياسة الأمر الواقع، و إنّ الجميع في داخل تركيا وخارجها ينظرون إلينا نظرة أنّنا دكتاتوريون"(٣)، بينما صرّح سفير الولايات المتحدة الأمريكية في تركيا عام عام ١٩٣٠ حول انزعاج مصطفى كمال من النظرة الغربية لتركيا ، بالمقارنة بين فكرة الحزب الواحد في تركيا من جهة وما معمول به في الغرب من جهة أخرى، وهو ما عدّها إهانة لتركيا، أمّا الكُتّاب الغربيون فقد تطرقوا في كتاباتهم حول الدكتاتورية التركية، بعدما قاموا بتصوير تركيا على إنّها من ناحية الشكل تشبه أوربا، أمّا المضمون والحقيقة فهي دولة شرقية(٤)، ويقول برنارد لويس(تركيا مثل الغراب الاسود الذي يريد التشبه بطائر النورس الابيض الذي حاول أن يطلي

(1) East Oz, Tek Parti Yonetimi Ve Siyasal Katilim(1923-1945), Gundogan Yay, Ankara,1992), S.101-102.

(٢) فتحي، المصدر السابق، ص١٧.

(3) Oz, A.G.E, S.102.
(4) Uyar, A.G.E, S.85.

نفسه بالبياض فلم يصبح طائر نورس وما عاد يشبه الغربال)، لذا فإنّ إنشاء الحزب هو جواب على تلك الانتقادات[١].

ب-الأسباب الداخلية: إنّ انتشار حالة عدم الرضا بين المجتمع التركي من جهة وتصاعد أصوات المعارضة وتذمرها بين أعضاء حزب الشعب ضد سياسة عصمت إينونو وسوء معالجتها للأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد من جهة أخرى، وهي ما كشفت مساوئ حكم الحزب الواحد[٢].

ومن أجل امتصاص نقمة جماهير الشعب التركي وصرفه عن النظام ضد مساوئ الحكم ، وكذلك من أجل منح الطبقة المستاءة من حكم البرجوازية صيغة قانونية لانتقاد سياسة الحكومة وحزبها الحاكم بطريقة مهذبة، فضلاً عن سد جميع الطرق أمام هذه الفئة لمنعها من الانشقاق عن حزب الشعب ، لذا لجأ أقطاب النظام التركي إلى إيجاد وسيلة تلبي هذه الغاية، وكان ذلك عن طريق تأسيس حزب معارض إلى جانب حزب الشعب ليكون بمثابة صمام أمان لحالة الغضب التي عاشتها الجماهير التركية جرّاء سياسة الحكومة[٣]، وإعطاء المجلس الوطني الكبير الحرية الكافية لنقد سياسة الدولة، وبذلك بهدف إمتصاص المعارضة المكبوتة التي ازدادت فعالياتها خلال الأزمة الاقتصادية.

بحث مصطفى كمال مع أركان النظام باجتماع عقد بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٣٠ في مدينة يلاو Yalova موضوع المعارضة الرسمية، اتفق المجتمعون على تأسيس حزب معارض لحزب الشعب ليكون مراقباً لسياسة الحزب الداخلية والخارجية[٤]،

وبعد الاتفاق على تأسيس الحزب وصل فتحي أوكيار إلى إستانبول قادماً من باريس، والذي كان يعمل سفيراً لتركيا في فرنسا خلال المدة (١٩٢٥-١٩٣٠)، والذي عرُض عليه رئاسة الحزب الجديد من قبل مصطفى كمال، لكنّه تردد في بادئ الأمر لخشيته من ظهور صراعات شخصية ناتجة عن رئاسته للحزب، بدوره طمأن مصطفى كمال أوكيار بأنّ هذا الحزب سيكون تحت إشراف مصطفى كمال بصورة مباشرة، كما وعده سبعين مقعداً في المجلس الوطني بالانتخابات القادمة، ومن الجدير بالذكر إنّ النواب الذين رُشحوا ليكونوا ضمن أعضاء الحزب الجديد إلى جانب فتحي أوغيار ، طلب أولئك النواب من مصطفى كمال ضماناً بعدم التضحية بهم

---

(1) A.E, S.85.

(٢) فتحي ، المصدر السابق، ص١٧.

(٣) جواد، المصدر السابق، ص١٤٥.

(4) Osman Okyar Ve Mehmet Seyitedanlioglu, Ataturk , Okyar Ve Cok Partili Turkiye, Turkiye Bankasi, Baski5, (Istanbul, 2010),S.67.

لارتباطهم بالحزب المعارض[١]، فما كان من مصطفى كمال أن يقدم ضماناً أفضل من تقديمه صديقه المقرّب نوري بك ليتولى منصب سكرتير الأمين العام للحزب[٢].

وفي مطلع شهر آب عام ١٩٣٠ قدّم فتحي أوكيار استقالته من منصبه كسفير لتركيا في باريس، وبتاريخ ٩ آب من العام ذاته وجّه أوكيار رسالة إلى مصطفى كمال بيّن فيها أسباب استياء الجماهير التركية المتصاعدة بشكل كبير خلال الأزمة الاقتصادية، أوضح أيضاً أوكيار في رسالته سوء سياسة الحكومة المالية في مواجهة التحديات الاقتصادية بتحميلها الشعب ضرائب كبيرة لا يقوى على دفعها، فشخّص بذلك العلاج لحل تلك المشاكل، وأوضح قائلاً : " أن الحل يكمن بتشكيل حزب سياسي معارض يقوم بانتقاد الحكومة ومراقبة اعمالها"[٣].

ردّ مصطفى كمال على رسالة أوكيار برسالة نشرتها الصحف المحلية بتاريخ ١١ آب، استهل كمال رسالته بالتملّص عن سوء إدارة الحكومة من خلال تأكيده على موافقته على تأسيس الحزب الجديد وفق النمط العلماني[٤]، وبعد الرسائل المتبادلة بين الأثنين تم الإعلان عن تأسيس الحزب الحُر الجمهوري بتاريخ ١٢ آب من العام ذاته، ضم الحزب في صفوفه فتحي أوكيار بصفته أميناً عاماً للحزب، ونوري بك سكرتيراً عاماً، أمّا الأعضاء فكانوا كل من الدكتور رشيد غالب بك – نائب أيرينErin، وحيدر بك–نائب إستانبول، وطلعت بك –نائب أنقرة ، وغيرهم من الأعضاء الآخرين، يذكر إنّ هؤلاء كانوا أعضاءً في صفوف حزب الشعب، إذ انضموا إلى الحزب بعد تقديم استقالاتهم من حزب الشعب بإيعاز من مصطفى كمال[٥].

وفي يوم الإعلان عن تأسيس الحزب نشرت الصحف التركية منهاج الحزب منها صحيفة أيرين""[٦]، تضمن المنهاج معالجة الضرائب للتخفيف عن كاهل السكان وتنظيم الأمور المالية ورفض تدخل الدولة في المؤسسات الاقتصادية، وتحرير الفلاحين من القروض الربوية، ومحاربة الفساد والرشاوى المنتشرة في مفاصل الدولة، ومنح المرأة حقوقاً سياسة، كما شددّ على تقوية الجمهورية والعلمانية[٧].

---

(١) فتحي ، المصدر السابق، ص١٨.

(٢) ومن أجل إثبات حُسن نيته أعلن عن انضمام شقيقته (مقبولة) للحزب لتكون إحدى كوادر الحزب المتقدمة من خلال تزعمها للكادر النسوي. أريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث، ترجمة : عبداللطيف حارس، مراجعة : سعد ضاروب، دار المدار الإسلامي، (بيروت، ٢٠١٣)، ص٢٦٠.

(٣) نقلاً عن: جريدة السياسة(القاهرة)، العدد ٢٤٢٥، ١٢ آب ١٩٣٠ ;Kinross, op,cit.,p.451 .

(٤) جواد، المصدر السابق، ص١٤٩.

(5) Osman, A.G.E, S.71.

(6) Lewis, op.cit.,p105.

(٧) العبيدي، المصدر السابق، ص٣٥.

ومن الجدير بالذكر إنّ مصطفى كمال هدف من تأسيس الحزب للمحافظة على التوازن بين إينونو الذي بدأت قوته تتزايد داخل البلاد مع أوكيار[١]، يمكن أن يكون تأسيس الحزب من أجل توجيه المعارضة الاجتماعية المتزايدة منذ سنوات إلى حزب معارض يمكن السيطرة عليه والتحكم به وليس معارضاً لنظام الحكم القائم[٢].

تألف منهاج الحزب من إحدى عشرة مادة بعدما نشرت للرأي العام، أكدت المادة الأولى على إنّ الحزب مبني بالإيمان على المبادئ التي اعتمدها حزب الشعب كالجمهورية والقومية والعلمانية، إذ استطاع من خلال إعلانه عن هذه المبادئ أن يحقق مكانة مهمة بين الجماهير، واستقطاب فئات الشعب المختلفة إلى صفوفه على المستويين الرسمي والشعبي، فعلى المستوى الرسمي نجد أنّ ما يقارب ٦٥ عضواً من أعضاء حزب الشعب والنواب في المجلس الوطني الكبير المعارضين لسياسة عصمت إينونو بتأييد ومباركة الحزب الحر الجمهوري المعارض[٣]، أمّا على المستوى الشعبي فقد التفت حوله أعداد غفيرة من الجماهير العمالية والطبقة الكادحة ، بعدما وجدت تلك الجماهير في الحزب وسيلة للتعبير عن غضبها على الحكومة وسياستها في مواجهة الأزمة الاقتصادية[٤].

وعلى الرغم من أنّ أعضاء الحزب القيادية بقيت جوهراً وعلناً مرتبطة بمصطفى كمال وتعمل تحت إشرافه، إلّا إنّ ذلك لم يمنع من اجتذاب قوى المعارضة التركية، وحتى المعارضة الدينية أيّدت الحزب على الرغم من علمها بتوجهات الحزب العلمانية، وهو ما يبين إنّ المعارضة خلال تلك الحقبة كانت تحاول التمسك بأيّ وسيلة تعبر فيها عن سخطها واستيائها من سياسة الحكومة[٥].

وأثناء تلك التطورات تلقّى فتحي أوكيار عدداً من الرسائل من الجماهير التركية تدعوه لزيارة الأناضول وعلى وجه الخصوص مدينة أزمير–ثاني أكبر مدينة صناعية في تركيا– ومدينة أيجه، وما أن دخل شهر أيلول من العام ذاته سافر فتحي أوكيار متجهاً إلى أزمير من أجل افتتاح فرع لحزبه، فضلاً عن مدن باليكسر وآيدن ومانيسا، إذ كان السبب لتوجهه إلى تلك المدن شعوره أن الجماهير التركية متلهفة للديمقراطية التي أعلنها الحزب الجديد في برنامجه[٦]، وقبل وصوله إلى مدينة أزمير اتخذت قوات الأمن إجراءات احترازية لتأمين وصوله بهدوء تام، لكن ما حصل

---

(1) Oz, A.G.E, S.103.
(2) Uyar, A.G.E, S.86.

(٣) جريدة صدى العهد(بغداد)، العدد١٥، ٢٤ آب ١٩٣٠.

(٤) جواد، المصدر السابق، ص١٥٢.

(٥) المصدر نفسه، ص١٥٢.

(٦) فتحي، المصدر السابق، ص٢٠.

حدث كان عكس التوقعات إذ حصلت تجمعات غفيرة من الجماهير أمام الفندق الذي أقام فيه، التي وصلت أعدادها نحو (٤٠) ألف تهتف بحياة مصطفى كمال وتُحيي فتحي أوكيار، حاولت قوات الأمن تفريق التجمعات لكن دون جدوى، وأثناء ذلك حدث أكبر إضراب للعمال في أزمير مطالبين بزيادة أجورهم، كما قام سجناء سجن أزمير بالهجوم على بوابة السجن، محاولةً منهم للانضمام إلى صفوف المتظاهرين[١].نفهم ممّا سبق ان مصطفى كمال لم يكن واثقاً من المعارضة بالرغم من انها جاءت بإيعاز منه.

أثارت تلك التطورات قلق الحكومة و أعضاء حزب الشعب الجمهوري، الذي قام بالإيعاز إلى فروعه في أزمير بتنظيم تجمعات مناهضة للتجمعات المؤيدة للحزب الحُر، إلّا إنّ هذه الخطوة لم تكن موفقة، فلم يخرج إلّا أعداد قليلة من المؤيدين لحزب الشعب، وحدثت اشتباكات بين أنصار الحزبين في مدينة أزمير، كما طالت الاشتباكات مكتب صحيفة آهنيك المؤيدة لحزب الشعب، وتم خلال الاشتباكات تمزيق صور إينونو من قبل مؤيدي الحزب الحُر[٢].

حاولت الحكومة تدارك الموقف بتوجيه دعوة إلى أوغيار بالرجوع إلى مدينة أنقرة، في الوقت الذي ألقى به أوغيار كلمة على أهالي مدينة أزمير بتاريخ ٦ أيلول ١٩٣٠، شجب فيها سياسة الحكومة الاقتصادية التي أنهكت الاقتصاد التركي، ووضح أنّ سياسة حزبه تشجع القطاع الخاص وتدعمه، كما أكد على ضرورة تحديد الإنفاق الحكومي لجميع المشاريع تتجنب فيها الحكومة تحميلها تلك النفقات للأجيال القادمة، ختم أوغيار كلمته بالمدح والثناء على مصطفى كمال واصفاً إياهُ بأنّه باني تركيا ومحررها[٣].

عقب تلك الأحداث اتخذت الحكومة التركية مجموعة من الإجراءات هدفت من خلالها إفهام قوى المعارضة، ستتخذ إجراءات رادعة في حالة تصاعد نشاطها ضد النظام[٤].

وعندما بدأت الانتخابات، أكد حزب الشعب على دعايته واعتبرها تأهيل للانتخابات العامة، إذ حظيت باهتمام كبير من قبل حزب الشعب، إذ جرت الانتخابات في أوائل تشرين الاول١٩٣٠، أستطاع الحزب الحر الفوز في(٣١) دائرة انتخابية من أصل(٥٠٢) دائرة، وقد تدخل أعضاء حزب الشعب الجمهوري في تزوير النتائج حتى لا تقوى شعبية الحزب الحر، ونشب الصراع من جديد بين الحزبين على أثر فوز حزب الشعب بأغلبية المقاعد ، بعدما تم

---

(١) جريدة صدى العهد(بغداد)، العدد ٣٨، ١٩ أيلول ١٩٣٠.

(٢) جواد، المصدر السابق، ص١٥٤.

(٣) د . ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣١١/٧١٧، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية، ٣٩٦٨، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠، الوثيقة المرقمة ٣٠٩، ص١١١.

(٤) جواد، المصدر السابق، ص١٥٥.

تراشق الاتهامات فيما بينهما، أدرك زعيم الحزب الحُر بعد التصويت على حكومة إينونو إنّ حزبه شارف على نهايته، فلم يتبقَ سوى الإعلان الرسمي عن حلّه[١].

أمّا أعضاء الحزب الذين انضموا إليه عند تشكيله فقد بدأوا بالانسحاب من صفوف المعارضة والعودة إلى موالاة النظام عن طريق الانضمام إلى صفوف حزب الشعب من جديد[٢].

وبتاريخ ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٣٠ ألقى أوكيار خطاباً شديد اللهجة ضد الحكومة وحزب الشعب الحاكم، وبعد الخطاب بيومين وجه رسالة إلى وزارة الداخلية أكد فيها عن عدم نيته بتأسيس الحزب الحر لمعارضة مصطفى كمال، لعلمه باستحالة الأمر، و إنّ الظروف التي ألمت بالحزب قد عرضّته لهذا الموقف[٣]، وهكذا انتهى المطاف بحزبه بتفاعل عوامل عديدة أسهمت بحل الحزب، منها المدّ الشعبي والتفاف الجماهير التركية الناقمة على سياسة الحكومة حول الحزب، بينما كان هدف الحكومة من تأسيس الحزب امتصاص غضب الجماهير كمحاولة منها لجعله معارضاً شكلياً لها[٤].

(١) علي إسماعيل زيدان، حزب الشعب الجمهوري وأثره في السياسة التركية ١٩٦٠-١٩٨٠، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية(جامعة ديالى،٢٠٢٠)، ص٢١.

(٢) جواد، المصدر السابق، ص١٥٩.

(٣) شطب، المصدر السابق، ص٢٨.

(٤) د . ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣١١/٧١٧، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية، ١٦٩٠، ٦ أيار ١٩٣١، الوثيقة المرقمة ٣٨، ص١٠٥.

المبحث الثاني : الحركات الكردية المسلحة للمدة (١٩٢٥-١٩٣٧).

أولاً : حركة سعيد بيران ١٩٢٥:

حظيت حركة الشيخ سعيد بيران[١] عام ١٩٢٥ضد النظام باهتمام المراقبين السياسيين، بسبب ما تركته من تطورات سياسية على المستوى الداخلي في تركيا، فضلاً عن آثارها على الصعيد السياسية الخارجية[٢]، فلو رجعنا إلى الانتفاضة التي سبقتها نجد أنّ انتفاضة الملا سليم أفندي البدليسي عام١٩١٣ في ولاية سرت عُدّت من الانتفاضات المهمّة المؤثرة بشكل كبير لقيام انتفاضة الشيخ سعيد بيران، إذ كان البدليسي أحد الوعّاظ الدينيين للشيخ جلال الدين والد الشيخ سعيد بيران، أيّ إنّه كان يدرس الشيخ جلال الدين العلوم الشرعية، وبعد فشل انتفاضتهم لجأ إلى السفارة الروسية وبقي مختبئاً بها حتى عام١٩١٤عندما اقتحمت القوات السفارة وأُلقي القبض عليه وتمّ شنقه [٣]، ومن الأسباب الداخلية لانتفاضة البدليسي نظام الضرائب العثماني الذي كان مفروضاً على المجتمع بجميع مكوناته القومية، إذ كان نظاماً تعسفياً أدى إلى إفقار الناس وعدم قدرتهم على دفعه، فضلاً عن سياسة التتريك التي أراد الاتحاديون تطبيقها على المجتمع من أجل صهر الأقليات العرقية في بودقة واحدة، ومن هذه الأقليات الأكراد[٤]، فضلاً عن سياسة التجنيد الإلزامي الذي اتبعته الدولة العثمانية وذلك لحاجتها المستمرة للموارد البشرية بسبب سلسلة الحروب الطويلة التي خاضتها ضد أعدائها، كما أنها دولة ذات طابع عسكري منذ قيامها[٥].

---

(١) سعيد بيران : ولد في قرية بالو-جنوب شرق تركيا- عام ١٨٦٥ ينتمي إلى الطريقة النقشبندية ، أمتاز بقوة الشخصية لمكانته الدينية، لديه مصالح تجارية وأقتصادية كبيرة، قاد الحركة الكردية المسلحة جنوب شرق الأناضول ضد النظام التركي علم ١٩٢٥، إلا أن حركته لم يكتب لها النجاح بعدما تم سحقها من قبل الجيش التركي. لمزيد من التفاصيل ينظر : منال الصالح ، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية ١٩٦٩-١٩٩٧، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت، ٢٠١٢)، ص٢٥؛ روبرت أولسن، تاريخ الكفاح القومي الكردي١٨٨٠-١٩٢٥، مطبعة آراس، (أربيل، ٢٠١٣)، ص٢١٦-٢٢١.

(٢) الجميلي، تطورات واتجاهات، ص١٣٢.

(٣) وليد حمدي الأعظمي، الأكراد وكردستان في الوثائق البريطانية دراسة تاريخية وثائقية، (لندن، ١٩٩٠)، ص٣٠٩.

(٤) عثمان علي، دراسات في الحركة الكردية المعاصرة(١٨٣٣-١٩٤٦) دراسة تاريخية وثائقية، (أربيل، ٢٠٠٣)، ص٢٢١ ؛ سروة اسعد صابر، كوردستان من بداية الحرب العالمية الأولى إلى نهاية مشكلة الموصل، (١٩١٤-١٩٢٦)، (أربيل، ٢٠٠١)، ص٣١.

(٥) جاوان حسين فيض الله الجاف، الكرد وموقفهم من جمعية الاتحاد والترقي ١٨٩٨-١٩١٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة بغداد، ٢٠٠٩)، ص١٣٦.

وبعد عدة معارك طاحنة خاضها أنصار البدليسي ضد القوات العثمانية أدت بالتالي إلى انتصار أنصار البدليسي وتحرير مدينة بدليس في ٣ نيسان عام ١٩١٤[١]، لكن في النهاية استطاعت الدولة العثمانية إخماد حركة البدليسي والقبض عليه وتنفيذ حكم الإعدام به وبرفاقه عام١٩١٤[٢].

قبل الدخول في أحداث حركة المعارضة الكردية ضد النظام التركي عام ١٩٢٥، يجب علينا معرفة تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع التركي، بغية الوصول إلى الأسباب التي أدت إلى اندلاع هذه الحركة في جنوب شرق تركيا، فلو استعرضنا الأحداث داخل الدولة العثمانية منذ عام ١٩١١، الذي هو بداية الحرب الإيطالية العثمانية والحروب البلقانية وحتى نهاية حرب الاستقلال التركية عام ١٩٢٢، وقيام الجمهورية التركية الحديثة سنجد أنّ تلك الحروب استنزفت الاقتصاد التركي وموارده البشرية[٣]، كذلك فإنّ الظروف التي مرّ بها الأكراد أثناء انضوائهم تحت الحكومة التركية، دفعت القوى الكردية للقيام بالانتفاضة ضد النظام الحاكم في تركيا، فبعد أن تبيّن للأكراد في كردستان– جنوب شرق الأناضول– نوايا الكماليين ونزعتهم القومية، ولا سيما موقفهم من القضية الكردية، بدأوا في تنظيم أنفسهم لمواجهة المرحلة المقبلة من التطورات التي سوف يتعرضون لها[٤]، فضلاً عن ذلك فإنّ الواقع الريفي المحافظ على المبادىء الاسلامية والاخلاق الحسنة الذي كانت تعيشه تركيا أدى إلى ظهور التناقضات في وقت مبكر من الحكم الجمهوري التركي ما بين الغالبية الفلاحية والنظام الحاكم ولا سيما في المسألة الدينية، إذ كان المجتمع في الأناضول تجمعهم العاطفة الدينية، وبعد إلغاء السلطنة واجهت الحكومة التركية ردود أفعال الشعب بحذر شديد، بوصفها– إجراءات الحكومة التركية – تتنافى مع جوهر الدين الإسلامي الذي تعتنقه الدولة العثمانية منذ نشأتها، وبالتالي أدت تلك الإجراءات إلى تحرك بعض قوى المعارضة السياسية والقومية ضد النظام[٥]، كما إنّ العوامل الاقتصادية كان لها دور كبير لا يقل أهمية عن العامل القومي في إذكاء روح الثورة لدى الأكراد، إذ تضررت الطبقة الاقطاعية الكردية من السياسة الحكومية التي سعت من خلالها إلى فرض سيطرتها على تلك المنطقة، التي لم تنضوِي في أوقات سابقة للسلطة المركزية، فضلاً عن

(١) م . س . لازاريف وآخرون، تاريخ كردستان، ترجمة: عبدي حاجي، دار سبيريز للطباعة والنشر،(أربيل، ٢٠٠٦)، ص١٧٣.

(٢) صابر، المصدر السابق، ص٣٣.

(٣) الجميلي، تطورات واتجاهات ، ص١١٧.

(٤) جريدة التآخي(بغداد)، العدد ١٠٧٥، ٢ تموز ١٩٧٢.

(٥) الجميلي، تطورات واتجاهات، ص١١٨–١١٩.

ذلك فإنّ الضرر قد لِحق الطبقة البرجوازية الكردية بسبب ارتباط المنطقة بالسوق التركي[١]، كما إنّ الوضع السياسي لا يقل شأناً عن العوامل السابقة الذكر، فقد أثر بتفاعله بالأحداث التي أدت إلى قيام ثورة سعيد بيران ١٩٢٥، فقد كان وضع تركيا الداخلي غير مستقر سياسياً قبيل اندلاع الحركة، وذلك بسبب الاستقالات التي قدمها رفاق مصطفى كمال والتي سبقت الإشارة إليها، والذين كانوا يتبوؤون مراكز مهمة في الدولة التركية، إذ قدموا استقالاتهم في تشرين الأول ١٩٢٤، وأعلنوا انضمامهم إلى صفوف المعارضة، وبالتالي أدت تلك الاستقالات إلى نتائج وخيمة، وهي سقوط وزارة عصمت باشا الثانية ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٤، التي لم تدم أكثر من ثمانية أشهر وأربعة عشر يوماً، فقد تعرضت إلى انتقادات شديدة من قبل المعارضة، ولا سيما بعد فشلها في معالجة الوضع الاقتصادي المتردي في تركيا، وتشكلت على أثرها وزارة جديدة برئاسة على فتحي أوكيار، فكانت تلك الحكومة الجديدة دليلاً واضحاً على الضعف السياسي ومما ساعد على اشتداد قوى المعارضة للقيام بأنشطتها ومن بين هذه القوى الحركة الكردية[٢].

وعلى الرغم من إنّ البعد الديني كان شعار الحركة الكردية في ظاهرها، إلّا إنّ الحقيقة لقيامها هي روح الاستقلال التي سرت بين القوميات الخاضعة لحكم الدولة العثمانية، فقد أثرت تلك الحركات القومية بشكل كبير على قادة الحركة الذين أرادوا أن يكون لهم كيان سياسي كردي خاص بهم ضمن منطقة وجودهم في جنوب شرق الأناضول في ظل الحكم التركي، بينما يذكر الدكتور رضا نور في مذكراته وهو عاصر الحدث، أنه سأل صائب وهو أحد أعضاء محكمة الاستقلال وهو الذي رأسها فقال لي، لاتوجد نزعة كردية في هذا الأمر، لم تكن هذه الحركة إلّا بدافع الدين، ويذكر أن الشيخ سعيد رجل عظيم التديّن ولقد أثار الغاء السلطنة والمدارس الدينية والزوايا ومسألة فرض القبعة ثائرته[٣]، كذلك يجب أن لا نغفل الدور الذي أداه مصطفى كمال في استمالة الأكراد أثناء صراعه على السلطة مع السلطان محمد وحيد الدين، ونكثه بالوعود التي قطعها لهم في إعطائهم حقوقهم القومية[٤]، وسياسة الصِهر القومي التي طبقتها الحكومة التركية ضد القومية الكردية بكل ما أوتيت من قوة[٥]، فضلاً عن رفض الحكومة التركية لبنود

(١) شطب، المصدر السابق، ص١٣.

(٢) الجميلي، تطورات واتجاهات ، ص١٣٤.

(٣) سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، الدار العربية للعلوم، (بيروت، ٢٠٠٥)، ص٢٠-٢١.

(٤) خالد عقلان، الجذور التاريخية للقضية الكردية/ ملفات إقليمية، المعهد المصري للدراسات، ٢٠١٧، ص٣-٤.

(٥) أحمد عبدالباقي، الدور السياسي للقوميات في تركيا الأكراد (دراسة حالة)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، (الجامعة المستنصرية، ١٩٨٩)، ص٥٩.

معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ ومنها ما يخص الاحتفاظ بمنطقة كردستان، فقد عملت الحركة الوطنية على إمتصاص نقمة الاكراد وتهدئتهم من خلال قطع الوعود لهم بمنحهم الحكم الذاتي في مناطق كردستان، وبحدود تكون أكبر من التي كانت موجودة بمعاهدة سيفر[١]، فضلاً عن ذلك فإنّ الفكرة القومية بدأت تنمو بسرعة بين الفئة المثقفة الكردية، التي كان لها الدور المتميز في مجمل الحياة السياسية لكردستان تركيا، فقد كان للطلبة الأكراد الدارسين في الجامعات الأوربية دوراً بارزاً في بلورة وعيها، وذلك بسبب احتكاكهم المباشر بالحضارة الغربية، مما ترك آثاراً واضحةً في تفكيرهم السياسي والاجتماعي، فكانوا متفهمين بصورة كبيرة لأبعاد السياسة القومية التي اتبعتها الحكومة التركية في تطبيق سياسة التتريك تجاه القومية الكردية، واتخاذها بعض الإجراءات التعسفية من غلق صحفهم وجمعياتهم السياسية والاجتماعية، مما أدت تلك السياسة إلى إصرار هذه الفئة على انضمامها إلى الصف المعارض من أجل إثبات هويتها القومية[٢].

يتبيّن لنا من كل ما تقدم أنّ هذه الظروف والتطورات قد مهّدت لقيام حركة الشيخ سعيد بيران، سواءً كانت بسبب السياسة التي انتهجها النظام التركي أو المعاضدة الجماهيرية التي كانت لدى القومية الكردية للقيام بحركتهم ضد النظام، كما إنّ المناطق الزراعية وفلاحيها أصابها ضرر كبير جرّاء سياسة الحكومة التركية، فضلاً عن الضرر الاقتصادي الذي لحق بتلك المناطق، كذلك أشارت بعض المصادر إلى إنّ بريطانيا كانت وراء حركة سعيد بيران، من خلال استخدامها الأكراد ورقة ضغط ضد تركيا من خلال منحهم الاستقلال بموجب بنود معاهدة سيفر. من أجل التخلي عن ولاية الموصل.

إنّ جميع تلك الإجراءات أدت إلى استياء كبير لدى الأكراد الذين أرادوا تجاوز مرحلة المعارضة السياسية، فقاموا بتأسيس جمعية آزادي[٣] ذات أثر فعّال في بلورة الفضية الكردية إذ تم إجراء عدة لقاءات في عدد من المدن التركية بعقد المؤتمر كان الغرض منه تحديد موعد الحركة ، فتم اختيار مدينة حلب مكاناً لعقده، كونها بعيدة عن أعين السلطات التركية، وكان ذلك

---

(١) الجميلي، تطورات واتجاهات ، ص١٣١.

(٢) المصدر نفسه، ص١٣٥.

(٣) جمعية آزادي : منظمة كردية أنشأت عام ١٩٢٣وكان سعيد بيران أحد أعضائها، تكونت من توحيد مجموعة من المنظمات الكردية السياسية السرّية، الهدف منها تأسيس دولة كردستان، وبعد إلقاء القبض على رئيسها آلت قيادتها إلى سعيد بيران. للاستزادة يراجع: كوران سلام محمد، القضية الكردية في العلاقات التركية الإيرانية ١٩١٨-١٩٣٩، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، (السليمانية، ٢٠١٨)، ص٧٢ ؛ أولسن، المصدر السابق، ص٩٨.

أواخر عام ١٩٢٤[١] ، والذي شارك به عدد من الشخصيات الكردية الكبيرة من سوريا والعراق وتركيا، توصّل من خلاله المؤتمرون إلى نتيجة نهائية مفادها إنّ الثورة هي الحلّ الوحيد لضمان حقوقهم القومية، ومن أبرز القرارات التي تم اتخاذها البدء بثورة شاملة تنطلق شرارتها من جنوب شرق الأناضول[٢].

اختلفت الآراء حول موعد تاريخ الحركة، فالبعض أراد تاريخ إعلانها يوم ٢١ آذار ١٩٢٥ بالتزامن مع أعياد نوروز– عيد رأس السنة الكردية–[٣]، أمّا البعض الآخر فأراد يوم ١٣ شباط موعداً لانطلاقها، مهما يكن من أمر انطلقت الثورة من قرية بيران عندما رفض الأهالي تسليم مطلوبين متهمين بمهاجمة القوات التركية في حادثة الاشتباكات بين الأهالي والقوات التركية، وعلى أثر تلك الأحداث دعا الشيخ سعيد بيران قادة الأكراد والحركة الإسلامية الكردية إلى الثورة ضد النظام التركي [٤].

يرجح إنّ تاريخ ٧أذار هو تاريخ اندلاع الحركة، فقد رفع الشيخ سعيد سلاحه ضد النظام التركي وتقدمت الحركة لمقاتلة القوات التركية، وأحرزوا تقدماً في بادئ الأمر حتى وصلوا إلى منطقة ديار بكر في شهر آذار ١٩٢٥.

وبذلك تم اتهام قائد الحركة بالتآمر مع الأمير سليم بن عبد الحميد الثاني المطالب بالعرش العثماني[٥]، وبعد بدء هذه الحركة قدمت مفتشية الجيش الثالث تقريراً إلى هيئة الأركان العامة بتاريخ ١٤ شباط من العام ذاته، أوضحت فيه إنّ الحكومة التركية قررت قمع الحركة في أسرع وقت ممكن واستعادة الأمن والنظام، إذ أعدّت وزارة الداخلية توجيهاً بهذا الصدد، وتم تكليف كاظم قره بكير بهذه المهمة من أجل إنهائها وتكليف فرقة الفرسان الأولى بالقضاء عليها[٦].

وفي خضم تلك التطورات سيطر زعيم الحركة وأنصاره المقدر عددهم نحو (١٠) ألآف مسلح على منطقة كنجو، تم أسر محافظها والموظفين وتنصيب زعيم عشيرة مودان محافظاً جديداً

---

(١) لازاريف، المصدر السابق، ص٧٨.

(٢) جليلي جليل وآخرون، الحركة الكوردية في العصر الحديث، ترجمة: عبدي حاجي، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، ط٢، (دهوك، ٢٠١٢)، ص٦٨.

(3) Eyup Erturen, Sarkistiklal Mahkemesi: Seyhsaid Isyana, Ankara Yildiram Beyazit, Universi Tizi Sosyal Bilim Ler Enstitusune Sunulan Tiz, Tarih Ana Bilim Dali, Yuksek Lisans Tizi, 2018, S.20.

(٤) نورالدين، المصدر السابق، ص٥٥.

(5) Behcet Cemal, Seyh Sait Isyani, Sel Yayinlari, Istanbul, 2006, S.19.

(6) Resat Halli, Genel Kurmay Belgelerinde Kurtisyanlari 1, Kaynak Yayinlarim Istanbul, 1992, S.129-131.

للمنطقة، وأصدرت الحركة قانون يحمل الشيخ سعيد وبذلك أضحت كنجو عاصمة مؤقتة لكردستان، وأصبحت السلطتان الدينية والمدنية بيد الشيخ سعيد، وإرسال الضرائب والأسرى الأتراك إلى مدينة كنجو[١].

ونظراً لصعوبة الموقف وخطورة الحركة، وصف وزير الداخلية التركي الوضع في كردستان بما نصه: " إنّ ولاية كنجو كلها أصبحت منطقة الثورة وقاعدة الثورة نفسها ومركزاً للثائرين ومنطقة الثورة تمتد إلى خاني وليجة وبالو وجيانجوري"[٢].

وفي تلك الأثناء اتخذت الحكومة التركية إجراءات سريعة لمعالجة الموقف الذي أحدثته الحركة الكردية من خلال دعوتها مواليد جديدة لعدد من الشباب للالتحاق بالوحدات العسكرية، فضلاً عن نقل عدد من الوحدات العسكرية لتطويق مناطق الحركة، كما دعت كبار الضباط الأعضاء في المجلس الوطني للالتحاق بوحداتهم العسكرية[٣]، كذلك دفعت الحركة إلى إعلان التعبئة العامة وأسرعت الحكومة التركية إلى ترويج الدعاية ضد الكرد مدّعين بأن وراء الكرد يقف الانجليز الذين يساعدونهم ويمولونهم بالمال والاسلحة، وقال مصطفى كمال(إنّ أسوء من يكون هو أن يقف الانجليز وراء الكرد ويساندونهم)، كذلك لجأت الحكومة لإصدار القانون المرقم (٥٧٨) والصادر في٤ آذار ١٩٢٥، الخاص بالمحافظة على النظام، وتجدر الاشارة إلى أنّ المجلس الوطني الكبير شهد نقاشاً حادّاً بين المتطرفين والليبراليين حول إستصدار القانون، والذي أجاز للجيش التركي التقدُّم نحو معاقل الأكراد وأي نشاط معارض، فضلاً عن التعبئة الجزئية في أنحاء تركيا ومنح الحكومة الصلاحيات الضرورية للقضاء على الحركة، ومن آثار الحركة تم استقالة الوزارة وتشكيل وزارة جديدة برئاسة عصمت إينونو في ٣ آذار وإعلان الأحكام العرفية[٤]، العرفية[٤]، إذ عُدت الوزارة المستقيلة أقصر الوزارات عمراً في تاريخ تركيا المعاصر، فلم تعمر سوى شهرٍ واحدٍ، وامتد عمرها من مطلع شباط واستقالت في ٣ آذار[٥].

وبعد تلك الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لإخماد الحركة عملت جاهدة من أجل القبض على المشاركين في تلك الحركة، من خلال إصدارها قانون محكمة الاستقلال المنقسمة على

---

(١) مارتن فان برونسن، الأغا والشيخ والدولة البنية الاجتماعية والسياسية لكردستان، ترجمة: أمجد حسن، ج٢، (بيروت، ٢٠٠٨)، ص٥٩٧؛ جليل وأخرون، المصدر السابق، ص١٦٩-١٧٠.

(٢) جريدة العراق، العدد ١٤٨٥، ٢٣ آذار ١٩٢٥.

(٣) شطب، المصدر السابق، ص١٤.

(٤) كوران، المصدر السابق، ص٧٥.

(٥) أيبك تشالشلر، لطيفة خانم ومصطفى كمال أتاتورك، ترجمة: بكر صدقي، (بيروت، ٢٠٠٩)، ص٢٩٧.

قسمين، إحداهما ولا سيما بالمناطق الشرقية والأخرى في أنقرة من أجل النظر في قضايا الأكراد المشاركين في الحركة وإصدار الأحكام عليهم(١).

ومن الإجراءات الأخرى التي اتخذتها الحكومة لمواجهتها إطلاق سراح جميع السجناء الموجودين في سراي الحكومة بما في ذلك الصادرة بحقهم أحكام نهائية بالإعدام وتم تجهيزهم بالسلاح من أجل محاربة في صفوف القوات التركية(٢).

بدأت القوات التركية بأسلحتها الثقيلة الهجوم على معاقل الاكراد في ٢٧ آذار ١٩٢٥، فضلاً عن تدخل القوة الجوية في قصف ديار بكر والمناطق المحيطة بها، إذ تم تطويق تلك المناطق بصورة تدريجية(٣)، وأثناء سير المعارك والتقدم السريع الذي أحرزته القوات التركية اضطر المقاتلون الأكراد إلى التراجع عن منطقة ديار بكر والتقهقر شمالها، وبعد تحقيق الانتصارات في القوى التركية في المناطق القريبة من دازة وخاني وأرغاني ودخولهم في مناطق بالو وبيران، انسحبت القوات الكردية إلى المناطق الجبلية الوعرة وبدأت تخوض حرب عصابات من هناك(٤).

وبعد سيطرة القوات التركية على أغلب مناطق جنوب شرق الأناضول باستثناء مدينة كنج آخر معاقل الحركة، والتي استطاعت السيطرة عليها في ١٢نيسان وإخراج المسلحين الأكراد منها، وعلى أثر ذلك اضطر الشيخ سعيد واتباعه إلى الانسحاب صوب الحدود الإيرانية التركية، لكن الشيخ سعيد لم ينجح في عبور الحدود، إذ أعلنت الحكومة التركية في أوائل نيسان ١٩٢٥عن مكافأة نقدية(١٠٠٠) ليرة ذهبية لمن يلقي القبض على الشيخ سعيد، وإذا كان من أصحابه يُعفى من العقاب ويُكافأ، وتذكر المصادر أن جبرانلي قاسم هو من ساعد على عملية القبض على الشيخ سعيد جنوبي مدينة فارتو Vartoوتم نقلهم إلى مدينة ديار بكر، نقل بعدها إلى المحاكمة ومن معه، صدر بحقهم حكم الإعدام بتهمة رفع السلاح بوجه الدولة، والذي نفذته الحكومة في ساحة الجامع الكبير في ديار بكر بتاريخ ٢٩ حزيران من العام نفسه(٥).

وتجدر الإشارة بأنّ الحكومة التركية استطاعت تحقيق انتصار سريع واخماد الحركة المسلحة رغم تكاليفها الباهضة بعدما تكبدت خسائر جسيمة بالأموال والأرواح، فضلاً عن أثرها السيء

(1) Ahmed Emin Yalman, Turkey in My Time, Morman 1956, p.157.

(٢) جريدة العراق، العدد ١٥٠٩، ٢٠ نيسان ١٩٢٥.

(٣) علي، المصدر السابق، ص٤٧٥.

(٤) جريدة الاستقلال، العدد ٦٥٣، ٢٤ نيسان ١٩٢٥.

(٥) كمال مظهر أحمد، ثورة عام ١٩٢٥ في تركيا دراسة تحليلية، (بيروت، ٢٠٠١)، ص٦٤؛ الجميلي، المصدر السابق، ص١٤٨-١٤٩.

الذي انعكس على موقفها من مشكلة الموصل، ببطلان ادعائها بأنّ أكراد الموصل راغبون بالانضمام إلى تركيا، كما استغلت الحكومة التركية من إخماد الحركة ضرب خصومها ومعارضيها بحجة تقديم الدعم لها، واستهدفت أعضاء حزب الترقي الجمهوري كونه أقوى الأحزاب السياسية المعارضة في تلك الفترة[١]. ولكن في الحقيقة ما هو إلّا حزب شكلي.

أصبحت مناطق الحركة الكردية مسرحاً للأحداث التي دارت بين الجانبين، تباينت الآراء حول الخسائر التي لحقت بالحركة والتي قدرت بنحو (٨٧٥٧) قتيلاً من رجال الحركة، وحرق أكثر من (١٥٢٠٦) دار، وتدمير (٢١٢) قرية كردية[٢].

نتائج الحركة: أدت حركة سعيد بيران إلى نمو الوعي الديني والقومي لدى الأكراد فتأسست على أثرها جمعية النهضة الإسلامية في الإستانة، التي كانت تدعو للوقوف بوجه إجراءات النظام التركي ولا سيما بعد انسلاخها من العالم الإسلامي على حسب حد قولهم[٣].

كما وجدت الحكومة التركية فرصة سانحة لضرب الطرق والتنظيمات الدينية المنتشرة في أرياف البلاد، وبعد القضاء على الحركة اصدرت محكمة الاستقلال قراراً يقضي بغلق تكايا الدراويش وزوايا الزُهّاد والأضرحة وتسريح المقيمين عليها[٤].

إنّ ما تركته الحركة الكردية على مجمل الأوضاع في تركيا بصورة عامة وجنوب شرق الأناضول بصورة خاصة، إذ كانت الحركة مؤشراً للفت انتباه النظام السياسي في تركيا إلى حقيقة الأوضاع في تلك المناطق، فبعد إخماد الحركة عملت الحكومة التركية حزمة من الإصلاحات في الجوانب الاقتصادية والإدارية والاجتماعية في المناطق ذات الأغلبية الكردية، منها قيامها بإلغاء نظام الإقطاع الذي أنهك المواطنين الأكراد، فضلاً عن إصلاحات شملت نظام التعليم، منها محاربة الأمّية وتشييد المدارس في القرى والأرياف لضمان ولائهم للحكومة[٥]،.ومن نتائج الحركة أيضاً اتاحتها الفرصة لمصطفى كمال من أجل البقاء لأطول فترة ممكنة في الحكم، من خلال الممارسات التي انتهجها في تصفية معارضيه السياسيين وإزاحتهم عن طريقه مستقبلاً[٦].

---

(١) جواد، المصدر السابق، ص١٨.

(٢) الجميلي، تطورات واتجاهات، ص١٥٤.

(٣) جريدة العراق، العدد ١٥٤٧، ١٧ حزيران ١٩٢٥.

(٤) الجميلي، تطورات واتجاهات، ص١٥٦-١٥٧.

(٥) المصدر نفسه، ص١٥٧-١٥٨.

(6) Fo/ 371/10867/8504/E2497/1097/144/Mr.Lindsay to Mr. Austen Chamber Lain. No.322 Constantinoople. April 22 1925.

ثانياً :- حركة أغري داغ – آرارات – ١٩٢٧-١٩٣٠.

إنّ حركات الأكراد لم تتوقف حتى بعد القضاء على حركة الشيخ سعيد عام ١٩٢٥، إذعقدت الحركة الكردية في النصف الأول من عام ١٩٢٧ مؤتمراً سرياً، كان من نتائجه تأسيس اللجنة الوطنية المعروفة باسم خوييون، والتي أقسم أعضاؤها على المضي قدماً في الكفاح المسلح حتى تحرير كردستان، وإنّ ما يؤيد ذلك ما ذكره رئيس الوزراء عصمت إينونو في خطبته التي ألقاها في الحفل الذي أُقيم أثناء افتتاح سكة حديد سيواس–أنقرة في ٥ آب١٩٣٠، فقد قال: " إنّ الفتنة التي تدور رحاها منذ خمس سنوات في الولايات الشرقية بإغراء وإفساد المقيمين بالخارج قد فقدت ابتداءً من اليوم نص قوتها"(١)، إذ إنّ الهدوء الذي أعقب حركة الشيخ سعيد عام ١٩٢٥، لم تنعم به تركيا سوى مدة قليلة لم تتجاوز السنتين، فقد كان هدوءً ظاهرياً(٢)، وإنّ الأتراك كانوا متخوفين من تطبيق بنود معاهدة سيفر بعدما ضم أحدها إنشاء مملكة كردستان على حساب الأراضي التركية(٣).

فضلاً عن نتائج أخرى، منها لزوم تعيين قائد عام يتولى قيادة القوى الكردية وتنظيمها وتدريبها على الأساليب القتالية وتسليحها بالأسلحة الحديثة، وتأسيس مركز عام للقيادة العليا في إحدى جبال كردستان في تركيا، كذلك تأسيس علاقات ودية مع الحكومة الإيرانية والشعب الايراني من أجل الحصول على دعمهم، فضلاً عن إقامة علاقات طيبة ودائمة مع كل من حكومتي سوريا والعراق، ونجحت خوييون في مدة وجيزة من تأسيس فروع عديدة لها داخل مناطق الأكراد وخارجها على غرار أوربا وأمريكا(٤)، والتي كان الهدف من إنشائها هو الاستعداد والتجهيز للقيام بالحركة في تركيا، فقد عقدت تلك الجمعية اتفاق مع جمعية الطاشناق الأرمنية(٥).

---

(١) نقلاً عن: حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى عام ١٩٩١، مكتبة مدبولي، (جامعة السويس، ١٩٩٢)، ص٣٦٧.

(٢) الجميلي، المصدر السابق، ص١٥٧.

(٣) جريدة الموصل، السنة الثامنة، العدد ١١٢١، ١٨ شباط ١٩٢٦، ص١.

(٤) بله. ج. شيركوه، القضية الكردية ماضي الكرد وحاضرهم، دار الكاتب، (بيروت، ١٩٨٦)، ص١٠٨-١٠٩. ١٠٩.

(٥) جمعية الطاشناق الأرمنية : وتعني الجمعية الثورية الأرمنية. تأسست عام ١٨٩٠ في روسيا، بهدف أنشاء حكومة وطنية مستقلة في أرمينيا، واتخذت من العنف وسيلة لتحقيق أهدافها، إذ قامت بأعمال قتل وحشية ضد مسلمي ولاية بدلين عام ١٨٩٤، ردت عليهم الدولة العثمانية بتدمير قرى ساسون وغيرها من القرى ذات التواجد الأرمني. لمزيد من التفاصيل ينظر: صادق فاضل زغير الزهيري، العلاقات السياسية التركية الإيرانية١٩٢٣-١٩٤٥، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية- أبن رشد، (جامعة بغداد، ٢٠١٧)، ص١٠٧.

أمّا فيما يخص الأسباب الرئيسة التي أدّت إلى قيام تلك الحركات، فهي ذات الأسباب التي أدت إلى نشوب حركة عام ١٩٢٥، ومنها حرمان الأكراد من حقوقهم واضطهادهم، فضلاً عن تدني مستوى معيشتهم، ولا سيما الفلاحين الذيم كانوا تابعين للإقطاعيين الأكراد والشيوخ والأغوات، ووطأة الضرائب التي أثقلت كاهل المواطنين الأكراد(١)، كما إنّ سياسة التهجير القسري التي اتبعتها الحكومة ضد القبائل الكردية من الأناضول وتوطين الأتراك بدلاً عنهم كان لها دور في تأليبهم ضدها، وهو ما يُعد مؤشراً على عدم اعترافهم بحقوق الأكراد، وهذا ما يدفعهم إلى التفكير بالثورة مرة أخرى، حتى إنّ المؤرخ اليوغسلافي بانيج "Paneej" قد أشار إلى هذه السياسة قائلاً: " هذه الظروف الصعبة التي عاشها الأكراد أدت إلى انتفاضات جديدة ضد النظام الجمهوري التركي"(٢).

تلك الأسباب مجتمعة أدت إلى قيام حركة عام ١٩٢٧، أمّا فيما يخص جمعية خويبون فقد تم وضع نخبة قيادية لها من أجل قيادة الحركة، فكانت الغالبية من تلك النخبة هم من الملاكين والإقطاعيين والمثقفين الأكراد الذين يعيشون خارج البلاد، الذين لجأوا إلى اتخاذ عدة إجراءات في الخارج، منها عقد مؤتمر كبير يضم جميع العناصر الكردية من مندوبي الجمعيات ورؤساء العشائر وتم عقده في باريس عام١٩٢٧ وبموجبه تم حل جميع المنظمات التركية والإبقاء على تنظيم خوبيون، وتم عقد مؤتمر اخر في لبنان ربيع عام١٩٢٧إذ دامت جلساته شهر ونصف وتم الاقرار فيه حل جميع الاحزاب والجمعيات وتشكيل حزب واحد يقود انضال الكردي(٣)، وتم إناطة مركز الجمعية العام إلى ضابط كردي، هو إحسان نوري باشا(٤)، الذي تم تكليفه من قبل الجمعية بتأسيس تشكيلات عسكرية في منطقة أغري داغ"Agri Dagi"، في جبال آرارات، وهي منطقة جبلية تمتاز بارتفاعها الشاهق، تقع بمحاذاة الحدود التركية–الإيرانية، إذ اتخذت الفصائل الكردية هذه المنطقة منطلقاً لعملياتها العسكرية، وفي٢٨تشرين الأول ١٩٢٧أعلنوا استقلال كردستان كما ورد في معاهدة سيفر ورفعوا العلم الكردي على جبل أغري داغ، وإلى جانب القيادة العسكرية

---

(١) جليل وآخرون، المصدر السابق، ص١٩٦–١٩٧.

(٢) نقلاً عن: علاء طه ياسين، عصمت إينونو ودوره السياسي ١٨٨٤–١٩٧٣، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، (الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦)، ص١٠٠.

(٣) عبدالرحمن قاسملو، كردستان والأكراد، المؤسسة اللبنانية للنشر، (بيروت، ١٩٧٠)، ص٦٩.

(٤) إحسان نوري باشا : ولد عام ١٨٩٢ في مدينة بدليس، ويُعد من القادة الأكراد البارزين في عشرينيات القرن الماضي، تم تكليفه من قبل جمعية خويبون لقيادة الحركة الكرية، والتي أسس تشكيلاتها المسلحة للمدة ١٩٢٧–١٩٣٠في منطقة أغري داغ، توفي عام ١٩٧٦ في إيران. لمزيد من التفاصيل ينظر : مذكرات إحسان نوري باشا، ترجمة : عبدالستار قاسم كلهور، مطبعة خاني، (دهوك، ٢٠٠٨)، ص٢٠–٢٢.

كانت هناك قيادة مدنية تولى إدارتها إبراهيم باشا حسكه تالي، وأخذت تلك الفصائل تهاجم المناطق المجاورة لمركز عملياتهم، والتي فيها الموظفون والقوات التركية[١].

أثناء تلك التطورات وما رافقها من العمليات الكردية المسلحة التي قويت شوكتها، وجردت الحكومة التركية حملة عسكرية قوامها (١٠) ألآف مقاتل عام ١٩٢٨ من أجل الهجوم على مناطق جبال آرارات وايغدير وبايزيد، وبعد معارك بين الجانبين أسفرت عن مقتل ما يقارب (٢)ألف ضابط وجندي تركي، وأسر(٤٠٠) آخرين، والاستيلاء على مجموعة من المعدات العسكرية قدرت بـ(١٢)آلية عسكرية، و(٣٦)رشاشاً وغيرها من الأسلحة والذخيرة[٢]، إذ استفاد الأكراد من تضاريس المنطقة التي مكنتهم من الوصول إلى خلفية القوات التركية واستفادت جمعية خويبون من أخطاء الحركات التي سبقتها وتجنبت المواجهة المباشرة مع القوات التركية. فلجأت إلى أسلوب حرب العصابات وإرسالها للخلايا والمقاتلين إلى المواقع التركية[٣].

بعد نتائج العملية السلبية على الحكومة أدركت صعوبة السيطرة على تلك الفصائل التي تحصنت في منطقة آرارات الوعرة، ولجأت الحكومة إلى أسلوب جديد في سياستها تجاهها، من خلال مهادنة الأكراد وإعداد العدة في الوقت ذاته وكسب الوقت لتوجيه ضربة مباشرة وحاسمة ضدهم، فأصدرت قانوناً تضمن العفو العام وإيقاف حركة التهجير القسري والسماح بعودة الأكراد إلى مناطق سكناهم التي هُجروا منها[٤]، كما تم عرض منصب رفيع في الدولة على قائد الحركة إحسان نوري، لكن الأخير رفض العرض[٥].

إنّ جميع الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية كانت ذريعة لتسهيل عملية ضرب عناصر الحركة الكردية فيما إذا قامت بأيّة حركة مسلحة ضد النظام التركي، وعلى الرغم من كل هذه الإجراءات المتخذة تجاه الحركة الكردية إلّا إنّها لم تفلت من عضد قادة جمعية خويبون عن سعيهم في تحقيق أهدافها التي شكلت من أجلها[٦].

وما إن دخل عام ١٩٢٩ حتى بدأت الحركة الكردية باستئناف عملياتها مجدداً، ففي شهر شباط من العام ذاته حدثت اشتباكات عنيفة مسلحة بين القوات التركية والمسلحين الأكراد،

---

(١) جواد، المصدر اسابق، ص١٣١؛ الزهيري، المصدر السابق، ص١٠٤.
(٢) جليل وآخرون، المصدر السابق، ص١٩٧.
(٣) محمد، المصدر السابق، ص٩٢.
(٤) جواد، المصدر السابق، ص١٣١-١٣١.
(٥) عيسى، المصدر السابق، ص٢٢٠.
(٦) جواد، المصدر السابق، ص١٣٣.

أسفرت هذه الاشتباكات عن تدمير كتيبة عسكرية تابعة للجيش التركي، ومن ثم تجددت الاشتباكات مرة أخرى في شهر أيار من العام ذاته ، إذ قامت عشائر زيلان وسيلان وبكران الكردية بسلسلة من الهجمات ضد القوات التركية، إلّا إنّ تلك النشاطات المسلحة لم يكتب لها النجاح، إذ أجهزت عليها القوات التركية، وتمكنت من القضاء عليها في مطلع حزيران من العام ذاته[١].

وبدءاً من عام ١٩٣٠ تصاعد النشاط السياسي لجمعية خوبيون بشكل ملحوظ، إذ أصدرت الجمعية صحيفة ناطقة باسمها تحمل اسم آرارات في شهر كانون الثاني، وأخذت تسربها بشكل سري إلى الولايات الشرقية في تركيا، وفي كانون الثاني من نفس العام نشر إحسان نوري باشا مقالاً في صحيفة أغري دعا فيه جميع الكرد إلى تقديم المساعدة للثوار بالسلاح والمؤن، وفي تركيا وسوريا والعراق دعتهم إلى الوحدة في النضال من أجل التحرّر من الاضطهاد التركي، وقد أرسلت صورة من النداء إلى عصبة الأمم، وفي شهر آذار من عام ١٩٣٠ أخذ المسلحون الأكراد يعدون العدة للقيام بحركة مسلحة واسعة النطاق تنطلق من منطقة أغري داغ، ففي ٢٥ نيسان عام ١٩٣٠ عقد قادة الحركة اجتماعاً لهم في شمال العراق بهدف وضع الترتيبات اللازمة لحركتهم المسلحة التي يعدون لها[٢].

لقد كان هدف الأكراد من حركاتهم المسلحة السابقة صرف أنظار الحركة الكردية، وحاولوا تشتيت القوات التركية وإشغالها في أكثر من جبهة، وبالتالي فإنّ القوات التي ستذهب إلى منطقة أغري تكون قليلة نوعاً ما، مما يسهل عليهم مواجهتها بسبب التكافؤ في عدد المقاتلين حسب اعتقادهم، فضلاً عن اشتراك عشائر كردية عديدة في هذه الحركة، أمّا القيادة فآلت إلى ثلاثة من زعماء الأكراد وهم كل من إبراهيم باشا حسكه تالي وأرمز زيلان واليهان نوري[٣]، فضلاً عن دخول عدد من زعماء الحركة الكردية الذين كانوا خارج البلاد، وكان أبرزهم صلاح الدين ابن الشيخ سعيد[٤]، فارّاً إلى العراق و(١٢) رجلاً من اتباعه، وفور وصولهم إلى تركيا تفرّقوا في

---

(١) الزهيري، المصدر السابق، ص١١٢.

(٢) جواد، المصدر السابق، ص١٣٣.

(3) cumhuriyet, 8 Augstos,Istanbul, 1929.

(٤) صلاح الدين ابن الشيخ سعيد :ابن الشيخ سعيد بيران لجأ إلى العراق بعد فشل حركة والده، وكان عمره (١٥) عاماً، واستقر في مدينة بغداد، دخل المدرسة العسكرية على نفقة دار الاعتماد البريطاني في العراق، وبعد تخرجه تمكن من جمع الانصار والمؤيدين حوله من خلال اجتماعه بأكراد العراق وبالأتراك المعارضين للحكم التركي، أسّس جمعية عرفت باسم جمعية شمال كردستان، عاد بعدها إلى تركيا بإيعاز من جمعية خوبيون عام ١٩٣٠، بعد صدور قرار العفو العام بحق الأكرادعام ١٩٢٩، الذي كان تمويه من قبل الحكومة التركية للإيقاع=

مناطق مختلفة من الولايات الشرقية، بهدف تعبئة الرأي العام الكردي في تلك المناطق، إلّا إنّ الحكومة التركية كانت متيقظة، فاستطاعت القبض عليه وعلى اتباعه، وهم ما سبب بخيبة أمل كبيرة لدى زعماء الحركة الذين عدّوا عملية القبض فشلاً ذريعاً لخططهم التي رسموها، وعلى أثر ذلك عقدت قيادة الحركة في ٨ حزيران ١٩٣٠ اجتماعاً لها في قرية خوى داخل الحدود الإيرانية، تم الاتفاق فيه على الشروع بالمواجهة العسكرية مع القوات التركية(١).

وهنا لابد من الإشارة بأنّ الطرفين كانا يتلقيان الدعم الخارجي، فالمسلحين الأكراد كانوا يتلقون الدعم من الأرمن والأكراد في إيران، بينما كانت القوات التركية مدعومة من الاتحاد السوفيتي، الذي كان دعمه بأغلاق حدود نهر آراس والموافقة على استخدام السكك الحديدية السوفيتية لنقل القوات التركية(٢).

استمرت المعارك بين المسلحين الأكراد والقوات التركية من ١٣ حزيران –٢٣ تموز ١٩٣٠، وكانت خسائر الطرفين كبيرة، فالخسائر التركية قدرت بالآلاف، فضلاً عن خسارة (١٢)طائرة ومجموعة من الأسلحة، وهروب عدد من الجنود، مما دفع الحكومة إلى اللجوء إلى تجنيد خمسة مواليد (١٩٠١–١٩٠٥)(٣).

وأثناء تلك التطورات العسكرية اتّهمت الحكومة التركية وصحافتها الحكومة الإيرانية بدعم الأكراد بالسلاح و إيوائهم داخل حدودها، مما أدى إلى توتر العلاقات بينهما لبعض الوقت، لكن في النهاية تم الاتفاق بينهما، إذ استطاعت إيران السيطرة على الجهة التي تقع داخل حدودها من جبل أغري، وبذلك أصبح الأكراد محاصرين من الجهتين(٤).

وبعد سلسلة من المعارك أعلنت الحكومة التركية في بلاغها الذي صدر بتاريخ ١٨ تموز ١٩٣٠ بأنّ قواتها استطاعت من القضاء على الحركة الكردية المسلحة، وإنّها ستواصل ملاحقة فلولهم حتى القضاء عليها، صدر أيضاً بلاغاً آخر في ٢١ تموز والذي أعلنت فيه إنّ قواتها وصلت إلى منطقة شالديران والقضاء على الحركة الكردية(٥)، وبذلك انتهت تلك الحركة دون

=بهم، إذ تم القبض عليه مع مجموعة من اتباعه وتمت محاكمتهم عام ١٩٣٠. لمزيد من التفاصيل ينظر: جواد، المصدر السابق، ص١٣٣–١٣٤.

(١) جواد، المصدر السابق، ص١٣٤–١٣٥.

(٢) ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة : راج آل محمد، دار الفارابي،(بيروت، ٢٠٠٤) ، ص٣٢١.

(٣) شيركوه، المصدر السابق، ص١١٢.

(4) Genel Kurmay, Bas Kanligi, Dogu Bolge Sindeki Gecmis Isyanlar Ve Alinan Dersler, Genel Kurmay Basimevi, ,(Ankara, 1946). II, S.128.

(٥) جواد، المصدر السابق، ص١٣٩.

تحقيق أهدافها، لكنّها بينت مستوى الوعي السياسي للأكراد ومدى نضجهم، وبينت أهدافهم في إقامة كوردستان عن الحكومة التركية[١].

عزى فشل الثورة إلى أسباب عديدة، منها استخدام القوات التركية لسلاح الجو، والمساعدة الإيرانية التي قدمت للحكومة التركية باستخدام أراضيها لضرب مؤخرة المقاتلين الأكراد[٢]، ونفاد المؤن والذخيرة، فضلاً عن تفوق الحكومة التركية عسكرياً واقتصادياً[٣].

ثالثاً :- حركة ديرسيم (تونجلي) Dersim ١٩٣٧:

بعد القضاء على الحركة الكردية في منطقة أغري داغ عام ١٩٣٠، اعتقدت الحكومة التركية أنّها أجهزت تماماً على الحركات الكردية المسلحة، لكنّها كانت واهمة حقيقة الأمر، إذ بقيت مناطق كردستان تركيا غير مستقرة واستمرت حركات الأكراد على شكل حرب عصابات سريعة وخاطفة مستهدفة المراكز الحكومية والقوات العسكرية بين الحين والآخر، وكان سبب ذلك هو سياسة الحكومة التي انتهجتها ضد الأكراد[٤]، والتي كان من أهم مظاهرها حركة التهجير إلى خارج كردستان، الأمر الذي دفع الأكراد إلى الاستمرار بعملياتهم المسلحة ضد القوات الحكومية[٥].

قرّرت الحكومة التركية من منتصف الثلاثينات التهيؤ لإخضاع عشائر ديرسيم ، والتي كانت شبه المستقلة عن الحكومة التركية[٦]، والعمل على إضعاف نفوذ زعمائها الذين كانوا ينتمون الى الى المذهب العلوي[٧]، واتبعت الحكومة أسلوب القبض على الزعماء البارزين وشيوخ العشائر وزجّهم في السجون التركية، ففي عام ١٩٣٥ تم إلقاء القبض على بديع الزمان النورسي بعدما كان قد خرج من السجن منذ مدة قصيرة، بتهمة الاشتراك في ثورة الشيخ سعيد بيران عام ١٩٢٥،

---

(١) جليل وآخرون، المصدر السابق، ص٢٠٤.
(٢) قاسملو، المصدر السابق، ص٦٨.
(٣) عيسى، المصدر السابق ص٣٦٨.
(٤) شطب، المصدر السابق، ص٢٠٥.
(٥) عيسى، المصدر السابق، ص٣٦٩.
(٦) جليل وآخرون، المصدر السابق، ص٢١٧.
(٧) نورالدين، المصدر السابق، ص٩٧.

وقد اتهم بنشر الدعاية الدينية بين الأكراد وتأليبهم ضد الحكومة وتأسيس جمعية كردية لها اتباع في مناطق تركيا المختلفة[١].

وفي تلك الأثناء أقر البرلمان التركي بتاريخ ٢٥ كانون الأول ١٩٣٥، قوانين خاصة لتنظيم الوضع تهدف لتنظيم منطقة ديرسيم، إذ تمّ اتخاذ عدة إجراءات، منها تشكيل إدارة خاصّة بقيادة الجنرال ألب دوغان المفتش العام، وتمّ فروع خاصّة تابعة لدائرة التفتيشالعامة في ايليازيغ ، وهي فرع المستشارين العسكريين ومجموعة الاستخبارات ومجموعة خاصّة لضباط الأركان العامة والمحكمة العسكرية، وما يميزها عن باقي مناطق كردستان هو تسميتها باسم تونجيلي بدلاً من ديرسيم[٢].

وفي حزيران عام ١٩٣٦ تم تشكيل دائرة التفتيش الرابعة العامة، ووضعها تحت إدارة خاصة، وتعيين عبدالله ألب دوغان والياً عليها، فضلاً عن قيام الحكومة بإنشاء مخافر كثيرة وفتح مجموعة من الطرق والجسور من أجل الرقابة والتحكم بالمنطقة، بالمقابل اعترض زعماء الأكراد على تلك الإجراءات، فكان هذا الاعتراض أحد أسباب الحركة المسلحة[٣]، فضلاً عن منع الحكومة الكلام والتعليم باللغة الكردية في منطقة–ديرسيم– وفرض حصار على ولايات اليازيغ وتونجيلي وينغول، وطالبت الأكراد بتسليم الحكومة(٢٠) ألف قطعة سلاح[٤].

أدت تلك الإجراءات إلى إحكام السيطرة على منطقة ديرسيم التي كانت يتمتع سكانها بنوع من الاستقلال، لهذا عملت العشائر على تجاوز الخلافات والنزاعات التي كانت قائمة بينهم، واتفقت تلك العشائر تحت زعامة سيد رضا[٥] شيخ عشائر بختيار الدرسيمية[٦]، والذي بدوره أرسل رسالة إلى ألب دوغان طالبه فيها بإلغاء قانون درسيم الجديد والاعتراف بحقوق سكانها الأكراد، رد دوغان بحملة عسكرية قوامها فرقة مشاة وفوجٌ من الجندرمة، و(١٠) طائرات، لقمع سكان تلك المناطق، وما إن حلّ شتاء عام ١٩٣٦ حتى اضطرت الحكومة التركية لوقف

---

(١) د. ك. و، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية، رقم س/١٦٦٦، رقم الملفة ٣١١/٧١٩، ١٥ تموز ١٩٣٥، رقم الوثيقة ٤، ص٢٢.

(٢) حامد محمود عيسى، القضية الكردية في تركيا، مكتبة مدبولي،(القاهرة،٢٠٠٢)، ص٢٢٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٩٧.

(٤) عيسى، المصدر السابق، ص٢٢٧.

(٥) سيد رضا : ابن السيد إبراهيم زعيم عشيرة حنان القاطنة غرب منطقة ديرسيم، أشهر عشائر المنطقة، برز دورها في استقبال اللاجئين من الذين هُجّروا من المناطق الأخرى، تزعم سيد رضا حركة ديرسيم في كردستان تركيا عام ١٩٣٧. للاستزادة يراجع: محمد، المصدر السابق، ص١١٢.

(٦) شطب، المصدر السابق، ص٢١٠.

العمليات العسكرية لسوء الأحوال الجوية، إذ سببت الثلوج بغلق طرق الإمداد، فضلاً عن وعورة المنطقة[١]، في بداية عام ١٩٣٧ أرسل سيد رضا نجله ابراهيم إلى الجنرال ألب دوغان لاجراء المفاوضات بشأن وقف العمليات، لكن ألب دوغان ألقى القبض عليه وتم قتله بطريقة وحشية، ممّا دفع سيد رضا بالتقدّم بنداء إلى زعماء العشائر الكردية يدعوهم إلى توحيد القوى والقيام بعمليات مشتركة ضدّ القوات التركية، وهو ما حدث بالفعل بعد اندلاع انتفاضة كبيرة اشترك فيها ما يقارب الـ (٣٠) ألف مسلّح من الأكراد، حصلت مواجهات عنيفة بين الطرفين، بعد أن شنت الحكومة التركية هجوماً عنيفاً، اشترك فيه أكثر من (٢٥) ألف جندي مع عدد من الطائرات الحربية[٢].

وبعد مواجهات عنيفة استمرت قرابة الـ (٤) أشهر، تسببت بخسائر في صفوف الطرفين، وتدمير عدد من القرى الكردية[٣]، رغم عدم التكافؤ بينهما ولا سيما العدد والعُدة، تراجع على أثر ذلك المقاتلون الأكراد بحلول شهر آب من العام ذاته، وظهر تفوق القوات التركية بشكل واضح، مما أدى إلى هروب عدد من الزعماء الأكراد باتجاه سوريا والعراق[٤].

لجأت الحكومة إلى تكتيك الأعلام عن طريق بث إشاعة مفادها قيام الاتحاد السوفيتي بدعم زعماء ديرسيم بالمال والسلاح، لتوجيه الرأي العام التركي والعالمي تبرير إجراءاتها القاسية التي قامت بها ضد الأكراد، فضلاً عن ضمان عدم تعاون الحكومتين العراقية والإيرانية مع الأكراد[٥].

الأكراد[٥].

وما أن حلّ خريف عام ١٩٣٧ حتى استطاعت الحكومة من القضاء على الحركة بعد لجوء ألب دوغان غلى استدراج قائد الحركة سيد رضا عندما دعاه إلى المفاوضات واستعداده لتنفيذ مطالبهم، وعندما دخل سيد رضا إلى مدينة أرزنجان في ٥ أيلول حتى أُلقي القبض عليه[٦]، وتم تقديمه للمحاكمة مع مجموعة من اتباعه البالغ عددهم (١١) شخصاً، وقبل تنفيذ حكم الاعدام هتف سيد رضا(بلغت من العمر٧٥ عاماً وسأثعدم الان وأكون في صف واحد مع شهداء النضال في سبيل كردستان لقد خسرت ديرسيم إلا إنّ الكرد وكردستان سوف يعيشان وسيثأر

(١) جليل وآخرون، المصدر السابق، ص٢١٨.

(٢) د. ك. و، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية، رقم س/٧/٨، رقم الملفة ٣١١/٧٢٠، ١٩ تموز ١٩٣٥، رقم الوثيقة ١٥، ص٦٧.

(٣) عيسى، المصدر السابق، ص٣٧٠.

(٤) شطب، المصدر السابق، ص ٢١١.

(٥) قاسملو، المصدر السابق، ص٨٢.

(٦) جليل وآخرون، المصدر السابق، ص٢١٨.

الشباب الكردي والخزي والعار للطغاة)، وتم تنفيذ حكم الإعدام بحقهم في ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٧[١]، أمّا موقف الكرد الذين هاجروا الى الخارج ضدّ عملية الاعدام، فقد كتبوا في٢٠ تشرين الثاني١٩٣٧الى عصبة الأمم وممثل الدول الكبرى عن سياسة الإبادة الجماعية التي تمارسها السلطات التركية.

وهكذا انتهت الحركة والتي عُدّت ثالث أكبر حركة مسلحة ضد الحكومة التركية بعد تأسيس الجمهورية، لكنّ الأكراد لم يتوقفوا عن المطالبة بحقوقهم ولجأوا إلى عصبة الأمم عن طريق الأكراد المهاجرين في أوربا، بعدما بينوا للمجتمع الدولي ما يتعرضون له من قمع وتهجير وتدمير للقرى ومصادرة الأراضي على يد قوات النظام[٢].

من جهتها عملت الحكومة جاهدة على تطويق مناطق الأكراد بالتعاون مع دول الجوار على غرار العراق وإيران، من أجل عقد ميثاق بهدف القضاء على المظاهر المسلحة التي يقوم بها الأكراد داخل حدودها، فتم الاتفاق على توقيع ميثاق سعد آباد عام ١٩٣٧ بين كل من تركيا والعراق وإيران، إذ جاء في المادة السابعة من الحلف(يلتزم كل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة باتخاذ الاجراءات كلٌ داخل دائرة نفوذه ضدّ نشاطات العصابات المسلّحة والجمعيات والنقابات التي تحاول تقويض المؤسسات العامة وتهدّد النظام والأمن في أي منطقة أو على أراضي الطرف الاخر المتعاقد)،[٣].

(١) د. ك. و، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية، رقم س/٨/٧/٢١، رقم الملفة ٣١١/٧٢٠، ١٤ كانون الثاني ١٩٣٨، رقم الوثيقة ٧، ص٣٣-٣٤.

(٢) جليل وآخرون، المصدر السابق، ص٢١٩.

(٣) شطب، المصدر السابق، ص ٢١٨.

الفصل الثالث

انعكاسات الاوضاع الداخلية وأثرها على موقف المعارضة من سياسة الحكومة ١٩٣٨-١٩٥٠.

المبحث الأول: المتغيرات السياسية الداخلية في تركيا.

أولاً : رئاسة عصمت إينونو والحرب العالمية الثانية١٩٣٨-١٩٤٥.

ثانياً : دور المعارضة في بروز ظاهرة التعددية الحزبية ١٩٤٦.

المبحث الثاني: موقف الصحافة والأحزاب والجمعيات اليسارية من حكومة عصمت إينونو.

أولاً : موقف الصحافة من حكومة عصمت إينونو.

ثانياً : موقف الأحزاب والجمعيات اليسارية من حكومة عصمت إينونو.

ثالثاً : انتخابات عام ١٩٥٠.

المبحث الأول: المتغيرات السياسية الداخلية في تركيا.

أولاً : رئاسة عصمت إينونو والحرب العالمية الثانية١٩٣٨-١٩٤٥:

عنونت بعض الصحف التركية في اليوم التالي لوفاة مصطفى كمال بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨، في صفحاتها الأولى مقالاً لهنّ بعنوان " مأتمنا الوطني الكبير" منها صحيفة جمهورييات[١]، وكانت السلطة قد آلت إلى صديقه عصمت إينونو بعدما تسلم مقاليدها للمدة (١٩٣٨-١٩٥٠)، شهدت بداية مدة حكمه تطورات دولية مهمة كانت ممهدات لنشوب الحرب العالمية الثانية.

أدركت تركيا خلال تلك المدة بأنّه يجب الاعتماد على دولة قوية، ومالت حينها إلى بريطانيا لما تملكه من إمكانيات اقتصادية كبيرة وقدرات عسكرية هائلة وأسطول بحري قوي يساعد تركيا في الدفاع عن نفسها إذا ما تعرضت إلى عدوان خارجي من إحدى الدول – إيطاليا، ألمانيا، الاتحاد السوفيتي[٢].

عملت تركيا على الحدّ من علاقاتها التجارية مع ألمانيا والابتعاد عنها، أمّا فيما يخص علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية عملت على إبرام صفقات للسلاح معها لتزويدها بالطائرات الحربية والغواصات البحرية ومختلف المُعّدات العسكرية الأخرى، فضلاً عن اتخاذها إجراءات أخرى، منها حظر المنظمات الأجنبية داخل أراضيها ومن ضمنها المنظمات الألمانية، وكان هدفها تحجيم الدعاية النازية، على الرغم من نتائجها السلبية على تركيا، وحاجتها الماسّة إلى المساعدات الألمانية فيما يخص الصناعات الثقيلة سواءً العسكرية منها أو المدنية، وخبرتها الفنية التي لم يكن بمقدور بريطانيا تلبيتها[٣].

وضح التذبذب التركي في علاقتها مع الدول الغربية استغلالها الأحداث والتطورات الحاصلة فيما بين تلك الدول لتحقيق مصالحها من خلال موافقتها على العرض الألماني، من أجل

---

(١) نورالدين، المصدر السابق، ص١٠٢.

(2) Altemur Kilic, Turkey and the World, Washington Rupublic Affairs press, 1959, P.61.

(٣) نصيف جاسم عباس الأحبابي، العلاقات بين تركيا وألمانيا النازية ١٩٣٣-١٩٤٥، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة بغداد، ١٩٩٤)، ص٨٣.

الحصول على قرض مالي للتخفيف من الضغط على ديونها الخارجية، والاستعانة بالفنيين الألمان واستيراد معدات لمصانعها الثقيلة بهدف توسيع صناعتها[١].

خشيت تركيا بعد قيام الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ من تأثير موقعها الجغرافي الواقع بين الطرفين المتحاربين[٢]، لذا حرص المسؤولون الأتراك على أبعاد بلادهم من خطر الحرب بعدم انضمامها لأيٍّ من أطراف النزاع، ففضلوا مبدأ السلام والتنمية القومية على الخوض في أتون الحرب[٣]، فلازمت موقف الحياد في الحرب على الرغم من كلفته[٤].

ظهرت آثار الحرب على الأوضاع الداخلية التركية، إذ اتبعت الحكومة التركية سياسة غير ديمقراطية طيلة سنوات الحرب، والتي عانى منها المثقفون والعمال، فقد امتدت ساعات العمل إلى (١٤) ساعة في اليوم ممّا كان له انعكاسات كبيرة على الاوضاع الداخلية، إذ زعزعت ثقة المواطن بالدولة والحزب الحاكم وهذا يدل على فشل سياسة حزب الشعب الجمهوري[٥]، وانتشر الفساد الاقتصادي داخل الدولة خلال مدة الحرب، فضلاً عن سياسة شد الأحزمة قد خلق مناخاً واسعاً من عدم الارتياح بين أوساط الشعب التركي أدت إلى زيادة الانتقادات الموجّهة لسياسة الحزب، ناهيك عن التذمر والسخط الذي ازداد في البلاد بسبب الوضع المعيشي السيء، لاسيما بين الفقراء والفلاحين والعمال والحرفيين الذين أخذوا يشعرون بضرورة تغيير بنية النظم السياسية والاقتصادية، وذلك الشعور أحسّ به بعض زعماء حزب الشعب فأخذوا يهاجمون سياسته المتزمتة وتدخل الدولة في كل المفاصل الدقيقة الخاصّة بشؤون الناس[٦]، فضلاً عن ذلك فإنّ الجيش التركي يبلغ تعداده (١) مليون مقاتل المتزامن مع توقف الحياة في كثير من مرافق الدولة نتيجة النقص الحاد بين أبناء الشعب، لالتحاقهم بصفوف الجيش التركي، ممّا سبب نقصاً في الأيدي العاملة، يضاف إلى ذلك المبالغ الكبيرة المخصّصة من قبل الدولة لشراء مستلزمات ذلك الجيش من معدّات وأسلحة، في الوقت الذي ظهرت به السوق السوداء واختفاء المواد الغذائية،

---

(١) بهنان، العلاقات التركية–البريطانية، ص١٠٣.

(2) Geoffrey Lewis, Turkey Trnest Bern limited, (London, 1965), p.116.

(3) Edward Weisb, Turkish Forigen Policy 1943-1945, Prhnceton University,p.3.

(٤) غفور، المصدر السابق، ص٧٠.

(٥) أميرة محمد كامل الخربوطلي، الدور السياسي للعسكريين في تركيا، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (جامعة القاهرة،١٩٧٢)، ص٧٩.

(٦) رضوان، المصدر السابق، ص١٠٢.

سّبب ذلك في ظهور بعض الفئات الاجتماعية التي استغلت الوضع الاقتصادي في جمع الثروات ، تركز على أثرها رؤوس الأموال لدى أقلية من هذه الفئة[١].

أدّت الصحافة دوراً في تعبئة السكان ضدّ الحكومة وذلك بانتقادها للاجراءات التي اتخذتها لمعالجة الازمة الاقتصادية التي أدّت إلى نتائج مغايرة للأهداف المرجوّة منها، كما أشارت إلى ذلك صحيفة تان(Tan) من خلال انتقادها لنظام الحزب الواحد والدفاع عن النموذج الديمقراطي الغربي، فضلاً عن ذلك ظهور طبقة برجوازية قوية أفادت من ظروف الحرب وأخذت تطالب بحصّة لها في تسيير أمور الدولة، كما واجهت تركيا ضغوطاً كبيرة من قبل الاتحاد السوفيتي الذي لوّح باحتمالية مشاركته مع تركيا في إدارة المضائق بموجب البنود التي أقرتها معاهدة مونترو ١٩٣٦[٢]، لذا نجد أنّ موقف تركيا يتغير حسب الظروف ووفق ما تقتضيه مصلحتها، وأخذت الصحافة التركية الرسمية منها وشبه الرسمية تأكيدها على تلك السياسة، كما أخذت السلطات التركية إخضاع وسائل الأعلام والصحف للمراقبة، وأُغلقت صحيفتا تان وتصوير أفكار المواليتين لبريطانيا، بينما أُجيزت صحيفة توركش بوست المؤيدة لألمانيا[٣].

وفي ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠ أصدرت الحكومة التركية قانون الحماية الوطنية المرقّم(٣٧٨٠) الذي أعطى الحكومة صلاحيات واسعة في ظل الظروف الاستثنائية بما في ذلك التعبئة الجزئية وإعلان النفير العام، كما قامت بإلغاء قانون تشجيع الصناعة عام ١٩٤١، الذي قضى على بعض الإنجازات المتحققة قبل نشوب الحرب العالمية الثانية، إلّا إنّه في الوقت ذاته منح الدولة حق الإشراف على المحاصيل الزراعية وتحديد أسعارها، وبالرغم من كل التدابير التي أُتُخذت في تطبيق القانون إلا أنه لم يتم الحد من انتشار السوق السوداء وانتشار القحط في المواد

---

(١) حسين علي الساموك، " تركيا وسياستها إزاء الدول المتحاربة في الحرب العالمية الثانية"، مجلة المستقبل العربي(بيروت)، العدد ٣٧، ١٩٧٠، ص١٢١.

(٢) بيير و نوفان، تاريخ القرن العشرين، ترجمة: نور الدين حاطوم، دار الفكر الحديث، (بيروت، ١٩٦٩)، ص٣٧١؛ رواء زكي يونس الطويل ووصال نجيب عارف العزاوي، تركيا دراسات في السياسة والاقتصاد، جامعة النهرين،(بغداد،٢٠٠٢)، ص١١.

(٣) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣١١/٧٢٢، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية المرقمة ٣٠٤، ٢٣ كانون الثاني ١٩٤١، الوثيقة ٢٠، ص١١٧.

الاساسية، وبسبب ذلك تم توجيه الانتقادات اللاذعة لحكومة رفيق صايدام ولاسيما مسألة اعطاء الصلاحيات لمكتب المحاصيل الزراعية[١].

وخلال تطورات الحرب قامت القوات الألمانية بمهاجمة الاتحاد السوفيتي في ٢٢ حزيران ١٩٤١، فما كان من تركيا إلّا التأكيد بصورة رسمية على تحديد موقفها من الحرب وإعلانها للحياد التام، واستطاعت بذلك تركيا الموازنة في سياستها تجاه الأطراف المتحاربة والذي استمرت به حتى عام ١٩٤٢ [٢]، فبعد هزيمة الحلفاء في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على يد القوات الألمانية بقيادة الجنرال رومل "Rommel"(١٨٩١-١٩٤٤)[٣] عام ١٩٤٢، واستطاعت قوات الحلفاء من استرجاع ميزان القوى لها، وبسبب ضغط دول الحلفاء على الجانب التركي مال الأخير إلى دخول الحرب إلى جانب الحلفاء ولا سيما بعد استقراءه لمستقبل التطورات التي ستؤول إليها الأحداث ورجحان كفة الانتصار إلى جانب الحلفاء ، وكانت أولى الخطوات التركية التي اتخذتها ضد ألمانيا منع تصدير المواد الاستراتيجية إليها منها الكروم، ومنع مرور السفن الحربية التابعة لدول المحور عبر مضائقها وممراتها البحرية، وقطع علاقاتها الدبلوماسية مع دول المحور بتاريخ ٢ آب ١٩٤٤[٤].

لقد ظهرت المعارضة المسموح بها داخل صفوف حزب الشعب خلال مناقشة ميزانية الدولة عام١٩٤٥، إذ وجهت انتقادات عديدة إلى بعض القرارات الاقتصادية التي أصدرتها الحكومة ولاسيما حول الميزانية، فضلاً عن ذلك انتقاد السياسات الداخلية التي اتبعها الحزب بعد انتهاء الحرب العالمية وزوال أسبابها، لا سيما القوانين القمعية التي كانت تستلزمها الظروف الاستثنائية للحرب[٥]، وفي ٢٣ شباط ١٩٤٥ حسمت تركيا موقفها من الحرب بإعلانها الحرب على دول

---

(١) شالوخ، المصدر السابق، ص٦٧؛ شاكر، المصدر السابق، ص٢٠٦.

(٢) الزهيري، المصدر السابق، ص٢٦١.

(٣) رومل : أشهر القادة العسكريين الألمان، لقب بثعلب الصحراء لذكائه في وضع الخطط العسكرية وقيادة المعارك، التحق بالجيش الالماني عام ١٩١١ كضابط في فوج المشاة ١٢٤، شارك في الحرب العالمية الأولى على الجبهة الغربية، وصل إلى طرابلس في ١٢ شباط ١٩٤١ لقيادة الفيلق الأفريقي الألماني، توفي في ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٤. لمزيد من التفاصيل ينظر: البيطار، المصدر السابق،ج١، ص٦٩٠-٦٩١.

(٤) روى مكريديس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة: حسن صعب، (بيروت، ١٩٦٦)، ص٥٨٨.

(٥) شالوخ، المصدر السابق، ص٧٨.

المحور –إيطاليا وألمانيا[١]– وانضمامها إلى جانب دول الحلفاء، فكان إعلانها في حقيقة الأمر شكلياً في الحرب الدائرة بين دول الحلفاء والمحور ، لكنّ الهدف من الإعلان هو حصول تركيا على مقعد دائم في المنظمة العالمية المزمع تشكيلها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حسب ما صرحت به دول الحلفاء[٢]، ساهمت تركيا بعد ذلك في مؤتمر فرانسيسكو[٣]، والمنعقد في ٢٥ نيسان ١٩٤٥، لوضع النصوص بوصفها الأساس في إنشاء منظمة الأمم المتحدة[٤]، انتهى المؤتمر بتوقيع ميثاق الأخيرة في ٢٦ حزيران ١٩٤٥، على إن يصبح القرار ساريا المفعول في ٢٤ تشرين الأول ١٩٤٥، أصبحت بذلك تركيا أحد الأعضاء المؤسسين لهذه المنظمة، بدوره صادق المجلس الوطني التركي الكبير على ميثاق منظمة الأمم المتحدة في ١٥ آب من العام ذاته، وخلال المناقشات حول بنود الميثاق أثيرت بعض مسائل السياسة الداخلية التي انتهجها الرئيس التركي عصمت أينونو حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي امتازت بالشدة والتعسف تجاه الأقليات وزيادة الضرائب عليها، لذا اقترح رئيس الوزراء التركي جلال بايار[٥] وعدنان

---

(١) من الجدير بالذكر إنّ ألمانيا مستفيدة من الموقف التركي المحايد حتى هزيمتها في معركة ستالين غراد– كانون الثاني– ١٩٤٣. عمر عبدالعزيز عمر و محمد علي القوزي، دراسات في تاريخ أوربا الحديث والمعاصر ١٨١٥–١٩٥٠، دار النهضة الحديثة، (بيروت، ١٩٩٢)، ص٤٤٤.

(٢) محسن حمزة حسن العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٤٦–١٩٦٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة الموصل، ١٩٨٩)، ص٥٢.

(٣) مؤتمر سان فرانسيسكو : عقد المؤتمر لصياغة ميثاق منظمة الأمم المتحدة، بعدما لبّت عدد من الدول الدعوة، وأرسلت مندوبين عنها بهدف الاشتراك في إنشاء هذه المنظمة، استمر انعقاد المؤتمر لمدة ثلاثة أشهر للمدة (نيسان – تموز ١٩٤٥) . للاستزادة يراجع :عمر و القوزي، المصدر السابق، ص٤٤٤.

(٤) منظمة الأمم المتحدة : منظمة عالمية تضم في عضويتها جميع دول العالم، تأسست في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٥ في مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية، بوصفها أبرز نتائج الحرب العالمية الثانية، للمنظمة عدة فروع في عدد من دول العالم. البيطار، المصدر السابق، ج١، ص١٩١–٢٠٧.

(٥) جلال بايار:ولد عام ١٨٨٣ في مدينة عمر بيك–القريبة من مدينة بورصا، أحد أعضاء حركة تركيا الفتاة، عُيّن مساعداً للقائد العسكري في إقليم إيجه أثناء حرب الاستقلال التي قادها مصطفى كمال، تسنم منصب وزير الاقتصاد التركي، أعقبها انتخابه رئيساً للوزراء ١٩٣٧، فاز في انتخابات عام ١٩٥٠ وتسنم منصب رئاسة الجمهورية للمدة (١٩٥٠–١٩٦٠)، أُطيح بايار على خلفية انقلاب عام ١٩٦٠ وتم القبض عليه من قبل المنفذين، لكن أُطلق سراحه عام ١٩٦٦، استعاد بايار حقوقه السياسية عام ١٩٧٤ بصفته رئيساً للجمهورية، توفي في ٢٢ آب ١٩٨٦. لمزيد من التفاصيل ينظر: يسرى محمد عبيد حمزة، تركيا والشراكة الأوربية ١٩٥٩–٢٠٠٢دراسة في مسيرة الانضمام، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، (جامعة الموصل، ٢٠١٩)، ص٢٢.

مندريس[١] ورفيق كورالتان[٢] بضرورة تغيير الدستور التركي لضمان الحريات والحقوق الواردة في بنود ميثاق الأمم المتحدة، بعد موافقة تركيا على مقرراته، إذ قدموا إلى المجلس الوطني التركي عدة مطالب، منها: إعادة الحقوق الفردية في الدستور واعادة صلاحيات البرلمان والسلطة التشريعية الى المجلس الوطني الكبير والتعددية الحزبية في النشاط السياسي وانعاش الديمقراطية السياسية في تركيا واجراء اصلاحات دستورية، لكنّ اقتراح بايار لم يحصل على الموافقة، استمر أصحاب الطلب في معارضتهم السياسية لحزب الشعب وقد نشر عدنان مندريس وفؤاد كوبورلو مقالات في الصحف الرسمية تنتقد سياسة الحكومة وبقاء القوانين اللاديمقراطية، ممّا دفع الحزب الى فصلهما إلّا أنّ رفيق كورالتان استمر في توجيه انتقاداته، إذ قال لاحدى الصحف التركية(أنا وثلاثة من زملائي لم نعمل شيئاً ولكنّنا عملنا على تقوية أسس السيادة القومية ومبادىء الحزب نحن لم نتخلى عن هذه المبادىء وعلى هذا الاساس فإنهم قرروا طرد اثنين من زملائي)، وعلى أثر ذلك حدثت انشقاقات بين صفوف حزب الشعب، نتج عنه استقالة بايار وعدد من المقربين له من عضوية المجلس الوطني الكبير[٣].

وفي مطلع عام ١٩٤٦ قدّم بايار وأتباعه طلباً رسمياً إلى الحكومة التركية من أجل تأسيس الحزب الديمقراطي، الذي أجازته الحكومة بصفة رسمية عام في ٧ كانون الثاني من العام ذاته[٤].

---

(١) عدنان مندريس : ولد عام ١٨٩٩ في مدينة آيدن–غرب تركيا–، أكمل دراسته في الحقوق، أسس مندريس الحزب الديمقراطي وفاز في انتخابات عام ١٩٥٠، انتخب نائباً عن منطقته في المجلس الوطني خلال عقد الخمسينات من القرن العشرين، سُمّي مندريس برجل تركيا القوي، اعتقل بعد انقلاب عام ١٩٦٠، توفي مندريس عام ١٩٦١. للاستزادة يراجع، الصالح، المصدر السابق، ص٢١٥ .

(٢) رفيق كورالتان : ولد في ولاية سيفراز عام ١٨٩٩. تخرج من كلية الحقوق عام ١٩١٤، عمل مساعداً للمدعي العام، ثم اصبح المدعي العام لمنطقة كرامان عام ١٩١٥، عمل نائباً في المجلس الوطني الكبير عن مدينة قونية. استقال من حزب الشعب ليسهم بعدها في تأسيس الحزب الديمقراطي بالتعاون مع جلال بايار وعدنان مندريس، شغل منصب رئيس المجلس التركي الكبير من ٢٢ آيار١٩٥٠– ٢٧ آيار ١٩٦٠، توفي في ١٧ حزيران ١٩٧٤ في مدينة استانبول. لمزيد من التفاصيل ينظر : حمزة، المصدر السابق، ص٢٣.

(٣) طلال يونس الجليلي، الأحزاب السياسية في تركيا، مركز الدراسات التركية، (جامعة الموصل،١٩٩٤)، ص١٧؛ شالوخ، المصدر السابق، ص٧٩.

(4) F. Husrav, Tokin: Turk Tarihinde Siyasi Partiler Ve Siyasi Dusuncenin Gelismesi, (Istanbul, 1965), S.78.

ثانياً : دور المعارضة في بروز ظاهرة التعددية الحزبية ١٩٤٦-١٩٥٠.

بدأت تظهر على الساحة التركية منذ عام ١٩٤٦اتجاهات متعددة في سياستها الداخلية، جاء في مقدمتها التعددية الحزبية لتحل بديلاً عن نظام الحزب الواحد، الذي حكم تركيا منذ عام ١٩٢٣ ولأكثر من ثلاثة وعشرين عاماً، نتيجة متغيرات وعوامل داخلية وخارجية أدّت دوراً بارزاً في تطور النظام السياسي الداخلي في تركيا(١)، ومن تلك العوامل:

العوامل الخارجية : الرأي العام العالمي الذي دعا إلى الديمقراطية، وإطلاق الحريات ونبذ الدكتاتورية ورفض سياسة الحزب الواحد.ومن الجدير بالذكر ان الولايات المتحدة الامريكية فرضت على تركيا التعددية الحزبية والأتراك نفّذوا وحسبوا أنهم هم الذين قرأوا المتغيرات.

العوامل الداخلية : الذي تبناها النظام السياسي التركي بعد الحرب العالمية، والذي أدى إلى فسح المجال في تأسيس الأحزاب السياسية إلى جانب حزب الشعب الحاكم(٢).

أجرت الحكومة التركية تعديلاً للدستور إذ تمّ اصدار قانون من قبل المجلس الوطني الكبير في كانون الثاني١٩٤٥، نصّ على جعل لغة كتابة مواد الدستور باللغة اللاتينية وتمّ استبدال قانون التشكيلات الاساسية بكلمة دستور وتم تعديل قانون الجمعيات، بحيث رفع الحظر المفروض على انشاء الجمعيات أو الاحزاب السياسية وهذه التعديلات والقرارات شجّعت الاتراك على تأسيس الاحزاب (٣)، وممّا تجدر به الإشارة إلى إنّ تعديل الدستور لعام ١٩٤٦ يتماشى مع تعدّد الأحزاب السياسية، إذ منح هذا التعديل الجامعات قدراً كافياً من الإدارة الذاتية في إدارة شؤونها، وتعديل قانون الإصلاح الزراعي بما يخدم أصحاب الأراضي الزراعية، فضلاً عن ذلك ظهرت الصحف اليومية التركية إذ بلغت نسبتها خلال تلك الحقبة٤٠%، منها صحف مستقلة

---

(١) عطارد عبد الأمير حوشان، السياسة الداخلية لحكومة الحزب الديمقراطي في تركيا ١٩٥٠-١٩٦٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، (جامعة البصرة، ٢٠١٣)، ص١٩-٢٠.

(٢) علي عبدالواحد حسون الصائغ، "حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا والتداعيات الإقليمية والدولية من الانقلاب العسكري عام ١٩٦٠"، مجلة جامعة القادسية في الأدب والعلوم التربوية، المجلد ٩، العدد ٢، ٢٠١٠، ص١٩٧.

(٣) شالوخ، المصدر السابق، ص٨١.

وأرمنية وعدد من الصحف والدوريات السياسية والاقتصادية والثقافية، ماأكد بشكل واضح تزايد النشاط السياسي آنذاك أكثر من السابق بكثير، كما شمل التعديل سماح الحكومة بتأسيس جامعة الدراسات الدينية في أنقرة عام ١٩٤٩، بهدف إعداد قيادة دينية مثقفة[١]، وأن السبب في تأسيس الدراسات الدينية لتوظيفها ضد الشيوعية والالحادية وهذا يخدم الولايات المتحدة الأمريكية التي تقود الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي١٩٤٥-١٩٩١.

وهكذا تم تأسيس أحزاب عديدة في تلك المدة اصطدمت مصالحها السياسية مع مصالح حزب الشعب الجمهوري، فوجدت حكومة حزب الشعب صعوبة كبيرة في مواجهة تلك الأحزاب، ومما تجدر الإشارة إليه إنّ هذه المدة (١٩٤٦-١٩٥٠) شهدت تأسيس أحزاب سياسية عديدة بلغ عددها أكثر من ٢٠ حزباً سياسياً نافست الحزب الحاكم[٢]، ومنها الحزب الديمقراطي الذي جاء تأسيسه ردة فعل على سياسة حزب الشعب الجمهوري، وفي السياق ذاته تبنت تركيا نظام التعددية الحزبية، وعلى الرغم من نجاح الحكومة في إبعاد الشعب عن أخطار الحرب العالمية الثانية إلّا إنّها فشلت في معالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية، مما سببت نفور وتذمر الشعب جراء سياستها ، في الوقت الذي أجبرت على قبول مبدأ التعددية الحزبية[٣].

ونتيجة لترسيخ ممارسات الحكومة ضد المعارضة طرحت الحكومة تعديل قانون المطبوعات، الذي قال عنه عدنان مندريس : " إنّ القصد من التعديل هو منع وصول المعارضة إلى الجماهير"، وافق المجلس الوطني على إصدار القانون بفضل الأغلبية التي تمتع بها حزب الشعب داخل أروقة المجلس الوطني في أيلول ١٩٤٦، فكانت أول فقرة من نصوصه اعتبار أيّ انتقاد موجه ضد أعضاء الحكومة جريمة يعاقب مرتكبها بالسجن أو الغرامة المالية، وهي أول خطوات الحكومة لتكميم الأفواه[٤].

---

(1) C.H. Dodd, Politics and Government in Turkey, (University of Calefornia Press 1969), p.25.

(٢) البديري، المصدر السابق، ص٢٩٧.

(٣) الزين، المصدر السابق، ص٢٦٤.

(٤) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣١١/٢٧٣٧، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية ، ٣ تشرين الأول ١٩٤٧، الوثيقة ١٧٤، ص٢٠١.

وأثناء تلك التطورات لا سيما بعد تولي رجب بكير رئاسة الوزراء في آب١٩٤٦والذي عُرف بتمسكه بنظام الحزب الواحد والتشدّد ضد المعارضة، ممّا أدّى الى تصاعد هجمات الحزب الديمقراطي ضدّ الحزب الحاكم من خلال انتقاده لسياسة الحكومة تجاه المعارضة، فطالبت كتلة الخمسة والثلاثين في آب١٩٤٧بضرورة تعديل الدستور الذي وضع جميع السلطات في يد المجلس الوطني وحرم رئيس الجمهورية من أية سلطة في حلّه أو اقالة الوزارة، وبرّرت الكتلة بأنّ المدة التي وضع فيها الدستور لم تكن في البلاد أحزاب سياسية معارضة، إلا إنّ تلك المطالبات رُفضت، بعد ذلك ساءت العلاقة بين الحزب الديمقراطي والحكومة التركية، إذ وصلت معارضة الحزب الديمقراطي ذروتها أثناء مناقشة المجلس الوطني الكبير لميزانية الدولة العامة لعام ١٩٤٧، والتي لاقت انتقاداً لاذعاً من قبل عدنان مندريس واتباعه، وعدها مخالفة لقواعد علم المالية، وانتقد سياسة الحكومة في معالجة الجوانب الاجتماعية، رد رئيس الوزراء–رجب بكير– على ذلك قائلاً : " مرضى نفسيون لا يرون الأمور إلّا بمنظار أسود" ، غادر مندريس واتباعه بناية المجلس الوطني حال سماعهم عبارات رجب بكير، بوصفها إهانة لهم، واتخذوا قراراً بعدم العودة إلى المجلس مطالبين بكير بتقديم اعتذار رسمي أو استقالة الحكومة بأكملها[١].

استمرت المقاطعة ٩ أيام، اضطرت على أثرها وزارة رجب بكير إلى الاستقالة في أيلول ١٩٤٧تحت ضغط المعارضة المتزايد وانضمام(٤٧) نائباً من حزب الشعب إلى نواب الحزب الديمقراطي، فضلاً عن اتساع الخلاف بين رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، وعُدت أطول مقاطعة برلمانية في تاريخ تركيا المعاصر، عاد بعدها الديمقراطيون بناءً على دعوة عصمت إينونو بعد تعهده بعدم تكرار مثل هكذا حوادث[٢].

برز الحزب الديمقراطي من بين تلك الأحزاب بعد تأسيسه من قبل جلال بايار وأصحابه الذين استقالوا من حزب الشعب الجمهوري، كأقوى معارض للحزب الحاكم، إذ كانت أول مشاركة

---

(١). د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣١١/٢٧٣٧، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية، ٢٦ كانون الأول ١٩٤٦، الوثيقة ١٣٢، ص١٤٨؛ د. ك . و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٢٧٣٧، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية، ٣١آب١٩٤٧، الاوضاع في تركيا، الوثيقة١٠٠، ص١٩١.

(2) N.Ilterb Ertugrul, Cumhuriyet Tayih 1923-2008, (Ankara,2009), p.79 ؛ ياسين، المصدر السابق، ص١٦١.

لهذا الحزب في الانتخابات البلدية التي تم اجراؤها عام ١٩٤٦، التي أعلنت نتائجها بفوز حزب الشعب الجمهوري، وعلى الرغم من فوز حزب الشعب إلّا إنّ الحزب الديمقراطي حصل على (٦٤) مقعداً من مجموع(٤٤٧) مقعداً، ومن الجدير بالذكر إنّ الحزب الديمقراطي حصل على (١٧) مقعداً من مجموع (٢٧) مقعداً في مدينة إستانبول، وهو ما يُعدّ نجاحاً بارزاً بوصفها أول مشاركة للحزب في تلك الانتخابات[١].

إنّ التركيبة الاجتماعية للحزب الديمقراطي لا تختلف في إيدلوجيتها عن تركيبة الحزب الحاكم- حزب الشعب-إذ إنّ أكثر من نصف أعضاء الحزب الديمقراطي في المجلس الوطني الكبير كانوا من كبار الملاكين والوجهاء، في حين كانت نسبة المثقفين فيه لا تتجاوز الـ (٦%)، وهذا ما يدل على إنّ التغيير في الحزب الديمقراطي كان تغييراً للوجوه فقط[٢]، وأصبح الديمقراطيون ناطقين باسم القطاع الخاص، مما أتاح لهم بالحصول على دعم رجال الأعمال والفئة المثقفة الليبرالية، فضلاً عن استغلال الديمقراطيين حالة السخط والتذمر الشعبي ضد الحكومة من خلال تنديدهم باستبدادية ونظام الحزب الواحد، وعملوا جاهدين على محاولة التخلص منها[٣].

ومن جهة أخرى كان حزب الشعب يعاني من انقسامات داخلية تشكل على أثرها من مجموعتين، كانت المجموعة الأولى: بزعامة رجب بكير، السكرتير العام للحزب والتي تنادي بنظام الحزب الواحد ووقوفها بوجه أي معارضة ضد سياسة حزب الشعب وهو ما عرضها للانتقاد اللاذع من قبل أعضاء الحزب الديمقراطي، أمّا المجموعة الثانية: فقد ضمت الشباب من أصحاب الفكر الليبرالي الذين يؤيدون نظام تعدد الأحزاب في تركيا، ومن الجدير بالذكر ان الصراع بين حزب الشعب والحزب الديمقراطي حول قانون الانتخابات بلغ ذروته بسبب المطالبات المستمرة من قبل الحزب الديمقراطي بضرورة تعديل قانون الانتخابات، إذ أجرت حكومة حسن سقا في بداية آب١٩٤٨ جملة من التعديلات ، منها: زيادة أعضاء الهيئة المشرفة(٧) بدلاً من(٥) وفرز الاصوات بشكل علني ومحاكمة الموظفين المخالفين الى المحاكم

(١) النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي، ص٣٧.

(٢) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣١١/٢٧٣٧، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية ، ١١ تموز ١٩٤٧، الوثيقة ١٠٤، ص١٣.

(٣) أحمد، المصدر السابق، ص٢٣٦-٢٣٩.

العامة، لكن الحزب الديمقراطي لم يوافق على تلك التعديلات وطالب بجعل مهمة اجراء الانتخابات مهمة قضائية، رفضت الحكومة تقديم تنازلات للمعارضة ممّا دفع الحزب الديمقراطي باعلان مقاطعة الانتخابات المحلية في(١٣) ولاية في١٧تشرين الاول، ولم يتم تعديل قانون الانتخابات إلّا قبيل الانتخابات العامة التي جرت عام ١٩٥٠، إذ تم وضع هذا القانون تحت إشراف السلطة القضائية بديلاً عن السلطة التنفيذية[١].

(1) Dodd, op,cit.,p.24-25.

المبحث الثاني: موقف الصحافة والأحزاب والجمعيات اليسارية المعارضة لحكومة عصمت إينونو.

أولاً : موقف الصحافة :

تُعد الصحافة التركية ذات أهمية كبيرة كونها قامت بتسليط الضوء على ما تشهده الدولة التركية من أحداث سياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، فمرت الصحافة بفترتين مختلفتين، الأولى منها كانت قبل إعلان الجمهورية ١٩٢٣، أمّا الثانية منها فكانت عقب إعلان الجمهورية والإجراءات التي قام بها مصطفى كمال، ولا سيما نقل العاصمة إلى أنقرة وافتتاح الجمعية الوطنية ، وتأسيسه لصحيفة قومية أُطلق عليها اسم حاكميت ميليه Hakimiyet Milliyet، وتعني الشرعية القومية[١]، أعقب ذلك تأسيس وكالة الأناضول، والتي أدّت دوراً فاعلاً خلال حرب الاستقلال، بهدف التأثير على الرأي العام الداخلي، وصد الصحافة المؤيدة لحكومة استانبول[٢]، مما أدّى إلى غلق عدد من الصحف المعارضة للحكومة ونفي أو سجن الصحفيين المعارضين ومن الصحف المغلقة صحيفة رسمتي هافتا– الأسبوع– وصحيفة طنين، وصدرت أحكام بالسجن على محرريها بالسجن والنفي[٣].

وفي عام ١٩٣٥ حصلت تطورات عدة على الساحة ساعدت على ترسيخ دور الصحافة وتنظيمها، ومنها انعقاد أول مؤتمر صحفي في ٢٤ أيار ١٩٣٥ الذي بين الحاجة الماسة إلى سن قوانين من شأنها تنظيم مهنة الصحافة وعملها واللوائح الاخلاقية، فضلاً عن تأسيس الحكومة عام ١٩٤٠ الإدارة العامة للصحافة والمعلومات بهدف دمجها مع عمل الحكومة لأجل

---

(1) Fehim Kuruloglo, Birinci Dunya Savasinda Turk Savaz Esirlerinin Yayin Faaliyetlerin Bir Ornek: Turk Varligi 1919-1920. Turk Basin Tarihi, (Ankara. 2018), S.540-553

(٢) أخذت الصحافة التركية بالتطور بعد عام ١٩٢٣ على نحو مختلف بالتفاعل مع القضايا السياسية الداخلية وأسلوب التحديث الذي انتهجه مصطفى كمال، منها إقراره قانون السكون الذي أعطى للحكومة الشرعية بمراقبة الصحافة. للمزيد ينظر: Necla Odyakmaz, Cumhriyet Doneminde Anayasak Duzenlemeler Ve Basim Ozgurlugu Iletisim Eakuitesi(Dergisi, 2003), S.122.

(3) Haluk Duman and Cem Pekman, Turk Basim Tarihi ,(T.C. Anadulouniversity, 2014), S.166.

فرض السيطرة عليها ، وكانت تلك القوانين والهيئات أدوات نجحت الحكومة من خلالها مراقبة الصحافة والصحفيين بصورة مباشرة لوأد الأصوات المعارضة [١].

أمّا فيما يتعلق بموقف الصحافة في فترة التعددية الحزبية فاختلفت عن سابقاتها، بعد الحطام الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، وأفول مبدأ الحزب الواحد ومحاولة الحكومة التركية التقرب من الغرب بشكل ملفت للأنظار ، بدأت الصحف بانتقاد سياسة الحكومة بسبب تنكرها للاتحاد السوفيتي، مما حدا بالحكومة بغلق بعض الصحف المعارضة ومنها صحيفة تان المؤيدة للفكر الشيوعي وقيامها بانتقاد فساد الحزب الحاكم[٢].

وفي أواخر عام ١٩٤٥ خرج مئات من الطلاب والناشطين المدنيين والإسلاميين الناقمين على سياسة الحكومة، وهاجموا مبنى صحيفة تان الواقع بميدان كاغال أولو Kagal Ulu في مدينة إستانبول ودمّروا المبنى بالكامل[٣]، قامت الحكومة أيضاً بغلق صحيفة قوروشلر ، وهذا يبين مدى تأثير الصحافة على الراي العام الداخلي[٤].

وعلى الرغم مما حدث كان هناك تنفس آخر سمح بظهور مجموعة من الصحف مع انتهاج الحكومة مبدأ التعددية الحزبية ومنها صحيفة السلام المحافظة فيما تنشره من أعداد وصحيفة سبيل الرشاد وصحيفة حرييت ذات التوجه الليبرالي وصحيفة ميليت، وكانتا الأخيرتين أقرب الصحف إلى التيار العام المخاطبة لعموم الجماهير التركية[٥]، كونها كانت مستقلة ولم تنتمِ لأي حزب سياسي مما سبب استقلالها في انتشارها بين صفوف الجماهير بفضل تطور التكنلوجيا والطباعة وازدياد أعداد فئة الشباب المهتمين بالصحافة، ومتابعة أخبار العالم وسياساته والتطورات السياسية الداخلية[٦].

---

(١) محمد الرميزان، " التطور التاريخي للصحافة التركية : منذ بدايتها وحتى اليوم الحاضر"، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،(الرياض، ٢٠١٩)، ص٢٢

(2) Ali Ulvi Ozdemir, " I Kinci Dunya Savasi Yillarinda Serteller Ve Tan Gazetesi 1939-1945, (Ankara Universitesi Turk Inkilap Tarihi Enstitusu Ataturk You Dergisi. Bahar. 2012), S179-184.

(3) A.E, S.185.

(4) Mathat, Kadri Vural,II dunya Savasi Turkiye Sende Bir Muhalefet Ornegi,OlarakTan,Gazetesi,Cagdas,Turkiye Arastirmalari Derggisi, V II/ 16-17, (Bahar Guz), S.381-384.

(5) Duman, A.G.E, S.145.

(6) A.E. S.151.

يلاحظ من خلال ما سبق إنّ عمل الحكومة تجاه الصحافة المعارضة شهد ازدواجية من خلال الدعوة إلى حريتها في نقد الحكومة ، بينما نجد في الوقت ذاته أنّ الصحف المغلقة كان بسبب نقدها للحكومة.

ثانياً : موقف الأحزاب والجمعيات اليسارية :

أفرزت الحرب العالمية الثانية نتائج عديدة على المستوى الدولي، كان في مقدمتها الديمقراطية، وكان الدافع وراء ذلك هو الانتصار الذي حققته الدول التي تعمل بالنظم الديمقراطية وتجيز تعدد الأحزاب في بلدانها، على الدول التي كانت تعمل بنظام الحزب الواحد وتطبق الدكتاتورية على شعوبها، فأصبحت لدى الدول المنتصرة قناعة تامة بأنّ مبدأ الديمقراطية ونظام الحكم بأحزاب متعددة من شأنه منع اندلاع أية حروب كبرى في المستقبل[١].

كما إنّ اتجاه الرأي العام العالمي كان يميل إلى الحرية والديمقراطية ونبذ جميع الأنظمة الدكتاتورية[٢]، ونتيجة لتلك التطورات قامت الحكومة التركية بتعديل قانون المجلس الوطني عام ١٩٤٦م الذي سمح بتأسيس الأحزاب السياسية[٣]، ونظراً لتلك التطورات السياسية الداخلية التي تبناها النظام السياسي التركي، فإنّها وفرت مجالاً خصباً للقوة اليسارية في البلاد لتوجيه الانتقادات ضد الحكومة وكسب المزيد من المؤيدين والأنصار الناقمين على سياسة الحكومة ، ومن الجدير بالذكر إنّ اليساريين استغلوا ظهور التعددية الحزبية بعدما حظرت أحزابهم خلال المدة(١٩٢٣-١٩٤٥)، فقاموا بتأسيس أحزاب شيوعية واشتراكية[٤].

---

(١) عبد العزيز محمد عوض الله، الحياة الحزبية في تركيا الحديثة، مركز الدراسات الشرقية، (جامعة القاهرة، ٢٠١٠)، ص٤١.

(٢) حامد محمد طه السويداني، "التيار اليساري في تركيا ١٩٢٣-١٩٨٠م"، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية(جامعة الموصل)، العدد٣١، ٢٠١٣، ص٢٤١.

(٣) أحمد نوري النعيمي، العلاقات التركية الروسية(دراسة في الصراع والتعاون)، دار زهران، للتوزيع والنشر، (عمان،٢٠١١)، ص١٤٥.

(٤) أحمد زكريا، "اليسار التركي(النشأة والصراع مع القومية والإسلامية)"، مجلة الجمهورية الإلكترونية، ٢٠١٩، ٢٠١٩، ص١، تاريخ الدخول: ٢٢ نيسان ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: http://www.aljamhuriya.net/at/about

كما إنّهم استغلوا دعم الاتحاد السوفيتي، لهم فضلاً عن ظروف البلاد الاقتصادية الصعبة، التي وفّرت لهم البيئة الملائمة(١).

تُعدّ المدة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية حقبة مليئة بالحياة السياسية الفعالة لظهور عدد من الأحزاب السياسية الصغيرة ذات التوجيه اليساري، والتي كان الهدف من تأسيسها معارضة حزب الشعب الحاكم(٢).

إنّ المرونة التي أبداها حزب الشعب الجمهوري حول الآراء التي تم طرحها حول إمكانية تأسيس أحزاب غير الحزب الديمقراطي، جعلت النقد يتسع داخل صفوف الحزب الحاكم دون اتخاذ أي إجراءات من شأنها إبعاد أصحاب الرأي المخالف من صفوفه، والذين بدأوا بالتحرك لتأسيس تلك الأحزاب(٣).

والتي سنوجز البعض منها بالتفصيل ، وهي كالآتي :

١-موقف الأحزاب :

أ-الحزب الشيوعي التركي:

عند دخول التعددية الحزبية إلى تركيا كان دور الحركة الشيوعية ضئيلاً، إذ لم يستطع تحقيق النجاح في الوصول إلى المجلس الوطني الكبير، وكان وراء عدم نجاحها عدم تقبل الشيوعية ورفضها داخل المجتمع التركي، وذلك لاعتبارات دينية بالدرجة الأولى، يضاف إليها المضايقات المتكررة التي قامت بها الحكومة التركية ضده، بسبب انتقاده لسياسة عدنان مندريس في جميع الجوانب، وإنّ نمو الحركة الشيوعية وتطورها في ظل نظام التعددية تعرض إلى عوامل عديدة، انعكست سلباً عليه فيما بعد ، منها إعلان الاتحاد السوفيتي في ١٩ آذار ١٩٤٥ عدم تجديد

(١) حوشان، المصدر السابق ، ص٢٨.

(٢) البديري، المصدر السابق، ص٢٩٧.

(٣) طلال يونس الجليلي ، التيار الإسلامي في الحياة السياسية التركية ١٩٤٥ _ ١٩٨٣م ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، (جامعة الموصل، ١٩٩٩)، ص٣٧.

معاهدة الحياد، فضلاً عن قيام الصحافة السوفيتية والإذاعة الرسمية بنشر المطلب السوفيتي الذي يتعلق بالسيطرة على منطقة ساحلية تقع في شمال شرق تركيا يبلغ طولها ١٨٠ ميلاً [١].

وبسبب هذه السياسة السوفيتية التي أثرت وبشكل واضح على الحياة السياسية في تركيا وبالتالي تأثيرها على الحركة الشيوعية ، وكما ذكرنا سابقاً فإنّ موقف الحزب الشيوعي من الحكومة هو انتقاده لسوء سياستها الداخلية ، لذا اتهم هذا الحزب بالخيانة ومورست ضده عمليات تشكيل قامت بها الحكومة التركية بسبب موقفه من سياسة الحكومة وارتباطه بالاتحاد السوفيتي[٢].

تعرض الحزب الشيوعي التركي في المدة الواقعة (١٩٥٠_ ١٩٥٢م) لحملات واسعة من القمع والملاحقة، ففي عام ١٩٥٠ تم إيداع شقيق حسني وأصحابه في السجن بتهمة الخيانة ومعارضة سياسة الحزب الديمقراطي[٣]، وتجدر الإشارة إلى إنّ سياسة عدنان مندريس الداخلية وتحالفاته الإقليمية أدت إلى انتقاده بصورة مستمرة من قبل الأحزاب والجمعيات اليسارية.

ب-حزب العدالة الاجتماعية :

نشأ هذا الحزب في ١٣ أيلول ١٩٤٥ من قبل إحسان تمل ورنIhsan Temel Veren ومجموعة من أصحابه ، تم تقديم طلب التأسيس في ١٣ أيلول عام ١٩٤٥ إلى إدارة استنبول باسم الحزب الديمقراطي الاجتماعي، إلّا إنّ وزارة الداخلية رأت إجراء تعديل على التسمية، فتم تغيير اسمه إلى حزب العدالة الاجتماعية[٤].

إنّ الحزب لم يشترك في بداية تأسيسه بالانتخابات التي جرت عام ١٩٤٦، كما إنّه لم يمتلك وسيلة نشر خاصة به، إلّا إنّه وقف ضد سياسة الحكومة من خلال برنامجه الذي أعلنه، الذي تضمّن مواجهة المركزية ومنع احتكار إدارة مرافق الدولة وإصلاح الاقتصاد الذاتي وعدم السماح بالديمقراطية الطبقية على حساب الديمقراطية الاجتماعية، فضلاً عن ذلك فإنّ من أهداف الحزب

---

(١) حسين عبد فياض العامري، دراسة في الحركة الشيوعية في تركيا ١٩٦٠ – ١٩٨٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، (بغداد ، ١٩٩٠)، ص٨٩ –٩٠.

(٢) المصدر نفسه، ص٩٠.

(3) Tustav,tkp 64 yasinda,turkiye,komunisinin,tarihindensayfalar,1984,S4.

(٤) عوض الله، المصدر السابق، ص٤٧.

تطبيق مبادئ الاشتراكية وعمل على تصحيح السياسة الاقتصادية الخاطئة التي تسير عليها الحكومة، فضلاً عن ذلك إنّ الحزب أعلن من خلال إصدار بيانين رسميين أنّ الطريق إلى العدالة الاجتماعية داخل حدود النظام السياسي متعدّد الاحزاب يستند على ستة نقاط:

وهي تحقيق التأمين المناسب للمحالين على المعاش إذ أنهم يشكلون نسبة كبيرة، والوقوف ضد فوضى التخطيط والبذخ والاسراف، ومواجهة المركزية في الادارة، ومنع الاحتكار في كل أمور الدولة، واصلاح الاقتصاد التركي وعدم السماح بالديمقراطية الطبقية التي تتعدّى على الديمقراطية الاجتماعية [١]، كما أعلن في دستوره تبني الأممية في السياسة الدولية، والعمل على معالجة الحقوق الديمقراطية التي أهملها حزب الشعب منذ توليه السلطة[٢]، لم يكن للحزب تأثير قوي في الحياة السياسية سوى انتقاده لسياسة الحكومة ، أغلق عام ١٩٥٢ بقرار من الحكومة التركية [٣].

ج-الحزب الليبرالي الديمقراطي :

أُنشأ في ١١ آذار ١٩٤٦ في مدينة استنبول من قبل أربعة أشخاص وهم كل من كاظم أرسلان وصبري مانيا وعبدالقادر أي طاش وصبحي توله ، أُفتتح فرع ثاني له في مدينة بورصة ، وجدير بالإشارة بأنّ هذا الحزب لم يمتلك صحيفة نشر خاصة به، وإن كان برنامجه قد تم نشره في صحيفتي اخر البوسطة والصباح الجديد ، اشترك في انتخابات ١٩٤٦ ولم يحصل على أي شيء يذكر [٤].

وكان من أهداف هذا الحزب تخفيض الجيش إلى الحد الأدنى، وأن لا يُنصّب الرئيس أكثر من مرتين ، كان انتقاده قليلاً لسياسة حزب الشعب الحاكم ، انحل الحزب من تلقاء نفسه دون

(١) مريم حسين علي، التيار اليساري في تركيا ١٩٤٥-١٩٨٠، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، (جامعة ديالى،٢٠٢٠)، ص٧٩.

(2) Mehmet Koca, Turkiyede,cok partili hayata Gecis Surecinde Kurulan Secyalist partiler, Inonu Universitesi, Yluslararasi Sosyal, Bilimlrer, Dergici, cilt 6,sayi2 ,2017,S.78.

(3) Cumhuriyet Doneminde Kurulan Ve Kapanan Siyasi Partiler,2016.
متاح على الرابط التالي :
https://docplayer.biz.tr/5312404-cumhuriyet-doneminde-kurulan-ve-kapanan-siyasipariler.htmi.

(4) Coka, A.G.E, S,77.

تدخل حكومة حزب الشعب في حله ، وذلك لانسحاب أحد أعضائه المؤسسين عام ١٩٤٦ ، إذ إنّ قانون الأحزاب يجيز بقاء الحزب إذا تجاوز عدد المؤسسين ثلاثة أعضاء[١].

د-حزب المزارعين والفلاحين :

أُنشأ هذا الحزب في ٢٤ نيسان ١٩٤٦ في مدينة بورصة من قبل صديق سومر فلاح ومجموعة من أصحابه، أُفتتح فرع ثاني له في مدينة مودانيا، كان من أهداف هذا الحزب الدعوة إلى الأخلاق والسجية الشريفة ، كما إنّ من أهداف الحزب النهوض بالواقع الزراعي وإصلاح الأراضي، أمّا أبرز مطالب الحزب كانت تهدف إلى ضمان تنمية المزارعين الأتراك، كما طالب بانشاء بنك وطني لتنمية الصناعة والزراعة واصلاح الاراضي الزراعية، وضمان أن تكون الاملاك الزراعية كبيرة بما يكفي لاستيعاب أسرة المزارع، أمّا فيما يخص موقفه من سياسة الحكومة فقد كانت انتقاداته لسياسة الحكومة ومعارضتها ضعيفة، وذلك لقصر عمره الذي لم يستمر لأكثر من شهرين، إذ تم حله في ٢ حزيران من العام ذاته[٢].

هـ-الحزب الديمقراطي الاجتماعي التركي :

أُنشأ هذا الحزب في مدينة إستنبول في ٢٦ نيسان ١٩٤٦ من قبل مؤسسه جميل الباي أمينه العام ومجموعة من أصحابه[٣] ، كان من أهدافه السعي لرفع شأن تركيا بين دول العالم وتنظيم ظروف الفلاحين، فضلاً عن حثه لجعل الأنشطة الاقتصادية والزراعية وقفاً للمبادئ الاشتراكية والتعاون بين جميع المنتمين ، وهذه المبادئ التي دعا إليها تبيّن توجهه المضاد لحكومة حزب الشعب ، بسبب ميوله الاشتراكية ، شارك في الانتخابات التي أُجريت عام ١٩٥٠ لكن لم يكتب له النجاح ، حُلّ الحزب من تلقاء نفسه بسبب وفاة مؤسسه عام ١٩٥١ وبقاء اثنين من أعضائه، مما أفقده شرعية البقاء[٤].

---

(١) عوض الله، المصدر السابق، ص٤٨.

(٢) خالد عبدالوهاب عبدالرزاق ، موقف الأحزاب السياسية التركية من قضايا المشرق العربي ١٩٤٥-١٩٧٤، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، (الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٨) ، ص١٩؛ علي، المصدر السابق، ص٨٢.

(٣) عوض الله، المصدر السابق، ص٥٠.

(٤) عبدالرزاق، المصدر السابق، ص١٩.

و-الحزب الاشتراكي التركي :

أُنشأ هذا الحزب في ١٤ أيار ١٩٤٦ في مدينة إستانبول من قبل كل من أسعد عادل وثلاثة من أصحابه ، كان من أهم ما جاء في أهداف هذا الحزب هو القضاء على نفوذ وسيطرة الدولة على طبقة العمال، وإقامة ديمقراطية اجتماعية تهتم بتوزيع الأراضي على الشعب التركي(١).

أصدر الحزب جريدة ناطقة باسمه عرفت بالحقيقة "Gercek"، انتقد من خلالها سياسة حكومة حزب الشعب الجمهوري في معالجة الأوضاع المتردية داخل البلاد، لكنّ الحزب أُتهم بالشيوعية وقدم زعيمه للمحاكم المدنية والعسكرية مرات عديدة، وبعد محاكمات مستمرة تم إغلاق الحزب عام ١٩٥٢ بعد تولي حكومة الحزب الديمقراطي زمام الأمور(٢).

استند الحزب على مجموعة من المبادئ كان في مقدمتها رفع مستوى العدالة بين أبناء المجتمع التركي والقضاء على الفوارق الاقتصادية الداخلية، فضلاً عن تقسيم القدرات والقضاء على الظلم ، كما ركز الحزب على الاشتراكية في هذا المبدأ ، يعد الحزب الاشتراكي أول حزب اجتماعي يتم تأسيسه في تركيا بعد الانفتاح السياسي عام ١٩٤٦، وكان كالبقية في انتقاد سياسة الحكومة الاقتصادية وسوء معالجتها للأوضاع المتردية، مُنع الحزب من مزاولة أنشطته بعد أربعة أشهر من تأسيسه، إذ قامت الحكومة التركية باعتقال (سبعين) شخصاً عام ١٩٤٦(٣).

وبسبب ازدياد شعبية الحزب بين عمال المصانع في المدن الكبرى ودعوته لتبني مبدأ الاشتراكية ساد المؤسسات الحكومية القلق حيال ذلك، فكانت سبباً رئيسياً في منع نشاطه السياسي، إذ كانت وجهة نظر نجم الدين صادق وزير الخارجية (١٩٤٧ – ١٩٥٠) إنّ العمل المضاد ضد الحزب كان قد اتخذ بسبب الشكوك الدائرة حول أهدافه الحقيقية، وقال : إنّ عمله داخل تركيا كان لمصلحة دولة أجنبية، وهو يقصد بذلك الاتحاد السوفيتي، كما أشار بأنّ برنامجه يختلف تماماً عن برنامج حزب الشعب الجمهوري، فضلاً عن ذلك كانت هناك أحزاب أخرى حديثة التأسيس والنشأة، منها حزب العمل الاشتراكي الذي تأسس في٢٠نيسان١٩٤٦،

(1) Gokhan Komur,Turk Siyasi Hayatinda Cok Partili Siyaset Uygulamalarina Geci Hihazir Layan Sebep Ve Faktorler Yuksek Lisans Tezi, Ataturk Universitesi, (Erzurum,2015), S.120.

(٢) شالوخ، المصدر السابق، ص٩٠.

(٣) عوض الله، المصدر السابق، ص٥١.

وحزب العمل والمزارعين في تركيا والذي تأسس في١٧حزيران١٩٤٦، وحزب العمل والفلاحين الاشتراكي الذي تأسس في١٩حزيران١٩٤٦، وحزب الفلاحين والعمال الذي تاسس في٢١حزيران١٩٤٦، وآخرها حزب العمل الديمقراطي الذي تأسس في٢٦أيلول ١٩٥٠، ومن الجدير بالذكر ان هذه الاحزاب لم تتبنى الجناح اليساري والمعارضة للحكومة التركية، لذا لم نجد لها أي تأثير في الحياة السياسية أثناء مدة ظهورها(١).

٢-موقف الجمعيات :

أ-جمعية الشباب التركي :

أُسّست هذه الجمعية في أنقرة عام ١٩٤٦ من قبل بهرام كاراكوك ومجموعة من أصحابه، وهي عبارة عن منظمة شبابية تابعة للحزب الشيوعي السري، كان هدفها نشر الثقافة ومنع الإيديولوجيات المعادية للإنسانية ، تمكنت هذه الجمعية من جمع عدد من الأنصار والمؤيدين ووصل عددهم إلى (٢٠٦)، وتجدر الإشارة إلى معظم هؤلاء ليسوا شيوعيين بينما أعضاء مجلس إدارتها ينتمون لخلايا مختلفة من الحزب الشيوعي السري ، إذ لم يكن للجمعية خطر على الحكومة التركية سوى إنّها كانت تطالب بتحسين الأوضاع الاقتصادية والزراعية من خلال انتقادها لسياسة الحكومة في إدارة شؤون البلاد(٢).

ب-رابطة الشباب الأتراك المتقدمة :

أُنشئت هذه الرابطة عام ١٩٤٩ من قبل مجموعة من الطلاب الأتراك ذوي التوجهات اليسارية وعلى رأسهم كمال باشتوجي، كانت تلك الرابطة على صلة وثيقة بالحزب الاشتراكي التركي الذي يهدف إلى نشر الاشتراكية داخل تركيا(٣)، كانت لتلك الرابطة مراكز داخل وخارج تركيا، ومنها باريس وبرلين وموسكو وأنقره وإستانبول ، وقفت الرابطة ضد الحكومة التركية عندما

---

(١) العامري، المصدر السابق، ص٨٧.

(2) Emin Kirman, Cok Partili Doneme Gecis Sureci Ve Turk Siyasaal Kulturunde Muhalefet Oljusunun Gelisimi(1946-1950), Yaksek Lisns Tezi, Suleuman Demirel, (Universitesi, Isparte,2006), S.56-88.

(3) Aclan Sayilgan, Erolcihangir, Turkiyede Sol Hareketler, 5.Baskl, Doju Kutuphanesi, (Istanbul,2009), S.224-225.

اعتقلت ناظم حكمت بتهمة الانتماء للشيوعية ومناوئة الحكومة التركية ،إذ نظّمت تلك الرابطة مظاهرات كبيرة في باريس ضد عملية الاعتقال ، نشرت تلك الرابطة مجموعة من المقالات في صحيفة جمهورية تطرقت فيها إلى أمور تخص الشيوعية وأسباب ترك بعض أعضائها لتلك الرابطة، إنّ هذه الرابطة حصلت على دعم الحزب الشيوعي الفرنسي، فبدأت بإرسال دعاية شيوعية إلى عناوين مختلفة داخل تركيا ومن هذه العناوين ((رسالة مفتوحة الى العمال الأتراك)) و ((دعوة شباب تركيا وطلابها))، وكانت تقصد من تلك المقالات إثارة العمال والشباب التركي ضد الحكومة التركية، لكنّ الحكومة التركية حاولت أن تحد من نشاطها أذ تمّ اصدار قرار من قبل عصمت إينونو تمّ بموجبه حظر اعلانات الرابطة ومصادرة جميع النسخ، وبالفعل تم تطبيق الحظر عليها[١].

ثالثاً : انتخابات عام ١٩٥٠ونهاية حكومة حزب الشعب الجمهوري:

شهدت المدة التي تلت التعددية الحزبية قبيل الانتخابات اشتداد الصراع بين الحزبين الرئيسيين حزب الشعب الجمهوري والحزب الديمقراطي، يُذكر إنّ الأخير وعد الجماهير في حال فوزه بالانتخابات العمل على تحقيق مجموعة من الأمور التالية منها تقديم المساعدات وتوزيع الأراضي وإلغاء الضرائب ومعالجة الأمور الاقتصادية وإيقاف سياسة الاضطهاد وإصدار العفو العام ، فضلاً عن حرية الاعتقاد الديني والقضاء على البطالة[٢]، وأثناء تلك التطورات قرر قادة الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات التي تم الاتفاق على أجرائها في ١٤ أيار ١٩٥٠[٣].

جرت الانتخابات التي بلغت نسبة المشاركة فيها ٨٨% من مجموع السكان الأتراك، والتي حقق فيها الحزب الديمقراطي فوزاً ساحقاً على منافسه- حزب الشعب- ، لتفاجئ تلك النتائج

(1) Irsad Sami Yucca, Demokrat Parti Doneminde Sivil Bir Muhal if Orgut Orneji, Ileri Jon Turkler Birligi, Akademik Tarih Ve Dusunce Derjisi, cilt:4, Sayi, : 2,2017,S.80؛علي، المصدر السابق، ص١٠٢

(٢) أنس يونس عبد، سياسة تركيا الخارجية اتجاه دول أوربا الغربية ١٩٥٠-١٩٦٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، (جامعة بابل، ٢٠٠٥)، ص٨٤.

(٣) النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص٤٧.

الرأي العام العالمي الذي كان يراقب نتائجها عن كثب–حصل الحزب الديمقراطي على ٥٣,٣% من الأصوات[١].

يُذكر إنّ نتائج الانتخابات لم تحدث ردة فعل لدى الشعب التركي؛ لأن الناخبين كانوا مدركين لما فعلوه في الانتخابات[٢].

يُعدّ فوز الحزب الديمقراطي منعطفاً في تاريخ تركيا المعاصر، ومؤشراً كبيراً في مسيرة الحياة الديمقراطية في ظل التعددية الحزبية، ولقي الفوز ارتياحاً كبيراً في الأوساط الغربية، الذي عدّته ضربة موجعة للوجود السوفيتي في المنطقة[٣].

يرجع فوز الديمقراطيين إلى عدد من الأسباب منها :

الأسباب المباشرة : أبرز تلك الأسباب الوضع الاقتصادي المتردي بعد ارتفاع مستوى المعيشة بسبب عدم كفاية المشاريع الاقتصادية المملوكة للدولة.

الأسباب غير المباشرة: تكمن تلك الأسباب وراء الوعود التي قطعها الحزب الديمقراطي إلى علماء الدين، فكان دعم هؤلاء بصورة كبيرة للحزب الديمقراطي، ظناً منهم إنّ الاسلام سيستعيد مكانته السابقة في الحياة التركية بعد أن ضيّق مصطفى كمال الخناق عليه وألغى بعض معالمه[٤]، إذا ما علمنا إن ٧٥% من السكان هم أُناس قرويون وهم مرتبطون بالدين الإسلامي ارتباطاً قوياً فلا غرابة إن يعطي هؤلاء غالبية أصواتهم إلى الحزب الديمقراطي[٥]. يمكن القول إن الحزب استغل علماء الدين الاسلامي لتحقيق مآربه.

---

(١) حصل الحزب الديمقراطي على (٤٠٨) مقعداً بينما حصل حزب الشعب على (٦٩) مقعداً ، في حين ذهبت (٩) مقاعد للمستقلين، وظلت (١٥) مقعداً شاغراً، يذكر أن مجموع مقاعد البرلمان التركي(٤٨٧). Demirel, Turkiye Ninuzunoyili , Demokrat Parti Iktidar re 27 Mayis, Darbesi Haz: Belgin Cinar, Istanbul. Bilgi Universitesi Yayinlari , Istanbul. S.99;Dodd, op,cit.,p24.

(٢) النعيمي ، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، ص٤٧.

(٣) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣١١/٢٧٣٨، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية ، ٢٤ أيار ١٩٥٠، الوثيقة ٩٦، ص٣٧.

(٤) مهدي، المصدر السابق، ص٥٤.

(5) Lewis, op.cit.,p.133.

انتقلت السلطة بعد إعلان نتائج الانتخابات إلى الحزب الديمقراطي، وانتخب جلال بايار رئيساً للجمهورية التركية في ٧ أيار ١٩٥٠، بدوره قام بايار بتكليف عدنان مندريس بتشكيل الوزارة الجديدة، حسب الإجراءات المتبعة في النظام السياسي التركي(١).

أعلنت الوزارة الجديدة عن برنامجها الذي تضمن أموراً عديدة عملت على تطبيقها، منها توسيع العلاقات مع الدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، وتحقيق الاستقرار السياسي داخلياً، والقضاء على البطالة، ودفع عجلة الاقتصاد الوطني إلى الأمام، ومنع حرية الصحافة ورفع الرقابة عنها، ورغم تلك الإجراءات التي عملت على تطبيقها إلّا إنّها تمسكت بمكافحة الأفكار المعادية للسياسة الكمالية، إشارة منها في ذلك إلى الأفكار الدينية والشيوعية على حدٍّ سواء(٢).

عملت حكومة عدنان مندريس على وضع المبادئ التي أقرها المؤتمر الأول لحزبه المنعقد في كانون الثاني ١٩٤٦ موضع التنفيذ، والتي تضمنت أمور عديدة، منها توفير الحقوق الديمقراطية للعمال ولا سيما حق الإضراب والعمل على تأسيس نقابات خاصة بهم، والسيطرة على أسعار السلع والمواد الغذائية، والقضاء على العجز المالي في الميزان التجاري(٣).

تبين من خلال ذلك إنّ سياسة حكومة عدنان مندريس ركزت على أمرين، هما: تشجيع رأس المال الخاص في القطاع الصناعي، والسماح بدخول رأس المال الأجنبي، خاصةً الاسرائيلي، فضلاً عن تحسين أوضاع الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية(٤).

ومن باب رد الجميل للشعب التركي المسلم، اتخذت حكومة مندريس إجراءات عديدة ، إذ قامت بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٥٠ برفع الحظر عن إلقاء الآذان باللغة العربية بدلاً من اللغة التركية، والسماح بتلاوة القرآن الكريم وبثه في الإذاعة المسموعة(٥).ويمكن القول بأن هذه الاجراءات كانت بمثابة ذر الرماد في العيون.

---

(١) النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمي الثانية، ص٨٢.

(٢) عبد، المصدر السابق، ص٨٥.

(٣) الزين، المصدر السابق، ص٢٨٨.

(٤) الزين، المصدر السابق، ص٢٨٨.

(٥) العبيدي، المصدر السابق، ص١١٤.

الفصل الرابع

موقف المعارضة من سياسة حكومة الحزب الديمقراطي الداخلية

١٩٥٠-١٩٦٠.

المبحث الأول : المعارضة الدينية والسياسية.

أولاً: المعارضة الدينية (الطريقة السليمانية نموذجاً).

ثانياً : صراع السلطة والأحزاب المعارضة.

المبحث الثاني: دور المعارضة في انقلاب ٢٧ أيار عام ١٩٦٠.

المبحث الأول : المعارضة الدينية والسياسية.

أولاً: المعارضة الدينية (الطريقة السليمانية نموذجاً).

عُدّت الطريقة السليمانية التي أسّسها سليمان حلمي توناهان[١]، إحدى أقطاب المعارضة لنظام مصطفى كمال بعد تأسيسه للجمهورية التركية[٢]، فقد جاءت تلك الحركة ردّ فعل على السياسة العلمانية التي انتجتها الحكومة التركية من خلال تطبيق إجراءات عدّة في مختلف الجوانب، فكان أول إجراء قام به إلغاء السلطنة العثمانية في ٣ آذار ١٩٢٤، وتجاوز أي دور للدين الإسلامي في حياة الدولة الجديدة، والذي أعدته الطريقة السليمانية استهدافاً واضحاً للإسلام، أراد من خلاله مصطفى كمال قطع صلة الأتراك بماضيهم وهويتهم الحضارية، ولا سيّما بعد تغييره اللغة العثمانية إلى اللغة التركية والغاءه الحروف العربية وابدالها بالحروف الاجنبية المستوردة[٣].

كما قام مصطفى كمال بإجراءات أخرى ضد الإسلام استهدف من خلالها التيارات الدينية الصوفية، منها قيامه بإلغاء المدارس الدينية، وتوحيد التعليم في عموم مدن تركيا وجعله تحت إشراف الدولة وربطه بوزارة التربية التركية لتشديد قبضة الحكومة على تلك المدارس، ومن ثم قيامه بإلغاء الطرق الصوفية في أيلول ١٩٢٥، إذ علق على هذه الإجراءات في خطبة ألقاها في مدينة قسطموني، هاجم فيها الصوفية قائلاً: "إنّ تركيا لن تكون بلد المشايخ والدراويش والمريدين ..... ولابد أن يفهم رؤساء التكايا قولي هذا فهماً كاملاً فيبادروا إلى إغلاق تكاياهم"[٤].

---

(١) سليمان حلمي توناهان : ولد عام ١٨٨٨ في قرية وأرتلار احدى ضواحي مدينة سيلتر البلغارية ، تنتمي عائلة إلى الطريقة النقشبندية، التي ترجع بنسبها إلى السلطان محمد الفاتح (١٤٥١ – ١٤٨١م)، الذي منحها لقب توناهان، كان والده عثمان فوزي أفندي أحد شيوخ الطريقة النقشبندية ومدرساً في إحدى مدارسها، أكمل توناهان دراسته حتى حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية توفي عام ١٩٥٩. لمزيد من التفاصيل ينظر : رضوان، المصدر السابق، ص ٨٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٨٨.

(٣) هلال، المصدر السابق، ص١٠٦.

(٤) سليمان، المصدر السابق، ص٦٤.

بعد تلك الإجراءات التي اتخذها مصطفى كمال قام بإصدار نص خاص يقضي بإلغاء فكرة الإسلام دين الدولة الرسمي عام ١٩٢٨ ، وبسبب هذه السياسة العلمانية التي انتهجها مصطفى كمال ضد الإسلام فقد جاءت نتائجها سلباً على الحركة السليمانية وقائدها سليمان حلمي توناهان، الذي أخذ على عاتقه قيادة الحركة والوقوف ضد إجراءات مصطفى كمال ترك توناهان عمله في المدارس الدينية بعد سيطرة الحكومة عليها، إذ نُقل إلى العمل في المدارس غير حكومية، فهي توفر له حرية أكثر في نشر دعوته[١] ، فبعد ذلك التشدد على الطرق الصوفية انتقل توناهان إلى المناطق الريفية لاستئناف نشاطه الديني في مقره الجديد في قرية كباكجة إحدى ضواحي مدينة جانالكية، فبدأ من هنالك إلقاء محاضراته الدينية الخاصة في تعليم القرآن الكريم بين الطلاب الذين كانوا يعملون في مجال الزراعة، قام توناهان بفتح عدد من المدارس الدينية وبصورة سرية دون علم الحكومة بذلك، فأخذت تلك المدارس طريقها في تدريس القرآن الكريم متخذة من الدكاكين وعربات القطارات والسراديب مكاناً لها، لإلقاء الدروس الدينية ونتيجة ما قام به توناهان فقد تعرض للاستجواب والتوقيف مرات عديدة، استخدم توناهان طريقة أخرى لنشر دعوته غير المدارس الدينية السرية، وذلك عن طريق بعض أصدقائه الموثوق بهم من التجار الذين استطاعوا جلب الكثير من الاتباع والمريدين لدعوته[٢].

لقد اتخذت الطريقة السليمانية في بواكيرها الأولى العمل على إرساء نظام ثقافي إسلامي مهمته التعليم ، يكون موازياً للإجراءات العلمانية ، وذلك من خلال إنشاء كتاتيب لتحفيظ القرآن الكريم وبصورة سرية وبمنأى عن أنظار السلطات ، ونشر اللغة العربية بين الشعب التركي لأنّها لغة القرآن ، والحث على تعلم الفقه وعلومه ، اتسم طابع الحركة بالتشدد و أعلنتها صراحةً إنّ تركيا هي دار حرب ووصفها بالكفر والتنكر لمبادئ الدين الإسلامي ، لذا يجب الجهاد فيها وتحويلها إلى دار السلام[٣].

(1) Ferzende Kaya, Members of The Suleymanci, Riliyious Community Divide Turkish Daily News Online 28 Sep 2002, p.2.
(2) Hurriyet, Gazate, Say 14334, 6 Mart 1988, S.15.
(٣) محمد نور الدين ، قبعة وعمامة....مدخل الى الحركات الاسلامية في تركيا، دار النهار للنشر، (بيروت ، ١٩٩٧)، ص ٤٧.

دخلت الحركة السليمانية في نزاع شديد مع رئاسة الشؤون الدينية والتي لا تمثل من وجهة نظر الطريقة الإسلام الحقيقي ، واصفاً إياها بأنّها تقف مع خريجي مدارس الأئمة والخطباء وخريجي الكليات الأهلية، وذلك بسبب تعيينها لأشخاص غير أكفاء في المواقع الدينية(١)، فضلاً عن ذلك فإنّ نشاط الحركة السري وانتقاد قائدها لنظام مصطفى كمال بصورة مستمرة جعلت الحكومة تقدم على اعتقاله مرات عديدة، إذ قُبض عليه و أُودع السجن عام ١٩٣٤ ، تعرض خلالها إلى أشد انواع التعذيب ، بعدها أُطلق سراحه بعدها بأيام ، وفي عام ١٩٣٩ تمت محاكمة توناهان في محكمة الجنايات الكبرى في مدينة إستانبول ، وبعدها خرج من السجن ليبدأ بانتقاد الحكومة من جديد . وأثناء الحرب العالمية الثانية وتحديداً عام ١٩٤٤ أُلقي القبض على توناهان مرة أخرى وتم زجّه في السجن لمدة ثمانية أيام(٢).

أعقب ذلك قيام الحكومة التركية بسحب الترخيص منه كخطيب بسبب نشره انتقادات ضد الحكومة التركية وعلمانيتها ، وعند دخول تركيا مرحلة التعددية الحزبية قامت مديرية الأمن العامة بإصدار قرار جاء فيه منع توناهان من مزاولة الوعظ والخطابة، وكان ذلك القرار بموافقة شيوخ الطريقة النقشبندية الذين أكّدوا قيام توناهان بمهاجمة الحكومة من خلال انتقاده اللاذع لها، ثم سحب الترخيص الممنوح له من قبل مفتي إستانبول(٣).

وبعد فوز الحزب الديمقراطي بالانتخابات عام ١٩٥٠ ونهاية حكومة حزب الشعب الجمهوري، دخلت الحركة السليمانية مرحلة جديدة وعدلت عن معارضتها في بادئ الأمر ، فكان السبب وراء هذا التغير هو إعطاء الديمقراطيين الكثير من الوعود فيما يخص المسألة الدينية، منها إشاعة الحرية الدينية واحترام الشعائر التي يؤدونها . على خلاف حزب الشعب الجمهوري الذي حارب الإسلام ، قام الحزب الديمقراطي بفتح الكثير من المدارس الدينية ، وبناء مدارس جديدة التخريج الأئمة والخطباء والتي تبني الخطاب الديني الوسطي(٤).

---

(١) طارق عبد الجليل السيد، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة دراسة في الفكر والممارسة ، جواد الشرق للنشر والتوزيع ، (القاهرة ، ٢٠٠١)، ص ٢١٢.

(٢) السيد، المصدر السابق، ص ٢٢٢ .

(3) Hurriyet, A.G.E, S.15.

(4) Mahammad Rashid Feroze, Islam and Secularisman Post-Kemalist, Turkey, (Pakistsn, 1976), pp.124-135.

كما سمحت حكومة الحزب الديمقراطي برفع الآذان باللغة العربية والسماح للمصلين بأداء صلواتهم في الجوامع وقراءة القرآن الكريم باللغة العربية، وبهذه الإجراءات انطلقت الحركة السليمانية من خلال نظرتها للسياسة بأنّها من الممكن أن تكون أداة بيد الدين، فبدأت الإعلان عن نشاطها بشكل علني منذ عام ١٩٥١[١]، ومن الملفت للنظر إنّ الطريقة بدأت تدخل إلى العمل السياسي، إذ حاول توناهان استثمار المرونة التي أبداها الحزب الديمقراطي اتجاه الحريات الدينية في توسيع قاعدة الطريقة في مدن تركية عديدة ، لاسيما الجنوبية منها وذلك بسبب علاقته السابقة مع كبار تجار تلك المدن[٢]، فكانت النتيجة كسب الطريقة تأييداً شعبياً واسعاً ودعماً مادياً كبيراً ، فضلاً عن انضباط أعضاء الطريقة وقوة قاعدتها الاقتصادية ، مما جعلها ذات مركز استقطاب كبير للأحزاب السياسية خاصةً أيام الانتخابات، إلّا إنّ علاقة الطريقة النقشبندية مع الحزب الديمقراطي الحاكم لم تستمر على وتيرة واحدة، على الرغم من اتسامها بالإيجابية خلال الأشهر الأولى من تسلم الحزب للحكم ، وعلى الرغم من المرونة التي أبداها الحزب الديمقراطي خلال حملته الانتخابية عام ١٩٥٠ إزاء المسألة الدينية ، إلّا إنّه قام باتخاذ إجراءات ومواقف ضد التنظيمات والحركات الدينية، الهدف منها تحجيم دورها وبالتالي القضاء عليها نهائياً، فكان أبرز تلك الإجراءات التي أصدرتها الحكومة التركية هي اقرار المجلس الوطني قانوناً في تشرين الثاني١٩٥١ المتضمن الحفاظ على إصلاحات مصطفى كمال وحماية تماثيله الموجودة في المدن التركية[٣]، وانزال عقوبة الاعدام بالقادة والاعضاء الناشطين في الجمعيات التي تهدف الى ازاحة النظم الاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلاد، إذ كان الهدف من هذا القانون عدم فسح المجال للجماعات الدينية السياسية استغلال توجهات الحزب الديمقراطي[٤]، كذلك صدر قانون اخر في تموز١٩٥٣ باسم(قانون حماية الوجدان والاجتماع)، يمنع استغلال الدين لتحقيق مآرب سياسية، فكان قرار الحكومة هذا بداية القطيعة بين قادة الحركة السليمانية وحكومة الحزب الديمقراطي، وبدأت الطريقة السليمانية بمعارضة حكومة الحزب الديمقراطي ، فعملت على اتخاذ مواقف معارضة لسياسة الحزب ، فكان أول موقف للحركة إبداء قائدها توناهان تأييده ودعمه للثورة الجزائرية ضد الفرنسيين ، إذ قال في أحد

(١) السيد، المصدر السابق، ص ٢٢١ .

(٢) رضوان، المصدر السابق، ص ٨٨ .

(3) Ahmed, op,cit., p.43.

(٤) أحمد وآخرون، المصدر السابق، ص٢٦٦.

مواعظه التي كان قد ألقاها على اتباعه : ((لا أقول من أن ندعوا لأخواتنا الجزائريين))، مما أثار حفيظة الحكومة التركية، فضلاً عن ذلك انتقاده لحكومة الحزب الديمقراطي بسبب دعمها وتصويتها في هيئة الأمم المتحدة لصالح فرنسا وبالضد من الثورة الجزائرية وطموحها في تحقيق استقلالها(١).

إنّ هذا الموقف من الطريقة السليمانية أدّى إلى تأزم الأوضاع بينها وبين الحكومة التي شرعت بملاحقة الطريقة وقادتها حتى القت القبض على توناهان ومجموعة من اتباعه عام ١٩٥٧، طالب المدعي العام الجمهوري بإصدار حكم يقضي بسجن قائد الحركة مدة مائة عام وذلك لمعارضة الحركة للحكومة التركية لمدة تزيد على ثلاث عقود، إلّا إنّ هذا الطلب جوبه بالرفض من المحكمة التركية العليا، لعدم وجود أدلة قاطعة تثبت نشاطهم المعارض للدولة وسياستها(٢).

بدأت الطريقة السليمانية مرحلة جديدة في عهد قائدها الجديد كمال قاجار(٣)، الذي كان يتمتع بنفوذ قوي داخل الطريقة، إذ سمحت قوة قيادته للحركة بالمرونة والحيوية مما دفع الأحزاب والقوى السياسية التركية إلى التقرب منهم، وبالتالي دخول قائدها كمال قاجار المعترك السياسي حتى أصبح فيما بعد من قادة حزب الأمة(٤).

ومن هنا يتبين إنّ توناهان وعلى الرغم من موقفه من الأمور السياسية وعدم مشاركته ومؤيده في العمل السياسي إلّا إنّه كان يشارك في الانتخابات التي تجريها الحكومة، ويحث مؤيده على الإدلاء بأصواتهم للحزب الذي يرونه أكثر خدمة للإسلام وأقل تطرفاً في محاربته.

---

(١) السيد، المصدر السابق ، ص ٢٢٨ – ٢٢٩.

(٢) رضوان، المصدر السابق، ص ٨٨.

(٣) رجل دين وسياسي ،وهو زعيم الحركة السليمانية، ود عام١٩١٧ في أسكي شهير، قضى سنوات طفولته المبكرة وتعليمه الابتدائي في نفس المدينة، بعد هجرته الى استانبول مع عائلته بدأ تعليمه الثانوي، في انتخابات١٩٥٧ رشح عن ولاية كوتاهيا التابعة لمؤتمر الاطراف، تولّى قيادة الحركة عام١٩٥٩، انتخب نائباً عن كوتاهيا عام١٩٦٥ وعن حزب العدالة عام١٩٦٩، كان عضواً في مجلس أوربا فترة السبعينات، توفي عام٢٠٠٠، لمزيد من التفاصيل يُنظر: Mehmet Orhan ,Islam and Turks in Belgium :COMMUNITIES AND Associations ,Springer,London,2018.p.30.

(4) Ahmed, op,cit., pp.122-123.

ثانياً : صراع السلطة والأحزاب المعارضة:

شهدت المدة (١٩٥٠-١٩٦٠) إجراءات انتخابية لمرتين، إذ وصلت المعارضة الداخلية السياسية في تركيا إلى أعلى درجاتها، من خلال اتهام حزب الشعب الجمهوري لنظيره الديمقراطي استخدام المشاعر الدينية لأجل تحقيق مأرب سياسية، وعلى الرغم من الاتهامات الموجهة للحزب الحاكم إلّا إنّ حزب الشعب صوّت داخل المجلس الوطني التركي الكبير لصالح القرار القاضي برفع الحظر عن الآذان باللغة العربية، وإقامة صلاة الجماعة في المساجد، واستطاع بذلك الحزب الديمقراطي جعل حزب الشعب معارضاً لهُ، وكسب تعاطف الجماهير التركية(١).

خشيت الحكومة التركية في مطلع عام ١٩٥١، من ازدياد الجرائم المرتكبة ضد المعارضة وحزب الشعب، من خلال تدمير تمثال مصطفى في مدينة أسكي شهير، وعلى أثر ذلك أصدرت الحكومة مشروع قانون الجرائم المرتكبة ضد تمثال مصطفى كمال، الذي أُقرّ في المجلس الوطني التركي الكبير وعدّه قانوناً نافذاً، إذ تمّ اصدار القانون في تموز ١٩٥١ المرقم(٨١٦)، الذي نصّ(معاقبة كل من يتعدى على تماثيل أتاتورك ويذكره بسوء)، وعلى الرغم من اتهام الحزب الديمقراطي بمعارضته لثورة مصطفى كمال إلّا إنّ تصريح جلال بايار يثبت العكس من ذلك عندما قال : " محبة أتاتورك عبادة وطنية" ، وهو ما يثبت إخلاص زعيم الحزب الديمقراطي لأتاتورك، أصدرت حكومة الحزب الديمقراطي حال تسلمه السلطة عفواً عاماً في ١٤ تموز ١٩٥٠، برّأت فيه جميع المجرمين الذّين تم سجنهم لارتكابهم جرائم مختلفة أثناء مدة حكومة حزب الشعب الجمهوري، والتي عدّها الديمقراطيون خطوة مهمة ضماناً للسلام الاجتماعي في عهد الحكومة الجديدة، ردّ حزب الشعب على ذلك القانون علّق فيه على البيان الصادر، بأنّ الحكومة الجديدة أصدرت عفواً عن اللصوص والقتلة لأغراض سياسية وليست اجتماعية كما يدّعي(٢).

---

(1)Emin,A.G.E, S.96.

(٢) نور الدين، تاريخ تركيا الحديث، ص١٤٩؛
Ozcelik Kaya, Pinar " Demokrat Partinin..Demokrasi Soylemi", SBF Dergisi, 65(3), 2010, S175-177.

دافع الحزب الديمقراطي عن الديمقراطية في مشروعه الانتخابي، ورفع شعار " لن نصنع العصور القديمة"، إلّا إنّه حال تسلمه السلطة، وقف بالضد من الحركات اليسارية المعارضة المرتبطة بالشيوعية، وبيّن خطر انتشارها، بوصفها عائقاً من الأنشطة الديمقراطية، فضلاً عن تحجيم دور الصحافة المعارضة لسياسته(١).

كما أصدر مشروع قانون أساتذة الجامعات، القاضي بعدم توليهم أيّ منصب سياسي في الأحزاب السياسية، ويمنع أساتذة الجامعات من التدخل في الشؤون السياسية، أدى موقف الحكومة هذا من تقييد الحريات وتشديد الرقابة على الصحافة والأساتذة الجامعيين، إلى خلق بيئة زادت من حدة الانتقادات لها، في الأوساط المثقفة وأعضاء حزب الشعب على حدٍ سواء، لذا سعى الحزب الديمقراطي تحجيم قوة الأساتذة داخل صفوف حزب الشعب، وبالتالي كسّر قوة المعارضة في الجانب التعليمي(٢).

كما حاول الحزب الديمقراطي تحجيم قوة حزب الشعب مالياً، من خلال محاولته الحصول على أمواله، مما سبب ذلك في نقل القضية إلى الكتلة البرلمانية للحزب الديمقراطي، إذ امتعض أعضاء حزب الشعب من ذلك(٣).

تمت مناقشة الاقتراح المتعلق بتحويل مبنى المجلس الوطني التركي الكبير إلى متحف أتاتورك في البرلمان، اتهم خلالها عدنان مندريس حزب الشعب، تحويل الأموال العامة من المحافظة والإدارات الخاصة والبلديات، ومراكز القرى إلى المراكز المجتمعية، تحت مسّمى المساعدات والإعانات الاجتماعية، لكن في الحقيقة لم تصرف تلك الأموال على المراكز المجتمعية، وإنّما ذهبت إلى خزينة حزب الشعب، أراد مندريس من ذلك إظهار حجم الفساد المالي لحزب الشعب أثناء مدة حكمه(٤).

(1) Kaya, A.G.E, S.176-177.
(2) Cem Erogul, Demokrat Parti Tarihi Ve Ideolojisi, Istanbul Yordam Kitap 2013, S.116.
(3) A.G.E, S.116.
(4) Ali Fuat, Basgil, 27 Mayis Ihtilali Ve Sebepleri Corup Yasadiklarim, 5.Baski, Istanbul, Yagmur Yayinlari, 2011, S.99.

وأثناء تلك التطورات والصراع بين الحزبين–الديمقراطي والشعب– أُثيرت مسألة ممتلكات حزب الشعب مرة ثانية على طاولة مناقشات المجلس الوطني التركي الكبير في صيف عام ١٩٥١، من خلال قانون أعدّه رفيق أنجه ورفاقه، والمُسّمى قانون استرداد الأموال التي استحوذ عليها حزب الشعب، أمّا موقف حزب الشعب لمواجهة اجراءات الديمقراطيين فكانت عقده مؤتمره التاسع في تشرين الثاني١٩٥١، طالب فيه الحزب الحكومة بضرورة استشارة المعارضة في المسائل السياسية [١]، جوبه القانون بردّ فعل كبير من قبل أعضاء حزب الشعب، وهو ما دفع الحزب الديمقراطي إلى أعادة النظر في هذا القانون من خلال كتلته البرلمانية، فاجأت الكتلة الجميع بموافقتها على القانون من أجل استرجاع الأموال، التي عدّتها ممتلكات عامة للشعب[٢].

دخل عام ١٩٥٣ بتقديم اقتراح وقعه(٢٥٠)شخصاً إلى كتلة الحزب الديمقراطي النيابية، من أجل إعداد مشروع يسهم في إعادة ممتلكات حزب الشعب، وقدم الحزب الديمقراطي هذا المشروع إلى المجلس الوطني التركي الكبير في ٩ كانون الأول ١٩٥٣، تحت مُسّمى " إعادة الممتلكات التي حصل عليها حزب الشعب بصورة غير شرعية من قبل مجلسي الشعب وحزب الشعب"، تم التصويت عليه، رغم معارضة نواب حزب الشعب، الذين تركوا بناية المجلس، ولم يشاركوا في التصويت[٣].

نص القانون أعلاه بإلزام حزب الشعب دفع مبلغ قدرهُ (٢٠) مليون ليرة تركية، والتي كان الحزب قد تسلمها من خزينة الدولة ، خلال مدة حكم الأخير سدة الحكم، أمّا في حالة عدم إرجاع تلك الأموال، يطبق على حزب الشعب قانون الإفلاس، وهو ما يعني حلّ الحزب نفسه[٤]، عُدّت هذا الخطوة من قبل الأوساط الشعبية والغربية عملاً انتقامياً لأعضاء حزب الشعب، هدفه إضعافه قبيل الانتخابات المزمع إجراؤها عام ١٩٥٤[٥].

---

(١) شالوخ، المصدر السابق، ص١٠١.

(2) Emel Aslan,Turkiyenin I.C Siyasetinde Demokrat Parti (1950-1960),Yuksek Lisans Tezi,Aha Evran Universitesi Sosyal Bilimler Enstitusu,Kirsehir,2014,S.53.

(3) Erogul, A.G.E, S.115-117.

(٤) مجموعة من الباحثين السوفيت، المصدر السابق، ص٤١٣.

(٥) المصدر نفسه، ص٤١٣.

إنّ البيئة الديمقراطية التي طبقها الحزب الديمقراطي في بعض القضايا منها رفع مستوى رفاهية الشعب وفسح المجال في الأمور الدينية كان فعالاً في التخفيف من بعض المشكلات الناتجة عن سياسات الحزب في نظر الشعب التركي، وبمرور الوقت جلبت سياسة حكومة الحزب الديمقراطي مشاكل عديدة، منها : إبطاء النمو الاقتصادي، فضلاً عن المشاكل الاجتماعية، التي أثرت على المجتمع التركي بارتفاع أسعار السلع، وندرة المنتجات الغذائية والتضخم(١).

بدأت الأوضاع الاقتصادية تزداد سوءاً في مطلع عام ١٩٥٤، وأدت سياسة التخطيط الخاطئة، إلى إهدار جزء كبير من الموارد، وزيادة التبعية الخارجية للبلاد، وكانت الاستثمارات تجرى على حساب اقتصاد الدولة، مما أدى إلى إضعافه بشكل كبير، وزيادة سوء الأحوال المعيشية للشعب التركي، ولا سيما الطبقة الوسطى(٢).

أحدثت تلك الأوضاع انقسامات داخل الحزب الديمقراطي، الذي أعلن نيته إجراء انتخابات مبكرة، حاول عصمت إينونو استغلال ذلك من خلال الترويج لحملته الانتخابية في عموم البلاد، وهو ما أحدث توتراً بين صفوف الحزبين، أسفر عن تعّرض أعضاء الحزب الشعب للاعتداء بالضرب من قبل أعضاء الحزب الديمقراطي، نتج عن ذلك إلغاء إينونو لحملته الانتخابية، وتوجيه الاتهام إلى الحكومة المتمثلة بأعضاء الحزب الديمقراطي منع المعارضة من ممارسة حقوقها السياسية(٣)، بدأت المعارضة في طرح أفكارها وتجاهر في معارضتها وانتقادها لاجراءات الحكومة بقوة أكثر من ذي قبل، ففي كانون الاول ١٩٥٥عقد حزب الشعب اجتماعاً برئاسة إينونو وأصدر بياناً بتعديل القوانين المنافية للديمقراطية لاسيما قانون الصحافة وعدم التدخل في شؤون القضاء والغاء التدابير التي تمس استقلال الجامعات(٤).

(1) Feroz Ahmad, Demokrasi Surecinde Turkiye (1995-1980), 4.Baski, Istanbul, Hil Yayinlari, 2010, S.70.
(2) Yusuf Ziya Keskin, "Demokrat Parti Iktidar, Ve Cunumuze Yansimalari", EUSBED,5(1),2012, S.107-120.
(3) Ahmad, 4 baski, A.G.E, S.71.
(٤) د . ك . و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٢٧٤٣، تقرير المفوضية العراقية الى وزارة الخارجية العراقية في بغداد، بتاريخ١شباط١٩٥٥، الوثيقة٤٦٠، ص٩٩.

بعد تلك الاحداث أصدرت حكومة الديمقراطيين قانونين من المجلس الوطني في حزيران١٩٥٦، الاول منع اقامة التجمعات والمظاهرات دون علم السلطة، أمّا الثاني فهو منع الصحف والمجلات من نشر المقالات والارقام والملاحظات عن الوضع الاقتصادي، كما منع القانون اعادة نشر المعلومات الواردة في الصحافة الاجنبية ومنع انتقاد أعضاء المجلس الوطني [١]، تزامن ذلك مع إثارة حادثة اغتيال الصحفي أحمد أمين يلمان–أهم الصحفيين الأتراك– وتوجيه أصابع الاتهام الى أحد الطلبة الشباب، الذي برّر إقدامه على قتل يلمان، كونه يهودياً ماسونياً ينتمي إلى صفوف الحزب الإسلامي الديموقراطي الذي يتزعمه فوزي جاقماق، زاد إغلاق حزب الأمة من قبل الحكومة التوتر بين الحزبين[٢].

جاء إغلاق حزب الأمة لانتقاده سياسة الحكومة الاقتصادية واتهامها لها بالدخول تحت المظلة الأمريكية وجر البلاد الى وضع سيء للغاية، وذلك بسبب الديون والقروض التي حصل عليها، فضلاً عن هدره للمال العام من خلال منح القروض لأنصاره[٣].

كما أعلن مندريس الحرب بصورة رسمية على المعارضة، بعدما وصف حملة حزب الشعب، التي سبقت انتخابات ١٩٥٤، بإنّها " مقززة تشبه راديو موسكو"، ووصف المعارضة بالمدمرة والانهزامية[٤].

تعّرضت بعد ذلك حكومة مندريس للانتقاد الشديد من قبل المعارضة بعد إقدامها على إغلاق المعاهد القروية، تذرعت بذلك الإجراء بسبب الاختلافات الكبيرة بين الأطفال المقبولين في المعاهد، والمقبولين في مدارس المعلمين، وبسبب عدم قدرة أطفال القرية الالتحاق بمدارس المعلمين، قامت الحكومة ببناء مدارس في القرى، مما سبب الإنفاق على بناء المدارس أضراراً اقتصادية للدولة والقرى على حدٍّ سواء، فالتعليم المختلط بين المدارس الريفية، أزعج الأوساط

(١)العبيدي، المصدر السابق، ص١٤٠.

(2) Ahmad,4 baski,AG.E, S.71.

(3) Mustafa Al bayrak, Turk Siyasi Tarihinde Demokrat Parti, 1946-1960, (Ankara, 2004), S.233.

(4) Ahmad, 4 baski, A.G.E, S.73.

المحافظة، أمّا السبب الرئيسي في إغلاقها، كونها أصبحت بيئة خصبة لرواج الأفكار الشيوعية[١].

ومن الجدير بالذكر ان احزاب المعارضة قبيل انتخابات عام١٩٥٧ أخذت بالعمل والتكتل فيما بينها وأصدر عصمت إينونو في أيلول ١٩٥٧ بياناً دعا فيه المعارضة الى التعاون مع حزبه لانقاذ البلاد من استبداد الحزب الديمقراطي، وبعد كل تلك التطورات التي حصلت بين المعارضة والحكومة التركية أخذ أعضاء حزب الشعب بانتقاد قرار الحكومة بتقديم موعد الانتخابات(لا يوجد أي دستور او أي قانون انتخابي ما يشير الى أنّ الحكومة الموجودة في السلطة أن يكون لها الحق في اختيار موعد الانتخابات) ([٢]).

(1) Rifki Salim Burcak,on Yalin Anilari(1950-1960),Ankara,Nurol Matbaacilik,1998,145-147.

(٢) شالوخ، المصدر السابق، ص١٠٧-١٠٨.

المبحث الثاني: دور المعارضة في انقلاب ٢٧ أيار ١٩٦٠

اتّسم تاريخ تركيا المعاصر في النصف الثاني من القرن العشرين بظاهرة تدخل الجيش في الأمور السياسيّة، فمنذ انتقال تركيا من مرحلة الحزب الواحد إلى التعدّديّة الحزبيّة عام ١٩٤٦، أصبح دور القوات المسلّحة يشغل الحزب الديمقراطي الذي تمّ تأسيسه في العام نفسه، إذ كان أعضاء الحزب الديمقراطي يتوقّعون إنّ الجيش سوف يتعاون أو يظهر تعاطفاً مع حزب الشعب الجمهوري، الذي كان على رأس السلطة في ذلك الوقت[١]، ولا سيّما إنّ زعيم الحزب عصمت إينونو كان أحد قادة الجيش فيما مضى، و له مكانته و احترامه بين قادته[٢]، فلو تتبّعنا دور الجيش منذ تزعّم مصطفى كمال للحركة الوطنيّة و أثناء حرب الاستقلال (١٩١٩ ـ ١٩٢٢)، لوجدنا دوره البارز في تحرير الأراضي التركيّة من اليونانيّين والحلفاء، إذ قام مصطفى كمال في ذلك الوقت بتأسيس جيش نظامي و رفده بعدد من المتطوّعين من خلال دعوته لمواليد محدّدة للالتحاق بالخدمة العسكريّة، فضلاً عن قيامه بتنظيم ما تبقّى من الجيش العثماني المنتشر في أماكن مختلفة من الأناضول، و تجمع الجيش التاسع الذي خاض معارك على جبهات مختلفة[٣].

و بعد تحقيق الانتصارات في حرب الاستقلال و تأسيس الجمهوريّة التركيّة، حرص مصطفى كمال في إجراءاته اللاحقة على منع تدخّل المؤسّسة العسكريّة في الحياة السياسيّة، فكانت أولى خطواته سن قوانين أقرّها المجلس الوطني الكبير (b.t.m.m) في ١٩ كانون الأوّل عام ١٩٢٣، اشترط فيه تقديم العسكريّين استقالاتهم من مناصبهم في حال حصولهم على المقاعد النيابيّة في المجلس الوطني، و أكّدت على ذلك المادة (١٤٨) الخاصّة بقانون العقوبات العسكري، التي نصّت على تجريم العسكري الذي ينضمّ إلى حزب سياسي[٤]، و تجدر الإشارة إلى إنّ دور الجيش في العملية السياسيّة في عهد مصطفى كمال (١٩٢٣ ـ ١٩٣٨)، كان قوة دعم لتثبيت

(1) Niyazi Berkers, The Development of Secularism in Turkey, (Montreal, 1964), p.146.

(2) Somments on Recommendation in the Nelson Report, 2 August 1975, no.4, Citedas: P.R.O., Box 374.

(٣) إبراهيم فضلون، التجربة التركية، دار النهار للنشر والتوزيع، (القاهرة، ٢٠١٤)، ص٣٤-٣٥.

(٤) خليل علي مراد، حراس الأتاتوركية: موقف المؤسسة العسكرية من الإسلام والحراك الإسلامي في تركيا، دار غيداء للنشر والتوزيع،(عمان، ٢٠١٦)، ص٤٤.

أركان النظام السياسي، بعد أن تمكّن مصطفى كمال من إقصاء معارضيه من القادة العسكريين، إذ إنّ بقوّة المؤسّسة العسكريّة ألغى منصب السلطنة الإسلاميّة عام ١٩٢٤، و تعامل مع حكومة إستانبول معاملة الند للند بفضل المؤسّسة العسكريّة(١)

استمرّت الأوضاع السياسيّة على ما هي عليه طيلة حكم مصطفى كمال حتى وفاته عام ١٩٣٨، و بعد تولّي عصمت إينونو ـ نائبه و زميله في العسكريّة ـ رئاسة الجمهوريّة، سار على نهج سلفه طيلة الحرب العالميّة الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥)، إذ انتقلت تركيا بعد نهاية الحرب إلى مرحلة التعدّديّة الحزبيّة بعد أن كانت تُحكم بنظام الحزب الواحد(٢)،إذ أدخل نظام التعدّديّة الحزبيّة تغييرات جديدة في المؤسّسة العسكريّة، إذ إنّ صغار الضّباط أصبحوا على استعداد تام للقيام بأي نشاط من شأنه تحسين أحوالهم، و نيابةً عن الديمقراطيين فقد كان هؤلاء الضباط يُعانون من وضع معاشيٍّ صعبٍ للغاية، خاصّةً بعد الحرب العالميّة الثانية(٣)، فضلاً عن اكتشاف هؤلاء الضباط لحالة المؤسّسة العسكريّة المتردّية و تخلّفها عن التقدّم في التّسليح والتّدريب و فساد كبار الضّباط، مما جعلهم ساخطين على القادة السياسيين، فبدأوا بالاصطفاف إلى جانب الحزب الديمقراطي، الذي وجدوا فيه ضالتهم من خلال منافسته القويّة لحزب السّلطة (حزب الشّعب) في فترة التعدّديّة الحزبيّة(٤)، وبسبب تلك الأوضاع المتردّية كان الضّباط يكافحون من أجل الحفاظ على مناصبهم، إذ كانت النظرة السائدة على هؤلاء الضّباط ذوي الرّتب الصغيرة على إنّهم مواطنون من الدّرجة الثّانية(٥).

و تجدر الإشارة إلى إنّ هؤلاء الضّباط كانوا يتأمّلون سقوط حكومة عصمت إينونو و تولّي الحزب الديمقراطي الحكم، ظنّاً منهم بتغيّر أحوالهم نحو الأفضل، و قد راودت بعض أعضاء الحزب الدّيمقراطي فكرة التدخّل العسكري ضد الحكومة، فأجروا اتّصالات ببعض ضباط

(١) طارق عبدالجليل، " الجيش والحياة السياسية"، في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير: محمد عبدالعاطي، الدار العربية للعلوم ناشرون،(د .م، د. ت)، ص٦٤.

(٢) مراد، المصدر السابق، ص٦٥.

(٣) غفور، انقلاب عام ١٩٦٠ في تركيا، ص١٧.

(٤) طارق عبدالجليل، العسكر والدستور في تركيا، دار نهضة مصر، ط٢، (مصر، ٢٠١٣)، ص٦٧-٦٨.

(٥) غفور، انقلاب عام ١٩٦٠ في تركيا، ص١٨.

المؤسّسة العسكريّة الذين أبدوا استعدادهم للعمل معهم و القيام بانقلاب عسكري[١]، لكنّ جلال بابار عارض تلك الفكرة، و رفض أيّ عمل مسلّح في النّضال السياسي يتعدّى القانون، وبعد فوز الحزب الديمقراطي في ١٦ حزيران ١٩٥٠عمل على إجراء بعض التعديلات داخل المؤسّسة العسكريّة التّركيّة و لا سيّما القيادات العُليا، فكان أوّل إجراء هو إزاحة رئيس القيادة العامّة وقيادة القوّات البريّة والأسطول و القوّات الجويّة، و بعض الضّباط الكبار الذين تحوم الشّكوك حول ولائهم للحزب الديمقراطي و الحكومة، ولم يتوقّف الأمر عند تلك الإجراءات، بل تعدتها إلى استدعاء قائد القوات البحريّة (محمد علي أولجان)، و قائد القوات البريّة (زكي دوغان) إلى العاصمة أنقرة، إذ بلغ عدد كبار ضبّاط الجيش الآخرين الذين تمّت إحالتهم على التّقاعد، خمسة عشر ضابطاً فضلاً عن إحالة مائة و خمسين ضابطاً ممن يحملون رتبة عقيد، فكان هذا الحدث هو أوّل مواجهة بين المؤسسة العسكريّة وحكومة الحزب الديمقراطي المنتخبة[٢].

وفي خضّم تلك التطورات استغلت الصحف الموالية لحزب الشعب الأحداث سياسياً، وشنّت حملة دعائيّة شرسة ضد حكومة الحزب الديمقراطي من أجل إثارة مشاعر المؤسّسة العسكريّة ضد حكومة الحزب الديمقراطي، إذ نشرت جريدة (حريت) ـ وهي صحيفة سياسيّة تركيّة مستقلّة أُسّست عام ١٩٤٨ـ مقالاً في ١٩ حزيران ١٩٥٠ حول لقاء بعض الضباط الكبار بعصمت إينونو، إذ ذكرت الصحيفة إنّ تلك الزيارة كانت السبب وراء قيام حكومة الحزب الديمقراطي بإجراء تعديلات عديدة في المؤسّسة العسكريّة، فكان ردّ حكومة الحزب الديمقراطي نفي الادّعاءات من قبل صحيفة (حريت)، و عدّت تلك التغييرات في المؤسّسة العسكريّة طبيعيّة تقوم بها أيّ حكومة تتولّى السلطة حديثاً[٣].

ومن الجدير بالذكر إنّ انقلاب ٢٧ أيار عام ١٩٦٠ كان نتيجةً لتراكمات عديدة سبقت الانقلاب منذ عام ١٩٥٠، فقد حصلت تغييرات على الصعيدين الداخلي و الخارجي، اجتمعت تلك التغييرات في بودقة واحدة، فكانت النتيجة قيام حركة داخل المؤسّسة العسكريّة، للقضاء على

---

(١) فلاديمير أيفانوفيتش دانيلوف، الجيش في تركيا سياسة وانقلابات، ترجمة : يوسف الجهماني، _دمشق، ٢٠٠١)، ص٢٥.

(2) Ozgur Mutlu Ulns, The Army and The Radical left in Turkey, (London, 1988), p.26.

(3) Engun Ozbudun,Contemporary Turkish politics challengesto Democratic consolidation,(London,2000),p.37.

الحكومة و إسقاطها بانقلاب عسكري، و بسب إخفاقات حكومة الحزب الديمقراطي في مواجهة الأزمات الاقتصاديّة التي انعكست سلباً على الجانب الاجتماعي، كان عليها مواجهة ردود فعل قويّة، تمثّلت بخروج الشعب التركي في مظاهرات و احتجاجات عارمة في شوارع المدن التركيّة في شهري نيسان و أيار عام ١٩٦٠، و مما زاد في تأزّم الأوضاع قيام الحكومة بإصدار أوامرها إلى المؤسّسة العسكريّة من أجل قمع التظاهرات(١)، فعند تتبّع برنامج الحزب الديمقراطي الذي أعلنه بعد تسلمه السلطة عام ١٩٥٠ فيما يخص الديمقراطية و العدالة و الانتخابات الحرّة، إلّا إنّه ناصب حزب الشعب العداء وظلّ يهاجمه ويتّهمه بالدكتاتورية، فبدأ بانتهاج سياسة إسكات المعارضة و تكميم أفواهها من خلال توجيه التّهم لها(٢).

وعلى أثر تلك التطورات بدأ السخط يدبّ في المؤسّسة العسكريّة، و أخذ يكتسب اتجاهاً سياسيّاً موجهاً ضد سياسة الحكومة، و بذلك ألقت هذه الأحداث بضلالها على ضبّاط القوات المسلّحة الذين تأثّروا بالصّراع السّياسي الذي بلغ أشدّه بين النخبة السياسيّة من الحزب الحاكم من جهة، و الحزب المعارض من جهة أخرى(٣)، ولقد تظافرت مجموعة من الأسباب التي أدّت في النهاية إلى وقوع الانقلاب، و يمكن إيجاز هذه الأسباب بعوامل الآتية:

١ـ العامل السياسي:

اتّسم العمل السياسي في تركيا خلال حكم الحزب الديمقراطي بنظام الحزبين، إذ كان الحزب الحاكم الحزب الدّيمقراطي هو الذي يدير دفّة الحكم، أمّا الحزب الثاني حزب الشّعب الجمهوري فهو المعارض للحزب الحاكم، وخلال تلك المدّة جرت ثلاثة انتخابات في الأعوام (١٩٥٠ ـ ١٩٥٤ ـ ١٩٥٧)، حصل خلالها الحزب الديمقراطي أغلبيّة المقاعد النيابيّة مكوناً بذلك الفوز مرحلة جديدة من تاريخ تركيا المعاصر عُرفت باسم الجمهوريّة الثانية، و التي يُقصَد بها بعد جمهوريّة أتاتورك الأولى(٤).

---

(١) جريدة الزمان(بغداد)، العدد٦٨٢٦، ٣٠ نيسان١٩٦٠.

(٢) العبيدي، المصدر السابق، ص١٢٢.

(٣) غفور، انقلاب عام ١٩٦٠ في تركيا، ص١٦.

(٤) رواء زكي يونس الطويل و وصال نجيب عارف العزاوي، تركيا دراسات في السياسة والاقتصاد، جامعة النهرين، (بغداد، ٢٠٠٢)، ص١٣.

و تجدر الإشارة إلى إنّ فوز الحزب الدّيمقراطي للمرة الثانية في انتخابات عام ١٩٥٤ كان دليلاً واضحاً على تأييد الشعب التركي لبرنامج الحزب الليبرالي، فأخذت المعارضة ممثلةً بحزب الشعب الجمهوري تكيل التّهم ضد الديمقراطيين بأنّهم خرجوا على المبادئ الأتاتوركيّة، إذ رافق تلك التّهم تأجيج الأحقاد السياسيّة ضد الحزب الديمقراطي، فأخذت الصّحافة تنتقد في أعداها سياسة الحكومة الداخليّة والخارجيّة، فكان ردّ الحكومة انتهاج سياسة القمع تجاه تلك الانتقادات الموجّهة ضدها من قبل الصّحافة، فشنّت سلسلة من الاعتقالات طالت عدداً من محرّري الصّحف، فضلاً عن إصدارها مجموعة من التعليمات، منها: إغلاق الصحف والمجلات الناطقة باسم المعارضة، ومنع الاجتماعات السياسيّة و إقامة التحالفات في لوائح الانتخابات[١]، كما قامت بإصدار قانون يعطيها الحق في فصل موظّفي الدولة من الخدمة دون إعطائهم حق الاعتراض أمام المحاكم، وكان هدف الحكومة واضحاً من ذلك، و هو التخلّص من الموظفين غير الموالين لها[٢].

٢-تدهور الأوضاع الاقتصاديّة:

تعدّ المشاكل الاقتصاديّة واحدة من أبرز التحديات التي واجهتها الحكومة التركية، إذ كان سبب تلك المشاكل يكمن في الاختلاف بين الحزبين المتصارعين في آلية تطبيق السياسة الاقتصاديّة، فكان حزب الشّعب يفضل سياسة تدخل الحكومة في مختلف القطاعات الاقتصاديّة داخل البلاد، بينما كان الحزب الحاكم (الحزب الديمقراطي) يفضّل سياسة الاسترخاء في سيطرة الدولة على تلك القطاعات الاقتصاديّة[٣]، فبعد أن آلت السلطة إلى الحزب الديمقراطي عام ١٩٥٠ قرّر عدنان مندريس رئيس الحكومة إنهاء مفهوم الدولتيّة، و هي إحدى المبادئ الأتاتوركيّة الستة التي

(١) وصال نجيب عارف العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية دراسة في الدور السياسي ١٩٦٠-١٩٨٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، (الجامعة المستنصرية، ١٩٨٨)، ص٨٨.

(٢) محمد حرب، " آليات الحركة الإسلامية في تركيا"، مجلة السياسة الدولية(القاهرة)، العدد ٢، ١٩٩٨، ص١٣٠ ؛ غفور، تاريخ تركيا المعاصر ، ص٤٩.

(٣) سيّار كوكب الجميل، العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ١٩٩٧)، ص١٩٥.

سار عليها مصطفى كمال و عصمت إينونو، و تعني تعزيز قبضة الحكومة على القطاعات الاقتصاديّة و تحريره من الرأسماليّة الأجنبيّة، و لقد تمّ شرح مفهوم الدولتيّة في فصل سابق(١).

لقد ركّزت سياسة الحكومة الاقتصاديّة على هدفين أساسيين، تمثّل الأول: في تحسين أوضاع الفلاحين المعيشية في القرى و الأرياف، بينما شجّع الثاني: رأس المال الخاص في القطاع الصناعي، و فتح الباب على مصراعيه أمام تدفق رأس المال الأجنبي، إلّا إنّ سياسة الحكومة لم يُكتَب لها النجاح في تنفيذ تلك الأهداف، فالهدف الأول لم يتحقّق لأنّ إعانات الحكومة لم تصل إلى صغار الفلاحين، لأنّها وُجهت مباشرةً إلى كبار ملّاكي الأراضي الزّراعية من أجل المحافظة على مصالحهم الخاصة، أما الهدف الثاني فقد خدم طبقة التجار و الأثرياء، و لبّى طموحاتهم للتخلّص من وصايا الدولة عليهم، التي أصبحت عبئاً مقيداً لحركتهم، و صارت البرجوازيّة الوطنيّة تناضل من أجل الحصول على استقلالها عن سيطرة الدولة(٢).

أمّا فيما يخص قانون الاصلاح الزراعي فإنّ حكومة حزب الشعب شرّعت القانون عام١٩٤٥ إلّا أنّه لم يتجاوز المشكلة، بينما أصدرت حكومة الحزب الديمقراطي قانون الاصلاح الزراعي لسنة١٩٥١ والذي انتقدته الصحف التركية خاصّةً فيما يخص مسألة توزيع الاراضي والاستغلال الذي تعرض له الفلاح الذي لايمتلك أرضاً، فقد جاء في صحيفة جمهوريت(إنّ الفلاح التركي يُرغم على أن يدفع للملاك ثمن الحاصل أو سدسه كبدل إيجار، وإذا ما اقترض بذراً أو استعار ثوراً فعليه أن يدفع بدل ذلك ثلثي الحاصل وهكذا يجري استغلال صغار الفلاحين ومن لا أرض لهم)،(٣).

وتجدر الإشارة إلى إنّ السنوات الأربع ١٩٥٠ ـ ١٩٥٤ كانت تمثّل السّنوات التي تعافى فيها الاقتصاد التركي، والسبب يعود في ذلك إلى طلب الدول الأوربيّة على الغذاء خاصةً بعد نهاية الحرب العالميّة الثانية، والازدهار الاقتصادي الذي حفّزته بصورة كبيرة الحرب الكوريّة (١٩٥٠

(١) البديري، المصدر السابق، ص٢٧٢.

(٢) طلال يونس الجليلي، التجربة البرلمانية في تركيا ١٩٧١-١٩٨٠، رسالة ماجستير(غير منشورة)، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، (الجامعة المستنصرية، ١٩٨٨)، ص٤٨.

(٣) ايمان متعب محي التميمي، التطورات الاقتصادية في تركيا في عهد الديمقراطيين أيار١٩٥٠-أيار١٩٦٠، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد(جامعة بغداد،١٩٩٩)، ص٣٨.

-١٩٥٣)، إذ حقّق نقلة اقتصاديّة نوعيّة من خلال صادراتها من الأغذية و المواد الأوليّة التي تدخل في الكثير من الصناعات الضروريّة، إلّا إنّ هذه النقلة الاقتصاديّة تحقّقت على أسس واهنة، لذلك فقدت ديمومتها و كان مُقدّراً لها أن تضمحل[١].

كان من نتائج السياسة الليبرالية التي سارت عليها حكومة الحزب الديمقراطي في القطاعين الصناعي و الزراعي إنّها أدّت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي و تدهوره بشكل لافت للنظر، فضلاً عن ذلك إنّ انضمام تركيا إلى الأحلاف العسكريّة الغربيّة كان يلزمها إنفاق أموال طائلة على الأمور العسكريّة، و بحسب الاقتصاديين فإنّ تلك الأموال كانت تكلّف الدولة نصف ميزانيتها، مما أدخلها في نفق الأزمات الاقتصاديّة التي أثقلت كاهلها[٢].

إنّ السياسة الاقتصاديّة بدأت بالتدهور و الإخفاق منذ عام ١٩٥٤، إذ بدأ العجز المالي واضحاً في مختلف المشاريع الصناعيّة، فضلاً عن الصراع الذي حصل داخل أعضاء الحزب الديمقراطي، إذ أدّى هذا الصراع إلى إبعاد عدد من النواب المنشقّين عنه في ٢٠ كانون الأول ١٩٥٥، الذين بدورهم قاموا بتشكيل حزب جديد سُمّيَ بـ(حزب الحريّة - hurriyet partisti) ، و تبنّى هذا الحزب المعارضة السياسيّة للحزب الديمقراطي[٣].

لقد ارتفعت أصوات المعارضة ضدّ الديمقراطيين في مجال فتح الابواب أمام الرأسمال الخارجي حتى انهم فشلوا في تمرير تعديل جديد على قانون تشجيع رؤوس الاموال الاجنبية في الصناعة من المجلس الوطني، ففي عام ١٩٥٥ واجه الحزب الديمقراطي معارضة شديدة من داخل صفوفه بسبب سياسته الاقتصاديّة، إذ قاد هذه المعارضة مجموعة من أعضائه (فوزي كاوا - عثمان أوغلو)، فانفصلوا عن الحزب الديمقراطي معلنين تشكيلهم الحزب الجديد بمجموع ٢٩ عضواً كنواة أوليّة[٤]، وعلى أثر تشكيل هذا الحزب من قبل المنشقين صعّد الحزب الديمقراطي من حملته ضد المعارضة ، فكانت أولى إجراءات التصعيد هي رفع الحصانة عن النائب

(١) أحمد، المصدر السابق، ص٢٦١-٢٦٢.

(٢) العزاوي، المصدر السابق، ٧٠.

(٣) إبراهيم خليل أحمد، الأحزاب السياسية في تركيا المعاصرة، ص١٦٧.

(٤) نوال عبد الجبار سلطان ظاهر الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٦٠-١٩٨٠، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، (جامعة الموصل، ٢٠٠٢)، ص٣٦.

الجمهوري (قاسم كولك) مطلع عام ١٩٥٥، و هو نائب عن مدينة أضنة، جاء قرار رفع الحصانة بسبب انتقاده لسياسة الحكومة داخل المجلس الوطني التركي الكبير[١]، فضلاً عن تلك الإجراءات ضد النائب قاسم كولك جاءت أحداث شهر أيلول عام ١٩٥٥ لتعمّق الأزمة السياسيّة بين الحزبين المتصارعين، الحزب الديمقراطي الحاكم ومعارضه حزب الشعب الجمهوري، فعلى أثر إلقاء قنبلة على القنصليّة التركيّة في مدينة سلافيك اندلعت مظاهرات عارمة في مدينتي استانبول و أزمير، وهوجمت الأسواق و كنائس الأقليات (الأرمن و اليونان)، وأُلحقت أضرارٌ فادحة بالممتلكات قُدّرت قيمتها بمليار ليرة تركيّة[٢]، فضلاً عن تلك الأزمات التي واجهتها الحكومة التركيّة كان عليها مواجهة مشكلة القروض، فإنّ دعم الدول الأجنبيّة ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكيّة لتركيا، أدّت إلى ظهور مشكلة الديون التي أحدثت عجزاً كبيراً في الميزان التجاري، فبعد أن كان العجز التجاري عام ١٩٥٠ (٦٢,٢) مليون ليرة تركية وصل عام ١٩٦٠ إلى (١٣٢٧) مليون ليرة تركية، وبالتالي وصلت ديون تركيا الخارجية عام ١٩٦٠ إلى (١٢) مليار ليرة تركية بسبب سوء السياسة الاقتصاديّة[٣]، مما أدّى إلى صعوبة جدولتها، وبالتالي حصول نسبة مرتفعة من التضخّم النقدي يقابله انخفاض الليرة التركيّة بشكل مفاجئ، حتى وصل إلى نسبة ٣٠٠% في أقل من خمسة أعوام (١٩٥٤ –١٩٥٨)، و هذا يوضح السبب الرئيس للأزمة و زيادة الرأسمال الأجنبيّة في التغلغل الاقتصادي، فضلاً عن الفوائد التي تقدمها الحكومة عند سداد الديون، بلغت الأزمة الاقتصاديّة ذروتها عام ١٩٥٨ نتيجةً للإجراءات السياسيّة التي فرضها صندوق النقد الدولي imf[٤]، لتخفيض سعر العملة التركية، و لأجل معالجة تلك المعضلات الاقتصادية التي شهدتها تركيا عام ١٩٥٨ أعلنت حكومة الحزب الديمقراطي بتاريخ ٤ آب من العام نفسه عن برنامج اقتصادي عُرِفَ بـ(برنامج الاستقرار العالمي)، و كان هدف

---

(١) الطائي، المصدر السابق، ص٣٦.

(٢) د.ك. و، ملفات البلاط الملكي ٣١١/٢٧٤٣، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية، ١٠ أيلول ١٩٥٥، الوثيقة ١، ص٤.

(٣) الجليلي، المصدر السابق، ص٥٠.

(٤) صندوق النقد الدولي: أُسس في واشنطن بتاريخ ٢٧ كانون الأول ١٩٤٥، إذ وقعت (٢٩) دولة على أحكام الاتفاق التي أعدت من قبل المؤتمر النقدي والمالي الذي عقدته الأمم المتحدة في بريستون ووز في تموز ١٩٤٤، وكان الغاية من إنشائه تعزيز التعاون النقدي بين الدول وتحسين سير العملات والمساهمة في نمو التجارة الدولية. للاستزادة يراجع : الكيالي وآخرون، المصدر السابق، ج١، ص٣٢٣-٣٢٤.

هذا البرنامج التعاون مع المنظمات الاقتصادية كالمجلس الاقتصادي الأوربي و صندوق النقد الدولي، فقد قدم المجلس الاقتصادي الأوربي مبلغاً قدره (١٠٠) مليون دولار، بينما قدّمت الولايات المتحدة (٢٣٤) مليوناً كمساعدات إلى تركيا[١]، ولكن قد تبدو المساعدات كانت قليلة لا تتناسب مع حجم الأزمة[٢].

٣ـ العامل الاجتماعي:

إنّ الإصلاحات الزراعيّة التي قام بها الحزب الديمقراطي في الريف التركي لم تخدم صغار الفلاحين الفقراء، فلقد بقيت أوضاعهم على ما كانت عليه قبل عام ١٩٥٠، وذلك لعدم قدرتهم على شراء المعدات الحديثة، التي من شأنها رفع الانتاجيّة الزراعيّة، بينما كبار ملّاكي الأراضي الزراعية جاءت تلك الإصلاحات لخدمتهم، و كان من نتيجة تلك السياسات قلة فرص العمل، ولا سيما في الجانب الزراعي، مما دفع الكثير من الفلاحين إلى الهجرة إلى مراكز المدن لتحسين مستواهم المعيشي[٣]، و أدّت تلك الهجرة إلى تفشّي البطالة و تدهور الأوضاع الاجتماعيّة داخل المدن، الأمر الذي دفع العوائل الفقيرة إلى التوجّه نحو أطراف المدن و بناء مساكن صغيرة عُرفت باسم (كجة كونرو)، و هي بيوت تُبنى خلال يوم واحد، فأصبحت هذه الأحياء مصدراً من مصادر التوتر الاجتماعي، فكانت على استعداد في الوقوف مع حركة من شأنها إسقاط الحكومة التي كانت سبباً في تدهور أحوالهم الصعبة[٤]، فضلاً عن تلك المعاناة فقد عانى السكان من التضخّم النقدي الكبير و ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكيّة بشكل كبير، مما خلّف أزمة اجتماعيّة أثّرت في أصحاب الدخل المحدود، و بالتالي كان العامل الاجتماعي أحد أسباب الانقلاب في ٢٧ أيار ١٩٦٠[٥].

---

(١) النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، ص١٤٥.

(٢) كريم مطر حمزة الزبيدي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا، دار الرضوان للنشر والتوزيع، (عمان، ٢٠١٢)، ص٨٥.

(٣) غفور، انقلاب عام ١٩٦٠ في تركيا، ص١٧.

(٤) الطائي، المصدر السابق، ص٢٦.

(٥) رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، دار الشروق، (القاهرة، ١٩٩٩)، ص١١٢.

٤ـ العامل الديني:

إنّ الأحداث التي تلت وفاة أتاتورك عام ١٩٣٨، الذي حاول قطع صلات الشعب التركي بماضيه العثماني أثبتت فشلها، و تبيّن إنّ الإسلام أدّى دوراً بارزاً في تكوين الهويّة التركيّة، فمنذ وصول الحزب الديمقراطي إلى السلطة برئاسة عدنان مندريس، شهدت تركيا ظهور الإسلام بالمظهر الجديد الذي اتسم بالأحياء الإسلامي و إعطاء المرونة في تطبيق بعض تعاليمه(١)، فقد أشار الحزب إلى إنّه سيتصرّف بحساسيّة في مسائل الدين و التعليم، ولتأكيد حسن نيته تجاه تلك المسائل، وافق على فتح الكليّات الدينيّة التي تدرس العلوم الإسلاميّة مؤكداً على إعطاء مؤسسات التعليم الديني التابعة لوزارة التربية الوطنيّة بنية مستقلّة، و لن يسمح باستخدام الدين كأداة سياسيّة(٢)، فضلاً عن تلك الإجراءات فقد انتهج الحزب الديمقراطي سياسة مرنة تجاه الإسلام، من خلال قيامهم بتخفيف الإجراءات العلمانيّة المتشدّدة التي كانت تنتهجها حكومة حزب الشعب(٣)، فأصدر عدنان مندريس قراراً برفع الحظر عن الآذان باللغة العربيّة، وبدأت حملة كبيرة لإعادة فتح المساجد والمدارس والجمعيّات الإسلاميّة، وكلها لغايات انتخابية، وعلى الرغم من إنّ تلك الإجراءات كانت محدودة إلّا إنّها كانت صدمة لاتباع العلمانيّة السيطرة على مفاصل الجيش التركي منذ عهد مصطفى كمال(٤).

إنّ هذه المرونة من قبل الحزب الديمقراطي تجاه الإسلام كانت من أجل تحقيق هدفين، تمثّل الهدف الأول بتحسين العلاقات مع الدول العربيّة الإسلاميّة من خلال تشجيعه للثقافة الإسلاميّة الوسطيّة، أمّا الهدف الثاني فمن أجل إرضاء مشاعر الفلاحين التساهل معهم في ممارسة

---

(١) دينا صلاح شحاته، " الإسلام السياسي ومستقبل العلمانية في تركيا"، مجلة السياسة الدولية(القاهرة)، العدد ٤٢، ١٩٩٨، ص١٥٤.

(2) Abdalah Erayman, 1946 Genel Secimlri Ve Demokrat Partinin Ana Muhalefet Yillari, Yuksek Lisans Tizi,(T.C. Kahramanmaras, Sutcuimam Universitesi Sosyal Bilimler Enstitusu Tarih Ana Bilim Dali,(Kahramanmaras,2020), S.37.

(٣) النعيمي، النظام السياسي في تركيا، ص٢٥٣.

(٤) عوني عبد الرحمن السبعاوي، " تركيا بين التوجه العلماني والانبعاث القومي بحث في الإسلام والعلمانية في تركيا المعاصرة"، مركز الدراسات التركية، (جامعة الموصل، ١٩٩٦)، ص١٢٢.

الشعائر الدينيّة بحريّة مطلقة، و السماح لهم بأداء فريضة الحج التي منعها مصطفى كمال منذ تأسيسه الجمهوريّة التركيّة(١).

أمّا الطرق الصوفيّة فإنّها عادت من جديد منذ تولّي الحزب الديمقراطي السلطة إلى ممارسة نشاطها، و قد هاجموا العلمانيّة و حزب الشعب الجمهوري، و هاجموا تماثيل مصطفى كمال في عدد من المدن التركيّة، و أقاموا التجمعات ضد أفكاره المعادية للإسلام(٢)، وتجدر الإشارة إلى إنّ التسامح الديني الذي أبداه الحزب الديمقراطي أدّى إلى ظهور أفكار قوميّة نادت بأن يكون الإسلام هو الأساس للقوميّة التركيّة في بنائها الفكري و العقائدي، وهذا يتناقض مع القوميّة التي نادى بها مصطفى كمال(٣)، ومن خلال اتّباع تلك السياسة استطاع الحزب الديمقراطي تحقيق التقدم على معارضيه في الانتخابات التي جرت خلال الأعوام (١٩٥٠ ـ ١٩٥٤ ـ ١٩٥٧)، وهذا يدلّ على إنّ الحزب لديه مقبولية لدى الشعب التركي(٤).

كانت أقطاب حزب الشعب الجمهوري ينظرون إلى سياسة الحزب الديمقراطي تجاه الإسلام إنّها تشكّل خطراً على وجودهم، فكان ضباط الجيش الذين تربّوا في الغرب تربية علمانيّة هم رصيد حزب الشعب الجمهوري، فاستغل عصمت إينونو هؤلاء الضباط في معارضة الحزب الديمقراطي، فتوحدت توجهاتهم في المسار ذاته، فاتحد الجيش مع المعارضة بسبب التحريض من قبل حزب الشعب ضد الحزب الديمقراطي انتقاماً منه بسبب التغيرات التي قام بها منذ تولّيه السلطة(٥).

---

(١) غفور، انقلاب عام ١٩٦٠ في تركيا، ص٣٣.

(٢) عبدالجبار قادر غفور، " الديانة والطرائق الصوفية بحث في تركيا المعاصرة"، مركز الدراسات التركية، (جامعة الموصل، ١٩٨٨)، ص٩٥.

(٣) جاسم محمد عبدالحميد الشجيري، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٦٠-١٩٦٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية،(الجامعة المستنصرية، ١٩٨٩)، ص٤٢.

(٤) أحمد، المصدر السابق، ص٢٤٧.

(٥) مصطفى محمد الطحّان، تركيا التي عرفت من السلطان إلى نجم الدين أربكان، ج٢، (الكويت، ٢٠٠٧)، ص١٩١.

الصراع بين السلطة السياسيّة و المؤسّسة العسكريّة:

يُعدّ الجيش في تركيا من حماة المنظومة العلمانية، فمنذ تأسيس الجمهوريّة التركيّة عمل مصطفى كمال على إبعاد الجيش عن الأمور السياسيّة، لذا منع الجيش من العمل السياسي، إذ كان يعتمد في هذا الجانب على عناصر مدنيّة، إلّا إنّه كان يرى وجوب تدخّل المؤسّسة العسكريّة في حال تعرّض الجمهوريّة لأي خطر(١)، فضلاً عن ذلك كان هناك انسجام بين المؤسّسة العسكريّة و الدولة من خلال حكم حزب الشعب الجمهوري (١٩٢٣ ـ ١٩٥٠)، و لا سيّما إنّ الأكثريّة من عناصر الحزب جذورهم عسكريّة، أمّا الحزب الديمقراطي فإنّ عناصره و مؤيديه من المدنيين، و هذا يبيّن الهوة الكبيرة بين المؤسسة العسكريّة و الحزب الديمقراطي، و السبب في ذلك لا يعود إلى إهمال المؤسّسة العسكريّة من قبل الحزب الديمقراطي، بل يعود إلى برنامج الحزب الديمقراطي الذي وضع تنمية البلاد و تطويرها من أولوياته و تفضيلها على الجانب الأمني، حتى إنّ عدنان مندريس قال في إحدى لقاءاته حينما رأى حالة التذمّر داخل المؤسّسة العسكريّة أنّه يستطيع إدارة شؤونها بالضباط الاحتياط، و قد فسّر ضباط الجيش هذا المقال على إنّه انتقاص من المؤسّسة العسكريّة(٢).

وبذلك تكونت فكرة لدى المؤسسة العسكرية إنّ الديمقراطيين يتعمدون إهمالاً واضحاً للمؤسّسة العسكريّة، وتزامن مع تلك المدة الوضع الاقتصادي المتردّي و فشل الحكومة في تحسين مرتّبات الموظفين و العسكريّين، و بذلك أدرك قادة المؤسسة العسكريّة تخلّف بلادهم بشكل عام، و اتهموا الحكومة بالتقصير، بوصفها المسؤولة عمّا حدث(٣)، وقد بلغت حدّة التوتّر ذروتها بين المؤسّسة العسكريّة والحكومة أثناء الانتخابات التي جرت عام ١٩٥٧ حينما طلب رئيس الحكومة عدنان مندريس من ضباط الجيش الكبار أن يقدّموا استقالاتهم من مناصبهم و الانضمام إلى صفوف الحزب الديمقراطي في الانتخابات، فكانت النتيجة موافقة البعض منهم على تقديم استقالاتهم، بينما رفض القسم الآخر ذلك(٤).

---

(١) النعيمي، السياسة الخارجية التركية، ص١٤٤.

(٢) ألتر توران، رجال أتاتورك العسكريون وإدارة السياسات الداخلية والخارجية في تركيا، ترجمة : أحمد الحليم ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، السنة الثالثة، العدد١٣، (قطر، ١٩٩٨)، ص١٢.

(٣) أحمد، المصدر السابق، ص٣٠.

(٤) العزاوي، المصدر السابق، ص٧١-٧٢.

وفي النصف الأوّل من عام ١٩٦٠ خرجت مسيرة كبيرة نضّمها ضبّاط و طلاب الكليّة العسكريّة في أنقرة احتجاجاً على الاعتقالات العشوائيّة التي طالت البعض، مطالبين الحكومة بالاستقالة بسبب سوء إدارة الدولة[١]، و أثناء تلك الأوضاع توجّهت القطاعات الأخرى من شرائح المجتمع التركي من البيروقراطيين المدنيين و أساتذة الجامعات و الطلاب و الصحفيين وأصحاب المهن الحرّة إلى الجيش، الذي وجدوا فيه ضالتهم من أجل إحداث تغيير سياسي و قيادة الجمهوريّة التركية إلى برّ الأمان، و بذلك أعطت تلك النُخَب دافعاً قويّاً للجيش في الاستيلاء على السلطة و القيام بالانقلاب في ٢٧ أيار عام١٩٦٠[٢].

يتبيّن لنا من ذلك إنّ حقبة حكم الحزب الديمقراطي التي استمرّت عشر سنوات (١٩٥٠ ـ ١٩٦٠) جرت خلالها ثلاثة انتخابات نيابيّة، كما شهدت تدهوراً في الأوضاع الاقتصاديّة وانتشار حالة التذمّر والسخط داخل المؤسّسة العسكريّة، كما شهدت دعم الجيش من قِبَل فئات المجتمع التركي المختلفة.

(1) Uzman,N.(HAZ),Turkes Konusuyor,Aparslan in Haliralari(1939-1961),Berikan Yayinevi,(Ankara,2017),S88.

(٢) توران، المصدر السابق، ص١٣.

الخاتمة

١. يتّضح لنا مما تقدّم أن تركيا قد مرّتْ بأحداث مهمة غيّرت من ملامحها السياسية في الجوانب كافة، منذ انتهاء حرب الاستقلال عام ١٩٢٢، بعد أن دخلت في حالة تنافسٍ بين حكومتين الأولى في إستنبول يمثلها السلطان العثماني ، والثانية في أنقرة يمثلها مصطفى كمال وأنصاره ، وقد حاولت دول الوفاق (فرنسا وبريطانيا) إحداث شرخ بين الحكومتين وكان هدفها من ذلك هو إرباك البلاد وإدخالها في حالة عدم الاستقرار، وقد تمكنت حكومة أنقرة من خلال مساعيها الدبلوماسية ، عقد معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ م ، والتي تحقّق لتركيا من خلالها العديد من المكاسب على الرغم من بعض السلبيات التي تضمنتها تلك المعاهدة ، وكان أبرز تلك المكاسب هي اعتراف جميع الدول باستقلال تركيا الرسمي وبامتدادها الإقليمي ، كما تضمنت المعاهدة الاعتراف بحقوق الأقليات في تركيا على أساس انتمائها الديني وليس المذهبي، في حين لم يحصل الأكراد على حقوقهم القومية وبقوا ضمن الدولة التركية ، ويبدو أنّ المكسب الأكبر والأهم بالنسبة لحكومة أنقرة من كل تلك الأحداث التطورات السياسية هو بروز مصطفى كمال كشخصية محورية وهامة لها ثقلها في قيادة وبناء تركيا الحديثة ، والذي أخذ يسحب البساط من حكومة إستنبول ويقود تركيا نحو الحداثة والأطر الغربية.

٢. يتبيّن لنا مما سبق إنّ تركيا قد دخلت مرحلة سياسية جديدة منذ عام ١٩٢٣، تمثلت تلك المرحلة بسطوة جمعية الدفاع عن الحقوق التي يرأسها مصطفى كمال ، لاسيما بعد نجاحها في انتخابات حزيران ١٩٢٣، والتي على أثرها شكل مصطفى كمال حزبه الجديد الذي أطلق عليه حزب الشعب الجمهوري، والذي استطاع من خلاله وضع أُسس جديدة لم تعرفها تركيا سابقاً، تتمثل بالاستقلال التام ، وحرية الاقتصاد القومي والوقوف ضد سطوة الرأسمال الأجنبي، ونبذ سياسة التوسع وفكرة الوحدة الإسلامية التي كانت تتمسك بها تركيا في العهد العثماني، وأخذت تركيا منذ ذلك الوقت تتجه نحو الدكتاتورية السياسية لا سيما بعد رفع الحزب لشعار (حزب واحد، وطن واحد، قائد واحد)، ولم تقف طموحات مصطفى كمال وحزبه عند هذا الحد بل إنه وضع أُسس ومبادئ الدولة التركية الحديثة من خلال المبادئ الستة، التي أكدت بمجملها على التطلع للمستقبل والتخلص من ماضي الدولة العثمانية والاهتمام بالشؤون الداخلية لتركيا، ونبذ الصراعات الخارجية.

٣.دخلت تركيا منذ عام ١٩٢٣ مرحلة سياسية جديدة بعد فوز حزب الشعب الجمهوري بالانتخابات النيابية بقيادة مصطفى كمال، إذ اتخذ من النظم السياسية الأوربية الحديثة أساساً لنظام الحكم في تركيا، كما عمل أتاتورك على تحييد تركيا وإبعادها عن الصراعات الخارجية، وصب جل اهتمامه على الشؤون الداخلية، لاسيما بعد أن ألغى السلطنة العثمانية وأعلن النظام الجمهوري عام ١٩٢٤، الأمر الذي انعكس على المسار السياسي الداخلي لتركيا، لتظهر حركات وأحزاب سياسية معارضة في تركيا، كان في مقدمتها حزب الترقّي التركي والحزب الحر التركي، اللذان انبثقا من رحم حزب الشعب الجمهوري الحاكم، وبناءً على ذلك لم يكن دورهما كأحزاب معارضة بقدر ما كانا يمثلان دور المعارضة الشكلية لا أكثر، فلم يستطيعا أن يغيّرا من سياسة مصطفى كمال بقدر الطموحات التي كانت تهدف لها المعارضة في تركيا في ذلك الوقت، وتأكد ذلك بحل الحزبين بعد مدة قصيرة من تأسيسهما.

على الجانب الآخر لم تقتصر المعارضة في تركيا على حزبي الترقي التركي والحر الجمهوري، بل ظهرت حركات سياسية ذات طابع ديني–قومي–مسلّح، كان من أبرزها الحركة الكردية بقيادة سعيد بيران عام١٩٢٥، التي تم القضاء عليها في العام نفسه الذي اندلعت فيه، ونتج عن ذلك تنامي الوعي القومي الكردي في تركيا، وأدت إلى ظهور حركات معارضة جديدة كحركة أغري داغ في الفترة ما بين(١٩٢٧–١٩٣٠)، وحركة ديرسيم عام ١٩٣٧، اللتين لم يكتب لهما الاستمرار طويلاً بعد أن تمكنت الحكومة التركية من القضاء عليهما، وحجّمت دور المعارضة الكردية بشكلٍ كبير من خلال عقدها اتفاقية تعاون مع العراق وإيران في تموز ١٩٣٧ عرفت باتفاق سعد آباد.

٤.التزمت تركيا بالحياد في الحرب العالمية الثانية، ولكنّ هذا الحياد نتج عنه الكثير من السلبيات على الأوضاع الداخلية في تركيا ولاسيما على الأوضاع الاقتصادية للشعب، ونتج عنه استياؤهم الشديد من دفع الضرائب وسيادة الاستبداد، وقد أصبحت حكومة عصب باشا إينونو مع نهاية الحرب العالمية الثانية غير شعبية إلى حد كبير، بل مكروهة من قبل الأكثرية الساحقة من السكان.

٥.استطاع عصمت اينونو بعد تولّيه مقاليد السلطة أن يجنّب تركيا ويلات الحرب العالمية الثانية، رغم إعلانه الحياد في البداية ومن ثم المشاركة الشكلية لا أكثر، إذ لم تشارك تركيا بصورة فعلية في تلك الحرب.

٦. أدّى ضغط الرأي العام العالمي والمعارضة الداخلية بعد الحرب العالمية الثانية إلى ظهور التعدّدية الحزبية، والتي نتج عنها تأسيس أحزاب معارضة للحزب الحاكم.

٧. هناك إجماع واسع بين المؤرخين على إنّ الانتصار الانتخابي الساحق للحزب الديمقراطي في أيار ١٩٥٠ يشكل حدًا فاصلاً في التاريخ السياسي الحديث لتركيا، لقد أصبحت خاصية كل من المجلس النيابي الجديد الذي يشكل فيه الحزب الديمقراطي الأكثرية الساحقة والحكومة الجديدة مختلفة تمامًا عن السابق.

٨. نتيجة للمساعدات العسكرية الأمريكية لتركيا تأثرت الصناعة العسكرية التركية ودبت فيها حالة التدهور والانحطاط؛ لاعتمادها على الصناعات الأمريكية، وأدى هذا بالتالي على إشراف الولايات المتحدة على المصانع العسكرية التركية وتشغيلها وإنتاج الأسلحة وتصديرها إلى دول حلف شمال الأطلسي.

٩. نظرًا لتدهور الوضع الاقتصادي في البلاد، عارضت الصحافة كثيرًا من سياسات الحزب الديمقراطي، وتناولتها بنقد لاذع، فجيء بقوانين أخرى لتضييق الخناق أكثر على الصحافة في فترة الخمسينات، وقد واجهت الصحافة الكثير من العراقيل كي تعبر عن السياسة المستبدة التي كان يعيش بها الشعب التركي.

١٠. بعد وصول الحزب الديمقراطي إلى الحكم اتبع سياسة حزب الشعب الجمهوري نفسها، القائمة على تخفيف القيود عن التعبير عن المساعر الدينية، وقدموا التنازلات مراعاة لمشاعر المسلمين، وفي الوقت ذاته كانوا يواجهون التوجهات المعادية للعلمانية.

١١. إنّ تقييد الحريات العامة وتضييق الخناق على أحزاب المعارضة كمصادرة المؤسسات والممتلكات التابعة لحزب الشعب الجمهوري من الأسباب السياسية الرئيسية في حصول الانقلاب العسكري لعام ١٩٦٠.

١٢. كان للمعارضة الداخلية تأثيراً على النظام السياسي التركي وحزب الشعب، واتضح ذلك من خلال الانتخابات التي جرت خلال الفترة(١٩٥٠-١٩٦٠) وفوز الحزب الديمقراطي فيها وانحسار شعبية حزب الشعب الجمهوري.

ثبت الملاحق

- ملحق رقم(١)خرائط العالم، خريطة تركيا، متاح على الموقع:
Arabic.mapsofworld.com/turkey

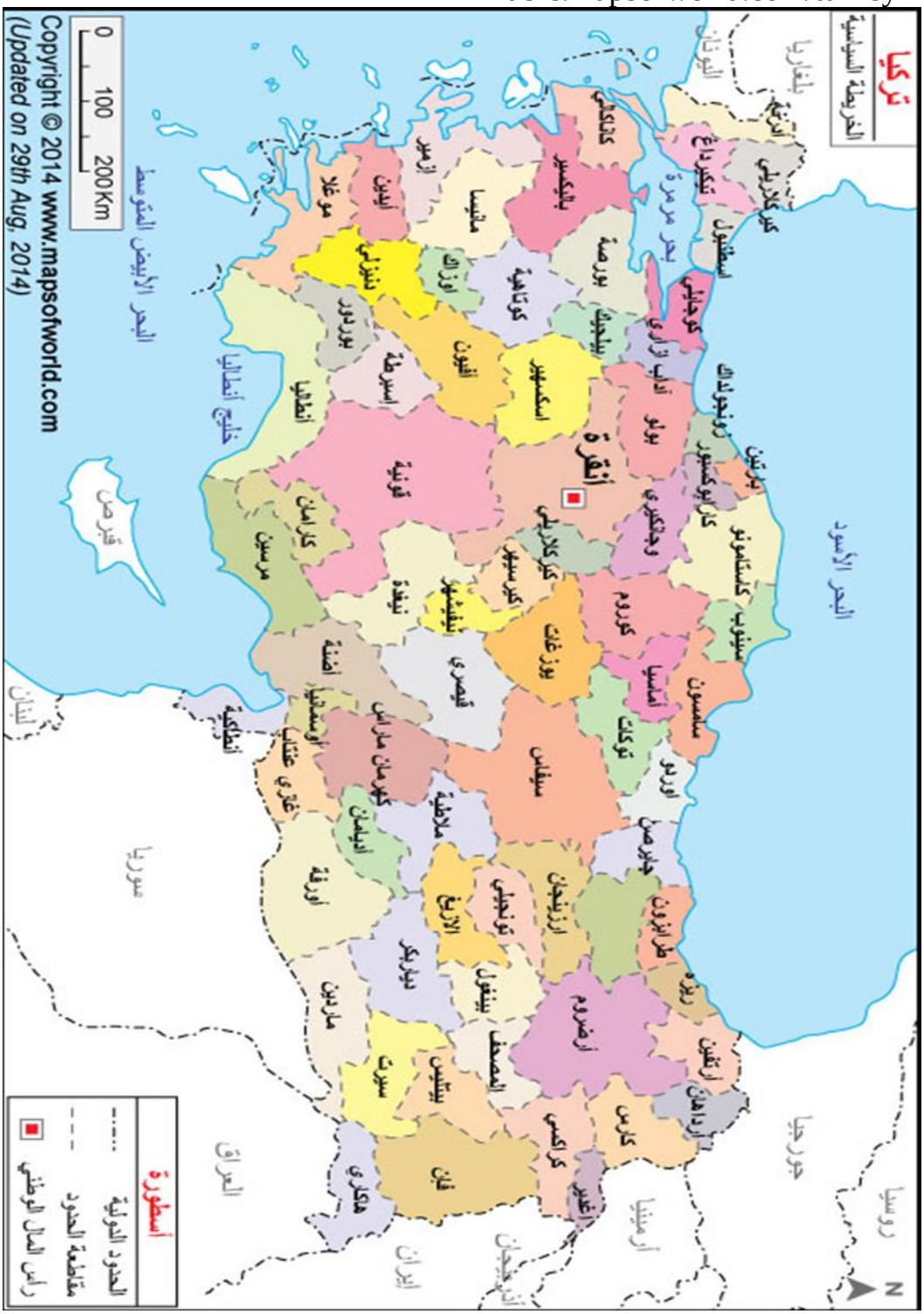

ثبت المصادر

أولاً : الوثائق غير المنشورة:

أ–الوثائق الأجنبية

***وثائق وزارة الخارجية الأمريكية**

1-U.S.N.A, Roll-12 , 868/ 798,Turky 1914-1920, American Embassy Constantionople, 18 November 1915.

***الوثائق البريطانية**

1-Fo/ 371/10867/8504/E2497/1097/144/Mr.Lindsay to Mr. Austen Chamber Lain. No.322 Constantinoople. April 22 1925.

ب–الوثائق العربية:

١.د . ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣١١/٧١٧، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية، ٣٩٦٨، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٠، الوثيقة المرقمة ٣٠٩.

٢.د . ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣١١/٧١٧، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية، ١٦٩٠، ٦ أيار ١٩٣١، الوثيقة المرقمة ٣٨.

٣.د. ك. و، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية، رقم س/١٦٦٦، رقم الملفة ٣١١/٧١٩، ١٥ تموز ١٩٣٥، رقم الوثيقة ٤.

٤.د. ك. و، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية، رقم س/٧/٨، رقم الملفة ٣١١/٧٢٠، ١٩ تموز ١٩٣٥، رقم الوثيقة ١٥.

٥.د. ك. و، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية، رقم س/٢١/٧/٨، رقم الملفة ٣١١/٧٢٠، ١٤ كانون الثاني ١٩٣٨، رقم الوثيقة ٧.

٦.د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣١١/٢٧٣٧، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية، ٢٦ كانون الأول ١٩٤٦، الوثيقة ١٣٢.

٧.د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣١١/٢٧٣٧، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية ، ٣ تشرين الأول ١٩٤٧، الوثيقة ١٧٤.

٨.د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣١١/٢٧٣٧، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية ، ١١ تموز ١٩٤٧، الوثيقة ١٠٤.

٩.د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣١١/٢٧٣٨، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية ، ٢٤ أيار ١٩٥٠، الوثيقة ٩٦.

١٠.د. ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة ٣١١/٧٢٢، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية المرقمة ٣٠٤، ٢٣ كانون الثاني ١٩٤١، الوثيقة ٢٠.

١١.د.ك. و، ملفات البلاط الملكي ٣١١/٢٧٤٣، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية العراقية، ١٠ أيلول ١٩٥٥، الوثيقة ١.

١٢.د.ك. و ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة ٣١١/٧١٨ ، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية ، رقم الوثيقة ٥٤٨ ،٢٣ آذار ١٩٣٥.

١٣.د.ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٢٧٣٧، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية، رقم الوثيقة ١٠٠، ٣١ آب١٩٤٧.

١٤..د.ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة٣١١/٢٧٤٣، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة إلى وزارة الخارجية، رقم الوثيقة٤٦٠، ١شباط١٩٥٥.

ب-الوثائق المنشورة

1. D.B.F.P., vol.17. NO.560, Minutes of First meeting of Foreign Ministers at The Quaid or Say March 22 1922.
2. Harding to Tyrell, Paris26 Janeuary 1921,D B F P, Sir, vol.17,no.19.
3. Curzon to Harding , Foreing office , 12-10-1922 , DBFP , 1.sir , Vol. 18 , No. 121.
4. Curzon to Crow , Lausanne , 2S1-11-1922 , DBFP , 1.Sir ,Vol.18,No.212.
5. Curzon to Crow , Lausanne , 16-12-1923 , DFPF, Sir , Vol.18,No.279.
6. Curzon to Harding , Paris and R.Graham , Foreign Office , 6-11-1922 , DBFP , 1.sir , Vol.18 , No.150.

ثانياً : الرسائل والأطاريح الجامعية

أ-الأطاريح

***الأطاريح العربية**

١.الأحبابي، نصيف جاسم عباس، العلاقات بين تركيا وألمانيا النازية ١٩٣٣-١٩٤٥، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة بغداد، ١٩٩٤).

٢.بهنان، حنا عزو، العلاقات التركية-البريطانية١٩٣٦-١٩٣٩، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، (جامعة الموصل، ٢٠٠٥).

٣.الجليلي ، طلال يونس ، التيار الاسلامي في الحياة السياسية التركية ١٩٤٥-١٩٨٣ ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، (جامعة الموصل، ١٩٩٩).

٤.الجميلي، قاسم خلف عاصي العراق والحركة الكمالية(١٩١٩-١٩٢٣)، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الآداب،(جامعة بغداد،١٩٩٠).

٥.الجنابي، انتصار زيدان ، العلاقات التركية-السوفيتية ١٩٢٣-١٩٢٩، أطروحة دكتورا(غير منشورة)، كلبة التربية، (الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧).

٦.حمزة، يسرى محمد عبيد، تركيا والشراكة الأوربية ١٩٥٩-٢٠٠٢دراسة في مسيرة الانضمام، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، (جامعة الموصل، ٢٠١٩).

٧.الزهيري، صادق فاضل زغير ، العلاقات السياسية التركية الإيرانية١٩٢٣-١٩٤٥، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية- أبن رشد، (جامعة بغداد، ٢٠١٧).

٨.زيدان، علي اسماعيل، حزب الشعب وأثره في السياسة التركية١٩٦٠-١٩٨٠، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)،كلية التربية للعلوم الانسانية، (جامعة ديالى،٢٠٢٠).

٩.السبعاوي، عوني عبدالرحمن، تركيا وقضايا المشرق العربي ١٩٤٥-١٩٦٧م، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة الموصل، ١٩٩١).

١٠.السوادني، هشام سوادي هاشم، العلاقات الأمريكية-العثمانية (١٩٠٨-١٩٢٠)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، (جامعة الموصل، ٢٠٠٢).

١١.شاكر، قيس أسعد، رفيق صايدام ودوره السياسي في تركيا حتى عام١٩٤٢، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية(جامعة سامراء،٢٠١٨).

١٢.شالوخ، هزبر حسن، التطورات الدستورية في تركيا وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٣٧-١٩٨٣، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية –ابن رشد–(جامعة بغداد، ٢٠١٢).

١٣.شطب، جاسم محمد، العلاقات السوفيتية–التركية(١٩١٧–١٩٢٣)، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة بغداد، ١٩٩٥).

١٤.الطائي، لقاء جمعة عبدالحسن جبار، العلاقات التركية الأمريكية في عهد كمال أتاتورك_١٩٢٣–١٩٣٨)، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية التربية أبن رشد ، (جامعة بغداد، ٢٠٠٦).

١٥.الطائي، نوال عبد الجبار سلطان ظاهر، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٦٠-١٩٨٠، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، (جامعة الموصل، ٢٠٠٢).

١٦.عبدالرزاق ، خالد عبدالوهاب ، موقف الاحزاب السياسية التركية من قضايا المشرق العربي ١٩٤٥–١٩٧٤ ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، (الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٨).

١٧.عبدالقادر، عصمت برهان الدين، العرب والمسألة الدستورية في الدولة العثمانية ١٨٧٦-١٩٠٨، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة الموصل، ١٩٩٥).

١٨.علي، عماد هادي عبد، موقف بريطانيا من المعاهدات والأحلاف السياسية في منطقة البلقان(١٩٣٠–١٩٣٩)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية،(جامعة القادسية، ٢٠٠٧).

١٩.الفتلاوي، آلاء حمزة شناوه، السياسة البريطانية تجاه تركيا ١٩٣٩–١٩٤٥م ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب ، (جامعة بغداد ، ٢٠٠٩).

٢٠.ياسين، علاء طه، عصمت أينونو ودوره السياسي ١٨٨٤–١٩٧٣، أطروحة دكتوراه (عير منشورة)، كلية التربية، (الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦).

***الأطاريح التركية**

1-Uyar, Hakki, " Turkiye DE Tek Parti Donemi Ndeiktidar VE Muhalefet"(1923-1950), TC. Dokvzylul Uivwrsit Esi Ataturk Ilkeleri VE Inkilap Tarihi Enstitusu, Doktora Tizi,(Izmir,1998).

2-Erturen, Eyup, Sarkistiklal Mahkemesi: Seyhsaid Isyana, Ankara Beyazit, Yildiram, Universi Tizi Sosyal Bilim Ler Enstitusune Sunulan Tiz, Tarih Ana Bilim Dali, Yuksek Lisans Tizi, 2018.

ب-الرسائل الجامعية

***الرسائل العربية**

١.بهنان، حنا عزو، التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩-١٩٢٣م، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة بغداد، ١٩٨٩).

٢.التميمي، ايمان متعب محي، التطورات الاقتصادية في تركيا في عهد الديمقراطيين أيار١٩٥٠-١٩٦٠، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية-ابن رشد،(جامعة بغداد،١٩٩٩).

٣.الجاف، جاوان حسين فيض الله، الكرد وموقفهم من جمعية الاتحاد والترقي ١٨٩٨-١٩١٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة بغداد، ٢٠٠٩).

٤.الجبوري، أكرم جمعة صالح، العلاقات العثمانية-اليونانية ١٩٠٨-١٩٢٢م ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة الموصل، ٢٠١٥).

٥.الجبوري، وسام علي محمد، سياسة فرنسا تجاه تركيا(١٩١٩-١٩٢٣)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية، (جامعة الموصل، ٢٠١١).

٦.الجليلي، طلال يونس، التجربة البرلمانية في تركيا ١٩٧١-١٩٨٠، رسالة ماجستير(غير منشورة)، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، (الجامعة المستنصرية، ١٩٨٨).

٧.جميل، هبه أحمد، دور مصطفى كمال في تحقيق مشروع استقلال تركيا(١٩١٨-١٩٢٣)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية،(جامعة البصرة، ٢٠٠٩).

٨.الجميلي، قاسم خلف عاصي، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية(١٩٢٣-١٩٢٨)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب،(جامعة بغداد، ١٩٨٥).

٩.حوشان، عطارد عبد الأمير، السياسة الداخلية لحكومة الحزب الديمقراطي في تركيا ١٩٥٠-١٩٦٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، (جامعة البصرة، ٢٠١٣).

١٠.الخربوطلي، أميرة محمد كامل،الدور السياسي للعسكريين في تركيا، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،(جامعة القاهرة،١٩٧٢).

١١.الدوري ، اسماعيل نوري حميدي ، حركة التحديث في تركيا ١٩٢٣-١٩٣٨م ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ابن رشد ، (جامعة بغداد ، ١٩٨٩) .

١٢.الشجيري، جاسم محمد عبدالحميد ،التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٦٠-١٩٦٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية،(الجامعة المستنصرية، ١٩٨٩).

١٣.الشهواني، أيمن، التركيبة القومية والدينية في تركيا وتأثرها اقليمياً ودولياً، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية للعلوم الانسانية،(جامعة الموصل،٢٠١٣).

١٤.الطائي، سيناء جاسم محمد، الاوقاف الاسلامية في الدولة العثمانية١٤٥١-١٥٦٦،رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية،(جامعة الموصل،٢٠١١).

١٥.العامري ، حسين عبد فياض ، دراسة في الحركة الشيوعية في تركيا ١٩٦٠-١٩٨٠ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد الدراسات الآسيوية والافريقية .(بغداد، ١٩٩٠).

١٦.عبد، أنس يونس، سياسة تركيا الخارجية اتجاه دول أوربا الغربية١٩٥٠-١٩٦٠، رسالة ماجستير (غر منشورة)، كلية التربية، (جامعة بابل، ٢٠٠٥).

١٧.عبدالباقي، أحمد، الدور السياسي للقوميات في تركيا الأكراد (دراسة حالة)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، (الجامعة المستنصرية، ١٩٨٩).

١٨.عبدالقادر، عصمت برهان الدين، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني(١٩٠٨-١٩١٤)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة الموصل، ١٩٨٩).

١٩.العبيدي، أميرة إسماعيل محمد، العلاقات السورية – التركية ١٩٢٣-١٩٣٩، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب ، (جامعة الموصل ، ٢٠٠٣).

٢٠.العبيدي، محسن حمزة حسن، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٤٦-١٩٦٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، (جامعة بغداد،١٩٩٠).

٢١.العزاوي، وصال نجيب عارف، المؤسسة العسكرية التركية دراسة في الدور السياسي ١٩٦٠- ١٩٨٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، (الجامعة المستنصرية، ١٩٨٨).

٢٢.معيزي و فلاح، إيمان و ياسمينة، التطورات السياسية والعسكرية في تركيا(١٩٢٤-١٩٤٥)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، (جامعة العربي التبسي(الجزائر)، ٢٠١٦).

***الرسائل التركية**

1. Aslan, Emel,Turkiyenin I.C Siyasetinde Demokrat Parti (1950-1960),Yuksek Lisans Tezi,Aha Evran Universitesi Sosyal Bilimler Enstitusu,Kirsehir,2014.
2. Erayman,Abdalah, 1946 Genel Secimlri Ve Demokrat Partinin Ana Muhalefet Yillari, Yuksek Lisans Tizi,(T.C. Kahramanmaras, Sutcuimam Universitesi Sosyal Bilimler Enstitusu Tarih Ana Bilim Dali,(Kahramanmaras,2020).
3. Kirman, Emin, Cok Partili Doneme Gecis Sureci Ve Turk Siyasaal Kulturunde Muhalefet Oljusunun Gelisimi(1946-1950), Yaksek Lisns Tezi, Suleuman Demirel, (Universitesi, Isparte,2006).
4. Komur, Gokhan, Turk Siyasi Hayatinda Cok Partili Siyaset Uygulamalarina Geci Hihazir Layan Sebep Ve Faktorler Yuksek Lisans Tezi, Ataturk Universitesi, (Erzurum,2015).
5. Ozfirat, Abbas, Turkiye, Desivil Muhalefeti: Kadro Hareketi(1932-1934), Yuksek Lisans Tezi, T.C. Inonu Universitesi Sosyal Bilimler Enstitusu Tarih Anabilim Dali Turkiye Cumhuriyeti Tarihi Bilim Dali, Malatya, 2009.
6. Tetik, Idres, Demokrat Partinin 1950-1960 Yillari Arasinda Uyguladigi Sayasi Politikalarin Turk Demokartsisine Yansimalari,

Yuksek Lisans Tezi, Dokuz Eylul Universitesi Ataturk Ilkelere Ve Inkilap Tarihi Enstitusu, (Izmir, 2015).

ثالثاً : الكتب العربية والمترجمة

أ-الكتب العربية

١.ابن منظور، محمد بن علي جمال الدين أبو الفضل ، لسان العرب، تحقيق : محمد عبدالوهاب و محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، ط٣، (بيروت، ١٩٩٩).

٢.أحمد و مراد، إبراهيم خليل و خليل علي، إيران وتركيا : دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، دار الكتب للطباعة والنشر، (الموصل، ١٩٩٢).

٣.أحمد، كمال مظهر ، ثورة عام ١٩٢٥ في تركيا دراسة تحليلية، (بيروت، ٢٠٠١).

٤.ـــــــــــــــ ، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة : محمد الملا أحمد عبدالكريم، (بغداد، ١٩٧٧).

٥.الأزهري، محمد بن أحمد الهروي أبو منصور، تهذيب اللغة، تحقيق : عبدالسلام سرحان و محمد بن علي النجار، المجلد ١، الدار المصرية للتأليف والترجمة،(مصر ، د.ت).

٦.الأعظمي، وليد حمدي، الأكراد وكردستان في الوثائق البريطانية دراسة تاريخية وثائقية، (لندن، ١٩٩٠).

٧.بدران، ودودة عبدالرحمن، وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،(القاهرة، ١٩٩٦).

٨.البديري، خضير ، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا، العارف للمطبوعات، ط٢، (بيروت، ٢٠١٥).

٩.البنراوي و مهنا، فتحية و محمد نصر، قضايا العالم الإسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر ، منشأة المعارف، (الإسكندرية ، ١٩٨٣).

١٠.توفيق، محمد محمد، كمال أتاتورك، منشورات دار الهلال، (القاهرة، ١٩٣٦).

١١.الجاسر، محمد طه، تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب، دار الفكر المعاصر،(دمشق، ٢٠٠٢).

١٢.الجميل، سيّار كوكب ، العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ١٩٩٧).

١٣.الجندي، أنور، أقطاب الأقطار الإسلامية، مطبعة مكتبة مصر، (القاهرة، ١٩٤٦).

١٤.جواد، سعد ناجي ، دراسات في المسألة القومية الكردية، الدار العربية للعلوم، (بيروت، ٢٠٠٥).

١٥.الجوهري، إسماعيل بن حماد ابو نصر الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، المجلد ٤٣، ط٤، دار العلم للملايين، (بيروت، ١٩٩٩).

١٦.حبيب، كمال السعيد ، الدين والدولة في تركيا المعاصرة ، مكتبة جزيرة الورد ، (القاهرة ، ٢٠٠٠).

١٧.حرب، محمد، " آليات الحركة الإسلامية في تركيا"، مجلة السياسة الدولية(القاهرة)، العدد ٢، ١٩٩٨.

١٨.حسن، عيسى، الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب السقوط، دار الأهلية، (عمان، ٢٠٠٩).

١٩.حسون، علي، العثمانيون والروس، المكتب الإسلامي، (بيروت ، ١٩٨٢).

٢٠.ـــــــــــ، تاريخ الدولة العثمانية، المكتب الإسلامي، ط٤، (بيروت،٢٠٠٢).

٢١.حسين، فاضل، محاضرات عن مؤتمر لوزان وأثاره في البلاد العربية، (بغداد ، ١٩٦٧).

٢٢.ـــــــــــ، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية البريطانية- العراقية-التركية وفي الرأي العام، (بغداد، ١٩٦٧).

٢٣.حلاق، حسان، تاريخ الشعوب الإسلامية الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، (بيروت، ٢٠٠٠).

٢٤.حليم، إبراهيم بك، الدولة العلية، المعروف بـ (التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العثمانية)، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع،(القاهرة، ٢٠٠٤).

٢٥.حمدي ، وليد، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية ، دراسة تاريخية ، (لندن ، ١٩٩٠).

٢٦.الخراشي، سليمان بن صالح ، كيف سقطت الدولة العثمانية، دار القاسم، (الرياض، ١٤٢٠).

٢٧.خليل، فادي ورّاد، العلاقات الدولية في القرن العشرين منذ عام ١٩٠٠ وحتى عام ١٩٤٥، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، ج١ ،(عمان، ٢٠١٥).

٢٨.الداقوقي، إبراهيم، الأحزاب السياسية واتجاهات السياسة في تركيا الحديثة ، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية ، مكتبة الرواد للطباعة ، (بغداد ، د.ت).

٢٩.درويش ، هدى، الإسلاميون وتركيا العلمانية ، نموذج الأمام سليمان حلمي ، دار الآفاق العربية ، (القاهرة ، ١٩٩٨).

٣٠.دقاق، باسيل، تركيا بين جبارين، (بيروت ، ١٩٤٧).

٣١.الرازي، احمد بن فارس بن زكريا القزويني أبو حسين ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، المجلد ٤، (د. م، ١٩٧٩).

٣٢.الرافعي، عبدالرحمن، الجمعيات الوطنية من تاريخ النهضات القومية في فرنسا وأمريكا وألمانيا وبولونيا والأناضول، مطبعة النهضة، (القاهرة، ١٩٢٢).

٣٣.رزقانة، إبراهيم، الجغرافية الإقليمية للعالم الإسلامي ، القسم الثاني ، العالم الإسلامي غير العربي ، تركيا ، دار النهضة العربية ، (القاهرة ، د.ت).

٣٤.رشيد وآخرون، رضا الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا ، دراسة وتقديم : وجيه كوثراني ، دار الطليعة للطباعة والنشر، (بيروت ، ١٩٦٦).

٣٥.رضا، محمد رشيد، "الجامعة الإسلامية وآراء كتاب الجزائر بها"، مجلة المنار، ج٢٢ ، ١٨٩٩.

٣٦.رضوان، وليد، تركيا بين العلمانية والإسلام في النصف الثاني من القرن العشرين ١٩٥٠-٢٠٠٠ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، (بيروت ، ٢٠٠٦).

٣٧.ـــــــــ العلاقات التركية دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية P.K.K في العلاقات العربية-التركية(العلاقات السورية-التركية نموذجاً)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت، ٢٠٠٦).

٣٨.رفعت، محمد، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، دار المعرّف، (مصر، د . ت).

٣٩.الرمضاني، مازن إسماعيل، إطار نظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي ، مطبعة بغداد ، (بغداد،١٩٧٨).

٤٠.الرميزان، محمد، " التطور التاريخي للصحافة التركية : منذ بدايتها وحتى اليوم الحاضر"، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،(الرياض، ٢٠١٩).

٤١.الزبيدي، كريم مطر حمزة ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا، دار الرضوان للنشر والتوزيع، (عمان، ٢٠١٢).

٤٢.زغروت، فتحي، النوازل الكبرى في التاريخ الإسلامي، الأندلس الجديدة، (مصر، ٢٠٠٩).

٤٣.زلوم، عبدالقادر، كيف هدمت الخلافة ، (د.ت) ، (مصر ، ١٩٦٢).

٤٤.الزين، مصطفى، أتاتورك أمةٌ في رجل، (بيروت،١٩٦٤).

٤٥.ـــــــــــــ، أتاتورك وخلفاؤه، دار النهار للنشر، (بيروت،١٩٧٢).

٤٦.سليمان، أحمد السعيد، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصر، دار المعرفة، (القاهرة ، ١٩٦٢).

٤٧.السيد ، نعمة، النظم السياسية في الشرق الأوسط، (بغداد ، ١٩٦٨).

٤٨.السيد، طارق عبد الجليل، الحركات الاسلامية في تركيا المعاصرة دراسة في الفكر والممارسة ، جواد الشرق للنشر والتوزيع ، (القاهرة ، ٢٠٠١).

٤٩.سيف الدين، بيار مصطفى، السياسة البريطانية تجاه تركيا وأثرها في كوردستان ١٩٢٣-١٩٢٦ ، دار سبيريز للطباعة والنشر، (أربيل ، ٢٠٠٤).

٥٠.الشاذلي، محمود ثابت ، المسألة الشرقية دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية ١٢٩٩-١٩٢٣، مكتبة وهبه، (القاهرة، ١٩٨٩).

٥١.شاكر، محمود، التاريخ الإسلامي- العهد العثماني، ج٨ ،(د . م ، د . ت).

٥٢.شعبان، فكري، "العلمانية والقوة العثمانية في تركيا" في ، (تركيا صراع الهوية) ، (استانبول ، ٢٠٠٦).

٥٣.شمالي، فؤاد، تركيا الحديثة ، دار المكتبة الأهلية ، (بيروت ، ١٩٣٨).

٥٤.شمو، قادر سليم ، موقف الكرد من حرب الاستقلال التركية(١٩١٩-١٩٢٢)، دار بيريز للطباعة والنشر، (دهوك، ٢٠٠٨).

٥٥.الشناوي، عبدالعزيز محمد، أوربا في مطلع العصور الحديثة، مكتبة الأنكلو مصرية ، ج١ ، ط٣ ، (القاهرة ، ١٩٧٧).

٥٦.شيركوه، بله. ج.،القضية الكردية ماضي الكرد وحاضرهم، دار الكاتب، (بيروت، ١٩٨٦).

٥٧.صابر، سروة اسعد ، كوردستان من بداية الحرب العالمية الأولى إلى نهاية مشكلة الموصل، (١٩١٤-١٩٢٦)، (أربيل، ٢٠٠١).

٥٨.الصالح، منال، نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية ١٩٦٩-١٩٩٧، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت، ٢٠١٢).

٥٩.صبيح، علي، السياسات الدولية بين الحربين العالميتين ١٩١٤-١٩٣٩م ، دار المنهل اللبناني ، (بيروت ، د.ت).

٦٠.الصمد، رياض ، العلاقات الدولية في القرن العشرين تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين(١٩١٤-١٩٤٥)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ج١، ط٢، (بيروت، ١٩٨٣).

٦١.الطحّان، مصطفى محمد، تركيا التي عرفت من السلطان إلى نجم الدين أربكان، ج٢، (الكويت، ٢٠٠٧).

٦٢.طلاس، مصطفى، الخطاب العظيم أتاتورك مصطفى كمال باشا، ترجمة: أحمد سليمان الإبراهيمي و محمد يوفا، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، (دمشق، ٢٠١٠).

٦٣.الطويل و العزاوي، رواء زكي يونس و وصال نجيب عارف ، تركيا دراسات في السياسة والاقتصاد، جامعة النهرين، (بغداد، ٢٠٠٢).

٦٤.عبد الرحيم مصطفى، أحمد، في اصول التاريخ العثماني، دار الشروق،(القاهرة ، ١٩٨٢).

٦٥.عبد الكريم، منصور، مصطفى كمال أتاتورك ذئب الطورانية الأغبر طاغية الأناضول، دار الكتاب العربي، (بيروت، ٢٠١٠).

٦٦.عبدالجليل، طارق ، الجيش والحياة السياسية"، في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير: محمد عبدالعاطي، الدار العربية للعلوم ناشرون،(د .م، د. ت).

٦٧.عبدالجليل، طارق ، العسكر والدستور في تركيا، دار نهضة مصر، ط٢، (مصر، ٢٠١٣).

٦٨.عبدالمنعم، ممدوح، تركيا والبحث عن الذات ، (د.م ، د.ت).

٦٩.عبدالهادي و رفعت و لبن، جمال، وفاء محمد، علي أحمد، أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ الدولة العثمانية ، دار الوفاء، ج٢، ط١، (المنصورة، ١٩٩٥).

٧٠.العسلي، بسام، فن الحرب الإسلامي في العهد العثماني، المجلد ٥، دار الفكر، (د. م ، د.ت).

٧١.عقلان، خالد، الجذور التاريخية للقضية الكردية/ ملفات إقليمية، المعهد المصري للدراسات، ٢٠١٧.

٧٢.علي، عثمان ، دراسات في الحركة الكردية المعاصرة(١٨٣٣-١٩٤٦) دراسة تاريخية وثائقية، (أربيل، ٢٠٠٣).

٧٣.عمر و القوزي، عمر عبدالعزيز و محمد علي ، دراسات في تاريخ أوربا الحديث والمعاصر ١٨١٥-١٩٥٠، دار النهضة الحديثة، (بيروت، ١٩٩٢).

٧٤.عوض الله ، عبدالعزيز محمد ، الحياة الحزبية في تركيا الحديثة ، مركز الدراسات الشرقية ، (القاهرة ، ٢٠١٠) .

٧٥.عيسى، حامد محمود، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى عام ١٩٩١، مكتبة مدبولي، (جامعة السويس، ١٩٩٢).

٧٦.غفور، عبدالجبار قادر، تاريخ تركيا المعاصر ١٩١٨-١٩٨٠ ، في تاريخ تركيا المعاصر، مركز الدراسات التركية،(جامعة الموصل، ١٩٨٥).

٧٧.الفراهيدي، الخليل بن أحمد ، معجم العين، تحقيق : عبدالحميد الزهراوي، المجلد ٣، دار الكتب العلمية، (د. م، ٢٠٠٣).

٧٨.فضلون، إبراهيم، التجربة التركية، دار النهار للنشر والتوزيع، (القاهرة، ٢٠١٤).

٧٩.قاسملو، عبدالرحمن، كردستان والأكراد، المؤسسة اللبنانية للنشر، (بيروت، ١٩٧٠).

٨٠.كريم مطر حمزة الزبيدي، موجز تاريخ تركيا الحديث، دار الرياحين للنشر والتوزيع، (بابل،٢٠١٨).

٨١.الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق : عدنان درويش و محمد المصري، ط٢، مؤسسة الرسالة للطبع والنشر والتوزيع، (بيروت، ١٩٩٨).

٨٢.كلهور، عبدالستار قاسم، مطبعة خاني، (دهوك، ٢٠٠٨).

٨٣.لبن و عبدالهادي، علي و جمال ، المجتمع الإسلامي المعاصر، دار الوفاء، (د . م، ١٩٩٥).

٨٤.لبيب عبدالستار، أحداث القرن العشرين منذ ١٩١٩، دار المشرق، ط٣،(بيروت، ١٩٨٦).

٨٥.المحامي، سليم الصويص ، أتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة، مطبعة شلنر، (عمان، ١٩٧٠).

٨٦.محفوظ، عقيل سعيد، جدليات المجتمع والدولة في تركيا ، المؤسسة العسكرية والسياسية العامة ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، (أبو ظبي ، ٢٠٠٨).

٨٧.محمد بن الحسن أبو بكر الأزدي، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، (بيروت، ١٩٨٧).

٨٨.محمد، كوران سلام، القضية الكردية في العلاقات التركية الإيرانية ١٩١٨-١٩٣٩، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، (السليمانية، ٢٠١٨).

٨٩.مراد، خليل علي ، حراس الأتاتوركية: موقف المؤسسة العسكرية من الإسلام والحراك الإسلامي في تركيا، دار غيداء للنشر والتوزيع،(عمان، ٢٠١٦).

٩٠.ـــــــــــــ ، دراسات في التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر، دار الكتب للطباعة والنشر،(الموصل، ١٩٨٨).

٩١.المنّاوي، عبدالرؤوف محمد تاج العارفين، التوفيق على مهمات التعاريف معجم الفبائي يحتوي على أهم التعاريف في اللغة والمنطق وغيرها، تحقيق: عبدالحميد صالح الحمدان، عالم الكتب، (القاهرة، ١٩٩٠).

٩٢.ميداني و صموئيل، محي الدين و كامل، الثورة التركية من دور السلطنة إلى عهد الجمهورية، (بيروت، ١٩٣٢).

٩٣.النعيمي ، أحمد نوري، الحياة السياسية في تركيا الحديثة ١٩١٩-١٩٣٨ ، دار الحرية للطباعة ، (بغداد ، ١٩٩٠).

٩٤.ـــــــــــــ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، دار الحرية للطباعة ، (بغداد ، ١٩٧٥).

٩٥.ـــــــــــــــ، أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية، مطبعة جامعة بغداد، (بغداد، ١٩٨٢).

٩٦.ـــــــــــــــ، العلاقات التركية الروسية (دراسة في الصراع والتعاون)، دار زهران للنشر والتوزيع، (عمان، ٢٠١١).

٩٧.ـــــــــــــــ، النظام السياسي في تركيا، دار زهران للنشر والتوزيع، (عمان، ٢٠١١).

٩٨.ـــــــــــــــ، اليهود والدولة العثمانية، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ١٩٩٠).

٩٩.نور الدين، محمد، قبعة وعمامة....مدخل الى الحركات الاسلامية في تركيا، دار النهار للنشر، (بيروت ، ١٩٩٧).

١٠٠.ـــــــــــــــ، تاريخ تركيا الحديث سيرة سياسية واجتماعية(١٩٢٠-٢٠٢٠)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،(بيروت،٢٠٢٠).

١٠١.الهاشمي، عبدالمنعم ، الخلافة العثمانية، دار أبن جزم، (بيروت، ٢٠٠٤).

١٠٢.هلال، رضا ، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، دار الشروق، (القاهرة، ١٩٩٩).

١٠٣.ياغي، إسماعيل أحمد، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، (الرياض، ١٩٩٦).

١٠٤.يحيى، جلال، التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر سيطرة أوربا على العالم، ج٤، (الاسكندرية، د.ت).

١٠٥.عبدالخالق، نيفين، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي، مكتبة الملك فيصل الإسلامية،(القاهرة،١٩٨٠).

١٠٦. الزبيدي، كريم مطر حمزة، موجز تاريخ تركيا في القرن العشرين ، مؤسسة ثائر العصامي،(بغداد،٢٠٢٠).

ب-الكتب المترجمة

١.أحمد، فيروز، صنع في تركيا الحديثة، ترجمة: سلمان داوُد الواسطي و حمدي الدوري، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٠).

٢.أرسلان، شكيب، تاريخ الدولة العثمانية، تحقيق: حسن السماحي سويدان، دار أبن كثير للطباعة والنشر،(دمشق-بيروت، ٢٠١١).

٣.أوزديل، يلماز، مصطفى كمال، دار القطة الحمراء للنشر، (استانبول، ٢٠١٩).

٤.اوغلي، أكمل الدين إحسان، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة: صالح السعداوي، مركز الابحاث للتاريخ والنشر والفنون والثقافة الإسلامية، ج١، (استانبول، ١٩٩٩).

٥.أولسن، روبرت ، تاريخ الكفاح القومي الكردي ١٨٨٠-١٩٢٥، مطبعة آراس، (أربيل، ٢٠١٣).

٦.باتريك، ماري ملز ، سلاطين بني عثمان صفحات من تاريخ تركيا الاجتماعي والسياسي والإسلامي، مؤسسة عزالدين، (لبنان، ١٩٨٦).

٧.بروكلمان، كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة : أمين فارس و منير البعلبكي، دار العلم للملايين، ط٥، (بيروت، ١٩٦٨).

٨.برونسن، مارتن فان، الأغا والشيخ والدولة البنية الاجتماعية والسياسية لكردستان، ترجمة: أمجد حسن، ج٢، (بيروت، ٢٠٠٨).

٩.بوزرسلان، حميد، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: حسين عمر، المركز الثقافي العربي، (أبو ظبي، ٢٠٠٩).

١٠.تشالشلر، أيبك، لطيفة خانم ومصطفى كمال أتاتورك، ترجمة: بكر صدقي، (بيروت، ٢٠٠٩).

١١.توران، ألتر، رجال أتاتورك العسكريون وإدارة السياسات الداخلية والخارجية في تركيا، ترجمة : الحليم ، أحمد، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، السنة الثالثة، العدد١٣، (قطر، ١٩٩٨).

١٢.جليل وآخرون، جليلي، الحركة الكوردية في العصر الحديث، ترجمة: عبدي حاجي، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، ط٢، (دهوك، ٢٠١٢).

١٣.جول، زاهد محمد، التجربة النهضوية التركية، مركز نماء للبحوث والدراسات، (لبنان، ٢٠١٣).

١٤.جوليس، مدام بيرت جورج، الوطنية العثمانية، ترجمة : أحمد رفعت، دار الطباعة الفنية، (القاهرة، د. ت).

١٥.دانيلوف، فلاديمير أيفانوفيتش، الجيش في تركيا سياسة وانقلابات، ترجمة : يوسف الجهماني، (دمشق، ٢٠٠١).

١٦.روبنس، فيليب، تركيا والشرق الأوسط ، ترجمة: ميخائيل نجم نوري ، دار قرطبة للنشر والتوزيع والأبحاث ، (د.م ، ١٩٩٣).

١٧.زوركر، أريك، تاريخ تركيا الحديث، ترجمة : عبداللطيف حارس، مراجعة : سعد ضاروب، دار المدار الإسلامي، (بيروت، ٢٠١٣).

١٨.سيرة حياة عدد من الشخصيات البارزة في التاريخ التركي المعاصر" ،ترجمة: قاسم الجميلي، نشرة الشؤون التركية، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٧.

١٩.فيشر، هـ . أ.، تاريخ أوربا في العصر الحديث(١٧٨٩-١٩٥٠، ترجمة: أحمد نجيب هاشم و وديع الضبع، ط٦، (القاهرة، ١٩٥٦).

٢٠.كار، أ.هـ. العلاقات الدولية منذ معاهدات الصلح (١٩١٩-١٩٣٩) ، ترجمة : سمير شمخاني ، دار الجيل، (بيروت ، ١٩٩٣).

٢١.كرامر ،هاينتس، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة : فاضل جنكر ، مكتبة العبيكان ، (الرياض ، ٢٠٠١).

٢٢.كمال، مصطفى، مذكرات مصطفى كمال باشا، ترجمة : أمين الخالجي، (القاهرة، ١٩٢٦).

٢٣.لازاريف وآخرون، م . س .، تاريخ كردستان، ترجمة: عبدي حاجي، دار سبيريز للطباعة والنشر،(أربيل، ٢٠٠٦).

٢٤.لنشوفسكي، جورج، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة: جعفر خياط، ج١ ، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، (بغداد، د.ت).

٢٥.لوتسكي، جورج، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ترجمة : عفيفة البستاني، دار التقدم، (موسكو، ١٩٧٥).

٢٦.لورانت، ستيفان ،" أتاتورك الذئب الأشهب"، ترجمة : فيصل عبدالله، مجلة المناهل(بغداد)، السنة الأولى، العدد٣ ، ٣ تشرين الثاني ١٩٣٧.

٢٧.لويس، برنارد، ظهور تركيا الحديثة ، ترجمة: قاسم عبده و سامية محمد ، المركز القومي للترجمة، (القاهرة، ٢٠١٦).

٢٨.مانتران، روبير ، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة : بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، (القاهرة، ١٩٩٣).

٢٩.مانتران، روبير، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: بشير السباعي، ج٢، دار الفكر للدراسات، (القاهرة، د.ت).

٣٠.مجموعة من الباحثين السوفييت، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: هاشم صالح التكريتي، دار عدنان للطباعة والنشر،(بغداد، ٢٠٢٠).

٣١.مذكرات جمال باشا، إعداد محمد السعيدي، دار الفارابي، ، ج١ ، (بيروت، ٢٠١٣).

٣٢.مكدول، ديفيد ، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة : راج آل محمد، دار الفارابي،(بيروت، ٢٠٠٤).

٣٣.مكريديس، روى ، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة: حسن صعب، (بيروت، ١٩٦٦).

٣٤.ونوفان، بيير، تاريخ القرن العشرين، ترجمة: نور الدين حاطوم، دار الفكر الحديث، (بيروت، ١٩٦٩).

٣٥.ويليه، فرنان، الأسس التاريخية لمشكلات الشرق الأوسط، ترجمة : نجدت ماهر و طارق شهاب، المكتب التجاري للطباعة والنشر، (بيروت، ١٩٦٠).

رابعاً : الكتب باللغة التركية.

1.Afet, Inan , Turkiyw Ve Turk Devrimi , Bagbakanlik Basimevi , (Ankara, 1973).

2.Akgul, Suat, Ataturk Ve Egitim , Kava Hayp-Okulu Basimevi ,(Ankara , 1999).

3.Al bayrak, Mustafa, Turk Siyasi Tarihinde Demokrat Parti, 1946-1960, (Ankara, 2004).

4.Altug, Yilmaz, Turk Inkilap Tarini ,(Istanbul , 1985).
5.Burcak, Rifki Salim,on Yalin Anilari(1950-1960),Ankara,Nurol Matbaacilik,1998.
6.Cemal, Behcet, Seyh Sait Isyani, Sel Yayinlari, Istanbul, 2006.
7.Erogul, Cem, Demokrat Parti Tarihi Ve Ideolojisi, Istanbul Yordam Kitap 2013.
8.Fuat, Ali, Basgil, 27 Mayis Ihtilali Ve Sebepleri Corup Yasadiklarim, 5.Baski, Istanbul, Yagmur Yayinlari, 2011.
9.Gologlu, Mahmut, Devrimler ve Tepkileri, Is Bankasl Yayinleri, (Istanbul 2011).
10.Halli, Resat, Genel Kurmay Belgelerinde Kurtisyanlari 1, Kaynak Yayinlarim Istanbul, 1992.
11.Husrav,F., Tokin: Turk Tarihinde Siyasi Partiler Ve Siyasi Dusuncenin Gelismesi, (Istanbul, 1965).
12.Iktidar re 27 Mayis, Darbesi Haz: Belgin Cinar, Istanbul. Bilgi Universitesi Yayinlari , Istanbul.
13.Ismet Inonu, Hatiralar II, (Ankara, 1987).
14.Kadri, Mathat, Vural,II dunya Savasi Turkiye Sende Bir Muhalefet Olarak, Ornegi, Tan,Gazetesi,Cagdas,Turkiye Arastirmalari Derggisi, V II/ 16-17.(Bahar Guz).
15.Karapat, Kamel, Turkey Politices the Transition to Amulti Party System , Prince to Nonir , Press , N.Y. 1969.
16.Keskin,Yusuf Ziya, "Demokrat Parti Iktidar, Ve Cunumuze Yansimalari", EUSBED,5(1),2012.
17.Koca, Mehmet, Turkiyede,cok partili hayata Gecis Surecinde Kurulan Secyalist partiler, Inonu Universitesi, Yluslararasi Sosyal, Bilimlrer, Dergici, cilt 6,sayi2 ,2017.
18.Koracon , A.N., Lozan Kouferansi , Veismt Pasa , (Istanbul , 1945).
19.Kurmay, Genel, Bas Kanligi, Dogu Bolge Sindeki Gecmis Isyanlar Ve Alinan Dersler, Genel Kurmay Basimevi, ,(Ankara, 1946). II.
20.Kuruloglo, Fehim, Birinci Dunya Savasinda Turk Savaz Esirlerinin Yayin Faaliyetlerin Bir Ornek: Turk Varligi 1919-1920. Turk Basin Tarihi, (Ankara. 2018).
21.N.IlterbErtugrul, Cumhuriyet Tayih 1923-2008, (Ankara,2009).
22.Odyakmaz, Necla, Cumhriyet Doneminde Anayasak Duzenlemeler Ve Basim Ozgurlugu Iletisim Eakuitesi(Dergisi, 2003).
23.Okyar, Osman, Ve Mehmet Sey[itedanlioglu, Ataturk ,] Okyar Ve Cok Partili Turkiye, Turkiye Bankasi, Baski5, (Istanbul, 2010).

24.Oz, East, Tek Parti Yonetimi Ve Siyasal Katilim(1923-1945), Gundogan Yay, Ankara,1992).(
25.Ozdemir, Ali Ulvi, " I Kinci Dunya Savasi Yillarinda Serteller Ve Tan Gazetesi 1939-1945, (Ankara Universitesi Turk Inkilap Tarihi Enstitusu Ataturk You Dergisi. Bahar. 2012).
26.Sayilgan, Aclan, Erolcihangir, Turkiyede Sol Hareketler, 5.Baskl, Doju Kutuphanesi, (Istanbul,2009).
27. Tustav,tkp64yasinda,turkiye,komunisinin,tarihindensayfalar,1984.
28.Yalman, Ahmet Emin, Yakin Tarihte Gordaklerim Ve Gecirdiklerim(1922-1971), 2.Baski,(Istanbul, Pera Yayincilik, 1997.
29.Yucca, Irsad Sami, Demokrat Parti Doneminde Sivil Bir Muhal if Orgut Orneji, Ileri Jon Turkler Birligi, Akademik Tarih Ve Dusunce Derjisi, cilt:4, Sayi, : 2,2017.
30.

خامساً : الكتب باللغة الانكليزية.

1.Ahmad, Feroz, Demokrasi Surecinde Turkiye (1995-1980), 4.Baski, Istanbul, Hil Yayinlari, 2010.
2.Ulns, Ozgur Mutlu, The Army and The Radical left in Turkey, (London, 1988).
3. Uzman,N.(HAZ),Turkes Konusuyor,Aparslan in Haliralari(1939-1961),Berikan Yayinevi,(Ankara,2017).
4. Ahmed, Emin Yalman, Turkey in My Time, Morman1956.
5. Weisb, Edward, Turkish Forigen Policy 1943-1945, Prhnceton University.
6.Frank Moore Colby, The New International Year Book, Mead and Company, 1922.
7.Mehmet Orhan, Islam and Turks in Belgium: Communities and Associations, Springer, London, 2018.
8.Berkers, Niyazi, The Development of Secularism in Turkey, (Montreal, 1964).
9.Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, (Oxford,1966).
10. Dodd,C.H., Politics and Government in Turkey, (University of Calefornia Press 1969).

11.Duman, Haluk, and Cem Pekman, Turk Basim Tarihi, (T.C. Anadulouniversity,2014).
12.Kilic, Altemur, Turkey and the World, Washington Rupublic Affairs press,1959.
13. Feroze, Mahammad Rashid, Islam and Secularisman Post-Kemalist, Turkey, (Pakistsn,1976).
14.Hurewitz ,J.C., THE Middle East and North Africa in World Politics, A Document ary Record, Vol.2 1914-1945, (London, 1979).
15. Kaya, Ferzende, Members of The Suleymanci, Riliyious Community Divide Turkish Daily News Online 28 Sep 2002.
16.Lewis, Geoffrey, Turkey, Published by Ernest Benn Limited, Third Edition, (London, 1965).
17.Mustafa Kamal Ataturk , A Speech, Ministry of Education Printing Plant,(Istanbul, 1963).
18.Ozbudun, Engun,Contemporary Turkish politics challengesto Democratic consolidation,(London,2000).
19.Price, Philips, A History of Turky, from Empire to Republic, (London,1964).
20.Shaw, Stanford, and Ezeal K.Shaw , History of The Ottoman Empire and Modern Turkey , 1808-1975 , Vol.2 , Combridge (University , 1978).
21. Somments on Recommendation in the Nelson Report, 2 August 1975, no.4, Citedas: P.R.O., Box 374.
22. Spuler, Bertold, Rulers and Goverments of the World, vol.2, (London, 1977).

سادساً : الدوريات

أ-الدوريات العربية

١.أوغلو ، آريين كلايسي، "السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط" ، مجلة المستقبل العربي(بيروت) ، العدد ٤٢ ، نيسان ١٩٩٩.

٢.الدوري، إسماعيل نوري حميدي، " دور المرأة في حرب الاستقلال التركية١٩١٩-١٩٢٢ خالدة أديب نموذجاً" مجلة جامعة كركوك، المجلد٣، العدد٢، ٢٠٠٨.

٣.الساموك، حسين علي، "تركيا وسياستها إزاء الدول المتحاربة في الحرب العالمية الثانية"، مجلة المستقبل العربي(بيروت)، العدد ٣٧، ١٩٧٠.

٤.السبعاوي، عوني عبد الرحمن، " تركيا بين التوجه العلماني والانبعاث القومي بحث في الإسلام والعلمانية في تركيا المعاصرة"، مركز الدراسات التركية، _جامعة الموصل، ١٩٩٦).

٥.السويداني، حامد محمد طه، "التيار اليساري في تركيا ١٩٢٣-١٩٨٠م"، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية(جامعة الموصل)، العدد٣١، ٢٠١٣.

٦.شحاته، دينا صلاح ، " الإسلام السياسي ومستقبل العلمانية في تركيا"، مجلة السياسة الدولية(القاهرة)، العدد ٤٢، ١٩٩٨.

٧.شدهان، خالد سلمان، " يهود الدونمة وعلاقتهم بالطورانية التركية في الدولة العثمانية"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد ١٨، العدد٦، ٢٠١١.

٨.الشمري و الياسري، أحمد جاسم إبراهيم و يونس عباس نعمة، "القضية الأرمنية في الدولة العثمانية ١٨٧٨-١٩٢٣م" ، دراسة تاريخية ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، المجلد ١٠ ، العدد ١ ، ٢٠٢٠.

٩.الصائغ، علي عبدالواحد حسون، "حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا والتداعيات الاقليمية والدولية من الانقلاب العسكري عام ١٩٦٠"، مجلة جامعة القادسية في الأدب والعلوم التربوية، المجلد ٩، العدد ٢، ٢٠١٠.

١٠.الطائي، لقاء جمعة عبد الحسن ،" دور مصطفى كمال أتاتورك ودوره السياسي في تركيا ١٩٢٣-١٩٣٨"، مجلة كلية التربية الأساسية(الجامعة المستنصرية)، العدد٤٤، ٢٠٠٥.

١١.الطائي، لقاء جمعة عبدالحسن ، العلاقات العثمانية-الروسية ١٦٦٧-١٩٢٣، مجلة كلية التربية، (الجامعة المستنصرية)(بغداد)، العدد ٢، ٢٠١٧.

١٢.العابد، صالح محمد، " الحرب الأهلية الاسبانية(١٩٣٦-١٩٣٩)"، مجلة دراسات في التاريخ والأثار(بغداد)، دار آفاق عربية، العدد٢، ١٩٨٢.

١٣.العالي، رياض ، "مصطفى أتاتورك بين الأسطورة والحقيقة"، مجلة تاريخ العرب والعالم/ العدد ٤٩، تشرين الثاني ١٩٨٢.

١٤.العريض، وليد، " تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها"، مجلة دراسات، المجلد ٢٤، العدد ١، الجامعة الأردنية، (عمان، ١٩٩٥).

١٥.غفور، عبدالجبار قادر، " الديانة والطرائق الصوفية بحث في تركيا المعاصرة"، مركز الدراسات التركية، (جامعة الموصل، ١٩٨٨).

١٦.فتحي، سرمد عكيدي، " علي فتحي أوكيار ودوره في تأسيس الحزب الحر الجمهوري"، مجلة الدراسات التربوية والعلمية (الجامعة العراقية)، المجلد ١، العدد ١٦، ٢٠٢٠.

١٧.كريديه، سعد ، "معاهدة سيفر أو الاتفاق على اقتسام الإمبراطورية الثمانية ١٠ آب ١٩٢٠"، مجلة تاريخ العرب والعالم(بيروت)، العدد٧، أيار ١٩٧٩.

١٨.ياسين و شاكر، توفيق خلف و قيس أسعد، "دور رفيق صايدام في الحركة الوطنية التركية (١٩١٩-١٩٢١)"، مجلة الملوية للدراسات الأثارية والتاريخية، السنة السادسة، المجلد ٦، العدد ١٦، أيار ٢٠١٩.

ب-الدوريات التركية

1-Kaya, Ozcelik, Pinar " Demokrat Partinin..Demokrasi Soylemi", SBF Dergisi, 65(3), 2010.

سابعاً : الموسوعات

أ-الموسوعات العربية

١.البيطار، فراس، الموسوعة السياسية والعسكرية ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، ج١ ، (عمان ، ٢٠٠٣).

٢.الخوند، مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية ، ج٦، دار رواد النهضة للطباعة والنشر والتوزيع ، (بيروت ، ١٩٩٦).

٣.سعيفان، أحمد، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية عربي أنجليزي–فرنسي، ناشرون مكتبة لبنان، (بيروت، ٢٠٠٤).

٤.عطية الله، أحمد ، القاموس السياسي، ط٣،(القاهرة، ١٩٦٧).

٥.غربال، محمد شفيق،الموسوعة العربية الميسرة، دار القلم ومؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر،(القاهرة،١٩٦٥).

٦.الفيروز ابادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق: محمد نعيم العرقسوس، ج١، ط٨، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت، ٢٠٠٥).

٧.الكيالي وآخرون، عبدالوهاب، الموسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج١، (بيروت، ١٩٨٥).

٨.الكيالي وآخرون، عبدالوهاب، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج٣، (بيروت،١٩٩٠).

ب–الموسوعات الاجنبية

1.Hastedt, Glenn, Encyclopedia of American Foreign Policy, Fact on File lnc, New York, 2004.

2.Tuncoy, Mele, ' Istiklal Mahkemeleri', Cumhuriyet Donemi Turkiye Ansiklopediso, Cilt 4, Istanbul 1983.

3.The Editors-of-Encyclopaedia-Britannica/4419.

ثامناً : الصحف

أ–الصحف العربية

١.جريدة العراق ، العدد ٧٦٧ ، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٢ .

٢.مجلة عشرون سنة بعد الحرب ١٩١٨–١٩٣٨، العدد١.

٣.مجلة عشرون سنة بعد الحرب ١٩١٨–١٩٣٨، العدد٢.

٤.صحيفة لسان العرب، العدد١١٨، ٥ كانون الأول ١٩٢١.

٥.جريدة الموصل، العدد ٧٨٢، ١١ نيسان ١٩٢٤.

٦.جريدة الاستقلال(بغداد)، السنة الخامسة ، العدد ٥٥١ ، ٤ شباط ١٩٢٥.

٧.جريدة العراق، العدد ١٤٨٥، ٢٣ آذار ١٩٢٥.

٨.جريدة العراق، العدد ١٥٠٩، ٢٠ نيسان ١٩٢٥.

٩.جريدة الاستقلال، العدد ٦٥٣، ٢٤ نيسان ١٩٢٥.

١٠.جريدة العالم العربي(بغداد)، العدد ٣٤٢، ٥ أيار ١٩٢٥.

١١.جريدة العراق، العدد ١٥٤٧، ١٧ حزيران ١٩٢٥.

١٢.جريدة الموصل، السنة الثامنة، العدد ١١٢١، ١٨ شباط ١٩٢٦.

١٣.جريدة السياسة(القاهرة)، العدد ٢٤٢٥، ١٢ آب ١٩٣٠.

١٤.جريدة صدى العهد(بغداد)، العدد١٥، ٢٤ آب ١٩٣٠.

١٥.جريدة صدى العهد(بغداد)، العدد ٣٨، ١٩ أيلول ١٩٣٠.

١٦.جريدة الزمان(بغداد)، العدد٦٨٢٦، ٣٠ نيسان١٩٦٠.

١٧.جريدة التآخي(بغداد)، العدد ١٠٧٥، ٢ تموز ١٩٧٢.

١٨.جريدة الاستقلال (العراق) ،العدد ٢٩ ،٤كانون الأول ١٩٢٣.

ب-الصحف التركية

1.cumhuriyet, 8 Augstos 1929.
2.Hurriyet, Gazate, Say 14334, 6 Mart 1988.
3.Zafer, 3Mart 1954.

تاسعاً : شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)

١.خرائط العالم، خريطة تركيا، متاح على الرابط التالي:https://Arabic.mapsofworld.com/turkey

٢.شبكةالمعلومات الدولية . متاح على الرابط التالي:https://arz.m.wikipedia.org/wiki

زكريا، أحمد، "اليسار التركي(النشأة والصراع مع القومية والإسلامية)"، مجلة الجمهورية الإلكترونية، ٢٠١٩.متاح على الرابط التالي: http://www.aljamhuriya.net/at/about

4.Cumhuriyet Doneminde Kurulan Ve Kapanan Siyasi Partiler,2016.
متاح على الرابط التالي :
https://docplayer.biz.tr/5312404-cumhuriyet-doneminde-kurulan-ve-kapanan-siyasipariler.htmi.

Abstract

The internal opposition in Turkey constituted an important historical page in its modern history, as it brought about many changes at the internal and external levels alike. Turkey has an important strategic location regionally and globally, and it has political and economic weight. Despite the importance of the developments that Turkey had in all respects, what it had during the opposition period and what resulted from were unique to changing events that made it a period of fluctuations and interactions between the parties of the internal conflict.

The opposition's events revealed the rise of one side and the decline of the other, which is a normal situation, where the situations are ones of conflict between two sides; a side that wants to reach power and tries to reform according to its own vision, and a side that was clinged to power who considered the first (side) as outlawed part wanted to overthrow the authority with the aim of excluding rule.

The study plan relies on an introduction, four chapters, and a conclusion that included the most important results of the study. The introduction is in two sections, the first has dealt with the situation of the Ottoman Empire during the First World War 1914 - 1918, the second has dealt with the emergence of Mustafa Kemal on the scene and his leadership of the Turkish War of Independence 1919 - 1922. The first chapter has dealt with the internal political developments in Turkey (1923 - 1924), which is in two sections; the first dealt with the Lausanne Conference and the establishment of the People's Party, and the second dealt with the declaration of the republic and the promulgation of the constitution. While the second chapter dealt with (the role of Kemalist politics and the economic crisis in the emergence of opposition political parties and armed Kurdish movements), and which is in two sections as well; the first discussed the emergence of opposition political parties, and the second dealt with armed Kurdish movements. The third chapter dealt with developments of the international situations and their impact on the internal opposition (1938 - 1950), and which is in two sections as well, the first (topic) is about the internal political changes in Turkey, and the second is about the position of the press, leftist parties and associations towards the policy of the Ismet Inonu government. Finally, the fourth

chapter which dealt with the position of the opposition on the politics of the Democratic Party (1950-1960), and it is in two sections, the first dealt with the religious and political opposition, while the second dealt with the role of the opposition in the coup of May 27, 1960, Then came the conclusion in which we reached a number of results, the most prominent of which are:

_Turkey committed itself to neutrality during the Second World War, which resulted in many negative effects on the internal situation in Turkey, especially the economic conditions of the people, and the resulting resentment of paying taxes and the rule of tyranny. With the end of the Second World War, the government of Ismet Pasha Inonu became very unpopular, and even hated by the overwhelming majority of the population.

_There is a broad consensus among historians that the landslide electoral victory of the Democratic Party in May 1950 constitutes a watershed in Turkey's modern political history, since the characteristics of each of the new parliament in which the Democratic Party constitutes the overwhelming majority, and the new government have become completely different from the previous one.

_Turkey's accession to NATO resulted in many negative effects, on top of which were the increasing monetary inflation and economic stagnation in the last phase of the rule of the Democrats, that are resulting from a large deficit in hard currency, the Turkish Prime Minister was forced to adopt more popular policies when he began to exploit the religion for political purposes.

The position of the internal opposition on the political system in Turkey

1923-1960 A.D.

To
The Council of College of Education for Humanity Sciences University of Mosul
As Partial Fulfillment of the Requirements for the Master Degree
In
Humanity Sciences /Modern History

Submitted by

Mahfoudh Khalaf Salih Nazzal

Supervised by

Assist.Prof.

Dr. Namir Taha Yassin Al-Sayegh

1442 A.H. **2021 A.D.**

University of Mosul
College of Education
for Human Sciences
Dept. of History

The position of the internal opposition on the political system in Turkey

1923-1960 A.D.

Mahfoudh Khalaf Salih Nazzal

Master Thesis

History / Modern and Contemporary History

Supervised by

Assist.Prof.

Dr. Namir Taha Yassin Al-Sayegh

1443 A.H. **2021 A.D.**